

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد درايعية - أدرار -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د.
في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة
بعنوان:

دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الإلكترونية في المؤسسات المالية *دراسة ميدانية*

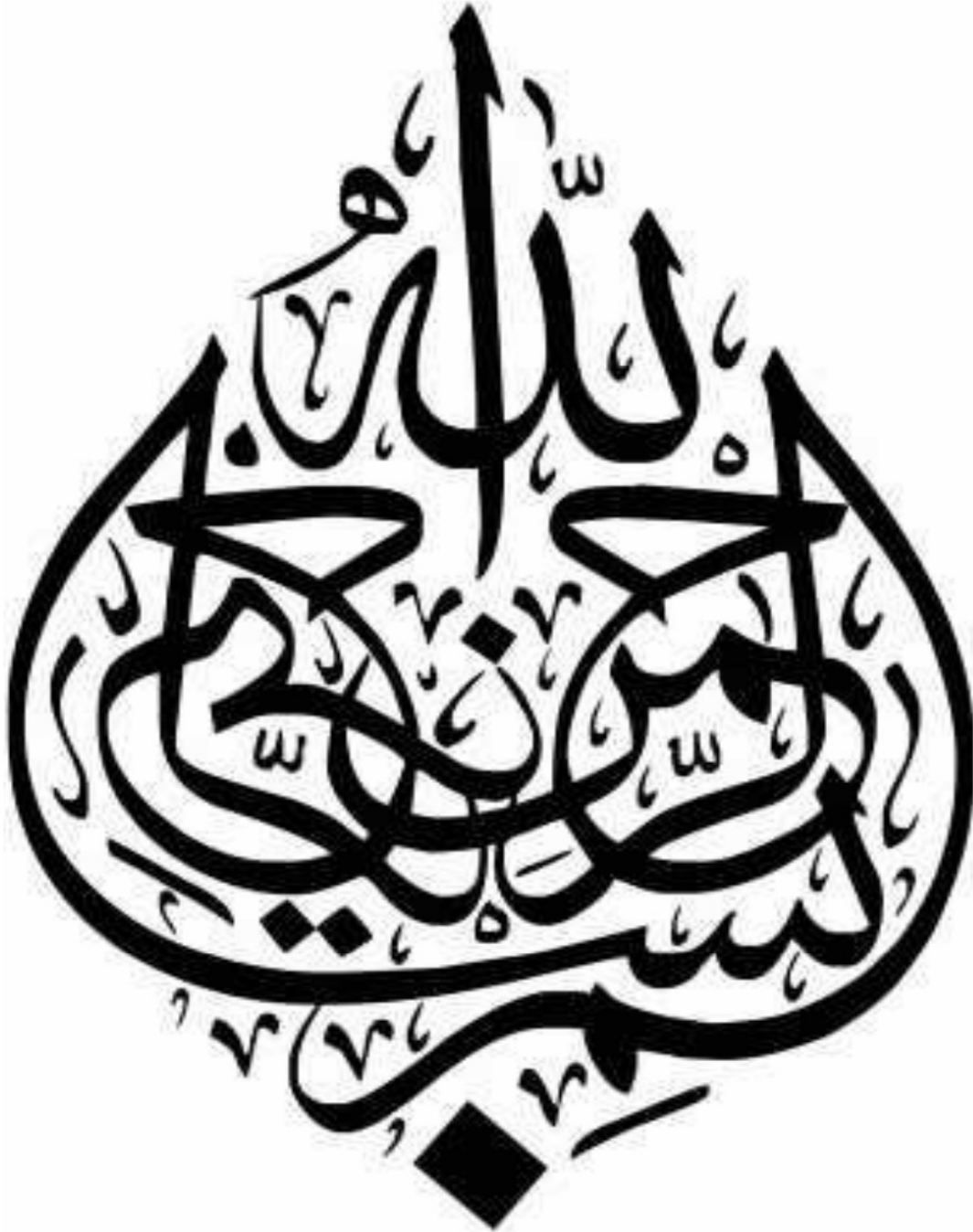
إشراف الأستاذ:
أ.د: المومن عبد الكريم

إعداد الطالب:
معزوي محمد الأمين

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن الدين امحمد
مشرفا ومقررا	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. المومن عبد الكريم
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوعزة عبد القادر
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سيد امر زينب
ممتحنا	جامعة بشار	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن عبد العزيز سفيان
ممتحنا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر " أ "	د. بلبالي عبد الرحيم

الموسم الجامعي: 2023-2024



إهداء



إلى من نذرت عمرها في أداء الرسالة رسالة تعلم العطاء كيف يكون
وتعلم الوفاء كيف يكون * أمي * الحنون جزاك الله كل خير...
وأمد في عمرك بالصالحات فأنت زهرة الحياة ونورها.

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والاصرار
* أبي * الغالي أطل الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية.
إلى كل من تربطني به صلة الدم وقرابة ومن أكن لهم الحب الاحترام
* اخوتي * الأعزاء كل واحد باسمه.

إلى من كانت دعمي وسندي المعنوي ورفيقة دربي

* زوجتي * حفظها الله

إلى * أحبتي في الله وأصدقائي * الذين سارو معي في مسيرتي
الدراسية كل باسمه، ولتبقى الدعوة الصادقة وسيلتنا للتواصل.
إلى * أساتذة * كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
بكل الوفاء والمحبة أهدي لكم هذا العمل المتواضع

محمد الأمين



شكر و عرفان

قال تعالى: ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُوذِ خَلْفِيَ بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكِ الصَّالِحِينَ﴾

[سورة النمل 19]

الحمد لله والشكر لله عزوجل، إذ أعاني ويسر أمري ووفقتي لإنجاز هذا العمل فهو نعم المولى ونعم النصير
وأتوجه بجزيل الشكر إلى استاذي الكريم الدكتور المومن عبد الكريم لتفضله الاشراف على هذه الأطروحة
وما قدمه لي من توجيهات قيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور مولودي عبد الغاني الذي كان له الأثر الأكبر في إثراء هذا العمل
ويسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير، وعظيم العرفان للأساتذة الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة
لما قدموه من ملاحظات واقتراحات قيمة ومهمة

وأخيراً أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم وقدم لي المساعدة والمشورة لإتمام هذه الأطروحة

فجزاهم الله عني خيراً

المخلص

هدفت هذه الدراسة الى تبين أثر التكنولوجيا المالية على المعاملات الإلكترونية في المؤسسات المالية، وحاولت فهم العلاقات الموجودة بينهما، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمحددات للقياس وإبراز النتائج، انطلاقاً من عينة الدراسة المكونة من 332 عاملاً ومتعاملاً في مجموعة من المؤسسات المالية بالجزائر. وتم معالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، وتوصلت الدراسة الى ان التكنولوجيا المالية تُعدّ عاملاً رئيسياً في تطوير المعاملات الإلكترونية، مما يُساهم في تحسين كفاءة وسهولة وسرعة إتمام المعاملات المالية، كما ان التكنولوجيا المالية تُقدم العديد من الفوائد للمؤسسات المالية، بما في ذلك خفض التكاليف، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية والخدمات المالية، وهو ما يفرض على المؤسسات استغلال كل التقنيات الجديدة والمتطورة للرفع من كفاءة الخدمات والمعاملات المالية التي توفرها للعملاء من أجل البقاء والاستمرار في السوق، كما ان أكبر تحدي تواجهه هذه المؤسسة المالية في الجزائر هو الثقة في مخرجات التكنولوجيا المالية والقبول بالتحول الى التعاملات الإلكترونية بدل التقليدية

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، خدمات مالية، رقمته، معاملات إلكترونية، مؤسسات مالية.

Abstract

The aim of this study is to examine the impact of the financial technology on the financial transactions in the financial institutions. The relationship between the study variables is investigated through a set of measured indicators and determinants to highlight the results based on a sample including 223 agents and dealers of a group of financial institutions in Algeria. The study data are processed using SPSS program and the results indicate that the financial technology is a major factor in developing the electronic transactions which leads to improve the efficiency, the facility and the promptness of the financial transactions in general. Additionally, the financial technology provides many advantages to the financial institutions like reducing costs, enhancing financial inclusion and expanding the scope of E-commerce and financial services. To meet this challenge, the institutions are required to exploit all new technologies in order to improve the efficiency of the financial services provided to customers and enjoying a long market survival. However, the biggest challenge that the Algerian financial institutions face is the trust in the products of the financial technology and the transition acceptance to the electronic transactions instead of the traditional ones.

Keywords: Financial technology, financial services, digitization, electronic transactions, financial institutions.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	البسمة
-	الإهداء
-	كلمة الشكر
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الجداول
-	فهرس الأشكال
-	فهرس الملاحق
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: المدخل النظري للتكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية	
7	تمهيد الفصل الأول
8	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية
8	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التكنولوجيا المالية
8	الفرع الأول: مفاهيم حول التكنولوجيا المالية
11	الفرع الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية
11	المطلب الثاني: صناعة التكنولوجيا المالية واستخداماتها
11	الفرع الأول: التطور التاريخي لصناعة التكنولوجيا المالية
13	الفرع الثاني: استخدامات التكنولوجيا المالية
15	الفرع الثالث: تقنيات وآليات صناعة التكنولوجيا المالية
16	الفرع الرابع: التكنولوجيا المالية كنموذج لإدارة الأعمال الشخصية
17	المطلب الثالث: التقنيات المالية والإطار القانوني للتكنولوجيا المالية
17	الفرع الأول: القضايا التنظيمية والنهج التي يجب مراعاتها
18	الفرع الثاني: الإطار القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول
23	الفرع الثالث: التوصيات القانونية للأخذ بعوامل التكنولوجيا المالية
23	المطلب الرابع: مخاطر وفرص التكنولوجيا المالية وقطاعاتها
23	الفرع الأول: قطاعات التكنولوجيا المالية

فهرس المحتويات

31	الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية وفرصها
34	المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للمعاملات الإلكترونية
34	المطلب الأول: الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية
34	الفرع الأول: مفهوم المعاملات الإلكترونية
35	الفرع الثاني: خصائص المعاملات الإلكترونية
36	الفرع الثالث: التوقيع والتوثيق الإلكتروني
37	المطلب الثاني: أنواع المعاملات الإلكترونية
38	الفرع الأول: السجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني
39	الفرع الثاني: المعاملات الإلكترونية وفق القانون الجزائري
40	الفرع الثالث: وسائل الدفع الإلكتروني
44	المطلب الثالث: إجراءات سير المعاملات التجارية الإلكترونية
44	الفرع الأول: الدفع في المعاملات التجارية الإلكترونية وفقا للقانون 18-05.
46	الفرع الثاني: الإشهار الإلكتروني في المعاملات التجارية الإلكترونية
48	المبحث الثالث: الدراسات السابقة في موضوع التكنولوجيا المالية والمعاملات الإلكترونية
48	المطلب الأول: الدراسات العربية حول التكنولوجيا المالية والمعاملات الإلكترونية
60	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية حول التكنولوجيا المالية والمعاملات الإلكترونية
74	المطلب الثالث: بيان الاستفادة من الدراسات السابقة
75	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: المجال التطبيقي * دراسة ميدانية	
77	تمهيد الفصل الثاني
78	المبحث الأول: الإسقاط المنهجي وإجراءات الدراسة
78	المطلب الأول: مدخل عام للمؤسسات محل الدراسة
78	المؤسسة 01: مصرف السلام - الجزائر. Alsalam Bank Alger
80	المؤسسة 02: البنك الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque)
82	المؤسسة 03: بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "
85	المؤسسة 04: بريد الجزائر Algérie Poste
92	المؤسسة 05: البنك الوطني الجزائري BNA

فهرس المحتويات

99	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي للدراسة.
99	المطلب الأول: منهجية الدراسة
99	01. مجتمع الدراسة
99	02. عينة الدراسة
100	03. متغيرات الدراسة ونموذجها
101	04. متطلبات ومحتويات أداة الدراسة
101	المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة
101	01. إعداد الاستبيان
102	02. هيكل الاستبانة
103	03. الأدوات الإحصائية
104	المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة
104	01. ثبات أداة الدراسة
105	02. الصدق الظاهري لأداة الدراسة
106	03. الصدق التطبيقي لأداة الدراسة
110	المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
110	المطلب الأول: تحليل البيانات الوصفية الشخصية
111	01. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس
111	02. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الصفة
112	03. توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي
112	04. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية
113	05. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الصفة الوظيفية (طبيعة المنصب)
114	06. توزيع عينة الدراسة وفق متغير سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة)
114	07. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الهيئة المالية
115	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ونتائجها
115	01. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى
117	02. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية
120	03. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

فهرس المحتويات

120	04. اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة
121	05. اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة
126	06. اختبار الفرضية الرئيسية السادسة
132	خلاصة الفصل الثاني
133	خاتمة
135	المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
93	الجدول 01: فروع ومساهمات البنك الوطني الجزائري
100	الجدول 02: عدد الاستمارات المستخدمة
102	الجدول 03: مقياس ليكرت (Likert) الخماسي وفق درجات المقياس
105	الجدول 04: معامل " ألفا - كرونباخ " للثبات بالنسبة لمحاور الاستبانة
106	الجدول 05: معاملات ارتباط سيرمان لفقرات محور التكنولوجيا المالية
107	الجدول 06: معاملات ارتباط سيرمان لفقرات محور المعاملات الالكترونية
110	الجدول 07: توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية للعينة
115	الجدول 08: استجابة أفراد الدراسة لمحور التكنولوجيا المالية حسب متوسطات الموافقة
117	الجدول 09: استجابة أفراد الدراسة لمحور المعاملات الالكترونية حسب متوسطات الموافقة
120	الجدول 10: معامل ارتباط سيرمان لمحاور الدراسة وأبعاد كل محور
121	الجدول 11: نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر التكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية
121	الجدول 12: نتائج تحليل معادلة الانحدار الخطي لأثر التكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية
122	الجدول 13: اختبار التوزيع الطبيعي (Test Kolmogorov-Smirnov)
123	الجدول 14: نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمتغيرات الشخصية في تصورات المبحوثين لمستوى التكنولوجيا المالية
127	الجدول 15: اختبار التوزيع الطبيعي (Test Kolmogorov-Smirnov)
129	الجدول 16: نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمتغيرات الشخصية في تصورات المبحوثين لمستوى المعاملات الالكترونية

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل
11	الشكل 01: التطور التاريخي لصناعة التكنولوجيا المالية
14	الشكل 02: استخدامات التكنولوجيا المالية
16	الشكل 03: التكنولوجيا المالية كنموذج لإدارة الأعمال الشخصية

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

18	الشكل 04: النظام البيئي لمكتب التكنولوجيا المالية لدولة الإمارات
20	الشكل 05: مجالات التركيز الإستراتيجية الخمسة.
81	الشكل 06: التطور التاريخي للبنك الوطني للتوفير والاحتياط
82	الشكل 07: إحصائيات البنك الوطني للتوفير والاحتياط
83	الشكل 08: نبذة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "
84	الشكل 09: كوكبة منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "
89	الشكل 10: مجموعة خدمات بريد الجزائر للخواص
90	الشكل 11: مجموعة خدمات بريد الجزائر للمؤسسات
96	الشكل 12: البطاقة البنكية الالكترونية للبنك الوطني الجزائري
97	الشكل 13: بطاقة الأعمال
98	الشكل 14: بطاقة النخبة
98	الشكل 15: البطاقة البيبنكية "مسبقة الدفع"
101	الشكل 16: متغيرات الدراسة ونموذجها
102	الشكل 17: مقياس ليكرت (Likert) الخماسي وفق درجات المقياس
104	الشكل 18: درجات مقياس ليكرت الخماسي
111	الشكل 19: توزيع عينة الدراسة وفق متغير نوع الجنس
111	الشكل 20: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الصفة
112	الشكل 21: توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي
112	الشكل 22: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية
113	الشكل 23: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الصفة الوظيفية (طبيعة المنصب)
114	الشكل 24: توزيع عينة الدراسة وفق متغير سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة)
114	الشكل 25: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الهيئة المالية
122	الشكل 26: طبيعة توزيع متغير التكنولوجيا المالية Q-Q
123	الشكل 27: طبيعة توزيع متغير التكنولوجيا المالية وفق المدرج التكراري
127	الشكل 28: طبيعة توزيع متغير المعاملات الالكترونية Q-Q
128	الشكل 29: طبيعة توزيع متغير المعاملات الالكترونية وفق المدرج التكراري

قائمة الجداول والأشكال والملحق

قائمة الملحق

الصفحة	الملحق
145	الملحق 01 * قائمة الأساتذة المحكمين
146	الملحق 02 * استبيان الدراسة
151	الملحق 03 * الثبات والموثوقية
152	الملحق 04 * الارتباط بين العبارات والمحاور لقياس الاتساق الداخلي
155	الملحق 05 * البيانات الشخصية الوصفية
159	الملحق 06 * مستوى الاستجابة والأهمية النسبية
161	الملحق 07 * فرضية العلاقة الارتباطية
162	الملحق 08 * فرضية الانحدار والأثر
163	الملحق 09 * اختبار اعتدالية التوزيع (التوزيع الطبيعي)
165	الملحق 10 * اختبار التباين

يعد موضوع التكنولوجيا المالية من المواضيع التي تم الحديث عنها في المجال الاقتصادي، وتزايدت أهميتها بشكل متزايد، حيث أنها من أبرز الأشياء التي تستخدمها المؤسسات المالية اليوم لحماية مصالحها من المخاطر التي تواجهها، وأدى إلى ظهور الوجه التمويلي الناشئ المتمثل في الشركات الناشئة، مما يشكل تحدياً للبنوك التقليدية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو منافس شرس وقد تقلل فرص استثماره إذا فهي تفشل في خدمة عملائها، ومواكبة التقدم الرقمي الذي يشهده العالم، حيث تجلب هذه التكنولوجيا مزايا متعددة تنعكس من جهة على المستثمرين الماليين ومن جهة أخرى على المستفيدين من الخدمات المالية مما يساهم في التقدم، وسيكون هناك العديد من المخاطر المرتبطة بهذا التطور، حيث يتطلب تطوير مثل هذه التقنيات بيئات حضانة خاصة ولوائح تشريعية لضمان حسن تشغيلها وضمان سلامة مستخدميها، لذلك هناك حاجة إلى فرض الابتكارات التي يمكن أن تلي احتياجات المستثمرين في نطاق هذه التكنولوجيا والأدوات المالية الجديدة المطلوبة. ومن هذه الابتكارات في هذا المجال ما يسمى بالتكنولوجيا المالية التي تعتبر ثروة اقتصادية وتكنولوجية جديدة.

ومن جهة أخرى تتميز المعاملات الإلكترونية بالسرعة والراحة، مما جعلها خياراً شائعاً ومفضلاً للعديد من الأفراد والشركات في جميع أنحاء العالم. ومع التطورات التكنولوجية المستمرة، يتوقع أن تزداد أهمية المعاملات الإلكترونية في المستقبل، مما يجعل دراسة هذا الموضوع ذات أهمية بالغة لفهم تأثيرها على الاقتصادات الوطنية والعالمية وتحليل التحديات والفرص التي تعترضها.

فالتكنولوجيا المالية أداة حيوية لتمكين وتحسين المعاملات الإلكترونية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس ومنظومة الأعمال، حيث أحدثت ثورة في طريقة تسويق السلع والخدمات وإدارة الأموال. فهي ليست مقتصرة فقط على المشتريات عبر الإنترنت، بل تتضمن أيضاً التحويلات المالية الإلكترونية، والدفع عبر الهواتف الذكية، والتطبيقات المصرفية، والعمليات المالية عبر الشبكات الاجتماعية، والعديد من النواحي الأخرى.

حيث تواجه دولة الجزائر كباقي دول العالم العديد من المتغيرات والمؤثرات الخارجية والداخلية، التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نظامها الاقتصادي، مما يدفعها تدريجياً إلى إجراء الأبحاث والبحث عن أفضل الحلول لتحقيق الريادة الاقتصادية، كما تسعى المؤسسات المالية المختلفة من خلال نظامها المالي لتسريع وتفعيل النظام المالي بمختلف قطاعاته وأنواعه وتقديم أنواعاً مختلفة من الخدمات والمنتجات في جميع المناطق، لمحاولة تغطية جميع شرائح السوق في كل ولاية وفي كل قطب، بأقل تكلفة وبأعلى جودة ممكنة، كما تسعى لتعزيز الشمول المالي، مما يقودها إلى تعزيز نظامها المالي من خلال الابتكارات المالية المتنوعة والمنتجات المتقدمة عالية الجودة ومواكبة المتغيرات التي يعرفها العالم لتطوير أدائها وريادتها لتحقيق الميزة التنافسية وتطوير وضعها المالي والاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

نرى أن تطور التكنولوجيا المالية يشكل العنصر الأساسي لتحسين أداء المعاملات الالكترونية والخدمات المالية والبنكية المقدمة للعملاء والأطراف المعنية، وتسعى الجهات المالية من خلال توفير التكنولوجيا المالية إلى البحث عن بدائل متطورة ومبتكرة تتمتع بجودة عالية وأداء متقدم.

وبناء على هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الالكترونية في بعض المؤسسات المالية على مستوى ولاية أدرار؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية؟
- ما واقع مستوى استخدام التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية؟
- هل توجد علاقة بين التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية؟
- هل يوجد أثر للتكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية؟
- هل توجد فروقات في مستوى استخدام التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة؟
- هل توجد فروقات في مستوى المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

بالنظر لموضوع الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية بما يتوافق مع متطلبات الدراسة بغية تحقيق أهدافها.

الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على أن: H_1 مستوى استخدام التكنولوجيا المالية مرتفع في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة احصائية 1%.

الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص على أن: H_1 مستوى استخدام المعاملات الالكترونية مرتفع في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة احصائية 1%.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

تنص على أن: H_1 توجد علاقة بين التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة احصائية إحصائية 1%.

الفرضية الرئيسية الرابعة:

تنص على أن: H_1 يوجد أثر للتكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية عند مستوى معنوية ذات دلالة إحصائية 1%.

الفرضية الرئيسية الخامسة:

تنص الفرضية الرئيسية الخامسة على أن: H_1 توجد فروقات في مستوى استخدام التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة احصائية 1% تعزى إلى البيانات الوصفية.

الفرضية الرئيسية السادسة:

تنص الفرضية الرئيسية السادسة على أن: H_1 توجد فروقات في مستوى المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة احصائية 1% تعزى إلى البيانات الوصفية.

دوافع اختيار موضوع الدراسة

توجد عدة دوافع وأسباب لاختيار موضوع الدراسة:

* أسباب شخصية:

تجسدت في اهتمامي الشديد بمجال التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية، وكذلك رغبتى القوية في دراسة هذا الموضوع سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، بالإضافة إلى السعي لتقديم مساهمات جديدة تعمل على إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي في هذا الميدان، خاصة في المؤسسات المالية والمؤسسات في الجزائر.

* أسباب موضوعية:

- يندرج الموضوع ضمن قائمة المواضيع الحديثة التي ستشهد اهتماماً متزايداً في المستقبل.
- يشمل البحث دراسة مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية وتطبيقها على الدراسة.
- يهدف البحث أيضاً إلى تطوير أساليب وسياسات جديدة قابلة للتطبيق في المؤسسات المالية والهيئات في الجزائر.
- يُعتبر الموضوع جزءاً من مجالات تخصص مالية المؤسسة والإدارة المالية
- يهدف البحث إلى تحليل الدراسات النظرية وتطبيقها على الواقع لاستخلاص نتائج تعزز من جوانب البحث والتطوير.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تبين دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الإلكترونية في المؤسسات المالية، كما تضيف هذه الدراسة إثراءً معرفياً للدراسات والأبحاث السابقة باللغة العربية، وتستمد أهميتها من النقاط التالية:

- تعتبر التكنولوجيا المالية أمراً ينبغي للدولة الجزائرية اعتماده اليوم في قطاعها المالي والبنكي، نظراً للتغيرات التي شهدتها المعاملات والإجراءات المالية والبنكية على الصعيدين المحلي والعالمي.

- تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل أساليب وتقنيات التكنولوجيا المالية من خلال تقديم إطار فكري وتحليل

لعوامل ومتغيرات التكنولوجيا المالية، باستخدام منهجية علمية وتطبيقها على عينة الدراسة.

- مجال التكنولوجيا المالية يمثل محوراً مهماً في الأبحاث العلمية حالياً، رغم أنه نال اهتماماً واسعاً في الدراسات

الأجنبية، إلا أن الدراسات العربية لم تولي له الاهتمام الكافي، مما يجعل هذا المجال ذو أهمية كبيرة من الناحية العلمية.

المقدمة

• يساعد هذا البحث في توفير معلومات عملية وشاملة حول أهمية وديناميكية مجال التكنولوجيا المالية وتأثيرها على المؤسسات المالية والقطاع المالي.

• محاولة فهم التقدم الذي تحقق في مجال التكنولوجيا المالية لدى المؤسسات المالية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى تحليل مدى مساهمة التكنولوجيا المالية كآلية لتطوير المعاملات الإلكترونية في المؤسسات المالية الجزائرية، ومحاولة بلوغ هذا الهدف تمت الإشارة إلى ما يلي:


- تقديم إطار نظري ملائم لتوضيح مفهوم التكنولوجيا المالية وما يتعلق به.
- تقديم إطار نظري ملائم لتوضيح مفهوم المعاملات الإلكترونية وما يتعلق به.
- التعرف على واقع التكنولوجيا المالية لدى المؤسسات المالية الجزائرية من وجهة نظر العاملين والمتعاملين معها.
- التعرف على مدى تطبيق التكنولوجيا المالية لدى المؤسسات المالية الجزائرية من وجهة نظر العاملين والمتعاملين معها.
- الوقوف على دور التكنولوجيا المالية كآلية لتطوير أداء مختلف المؤسسات المالية الجزائرية.


حدود الدراسة:


تمثلت حدود الدراسة في المجالات التالية:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الإلكترونية في مختلف المؤسسات المالية الجزائرية.


الحدود المكانية: تمت الدراسة على عينة من المؤسسات المالية الجزائرية والمتمثلة في المؤسسات التالية:

مصرف السلام - الجزائر.  Alsalam Bank Alger

البنك الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque) 

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 

بريد الجزائر Algérie Poste 

البنك الوطني الجزائري BNA 

الحدود البشرية: طبقت هذه الدراسة على عينة متعاملين وعاملين مع وفي المؤسسات المالية الجزائرية السالفة الذكر بمختلف مستوياتهم وصفاتهم الوظيفية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة من 2021/11/07 إلى غاية 2023/12/28

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تم تجميع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع من مختلف المصادر والمراجع والتي تضمنت: الأطروحات، الرسائل العلمية، المقالات، الكتب والبحوث العربية والأجنبية وكذا الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع بغرض تكوين الإطار النظري للموضوع.

أما بالنسبة للإطار الميداني التحليلي، فقد تم الاعتماد على دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية باستخدام الاستبانة لتحليل كافة البيانات وكذلك الطرق والبرامج الإحصائية المناسبة لذلك والمتمثلة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

صعوبة الدراسة:

بينما يسعى الباحث إلى اكتساب المعرفة، فإنه يجد نفسه مواجهًا لتحديات معينة دون إهمال الصعوبات المسلم بها علنيا وعالميا والتي قد تواجهه أثناء سعيه نحو تحقيق أهدافه وهي كما يلي:

← فهم مختلف النظريات والمفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي تكون غالبًا مأخوذة من مراجع أجنبية، مما يتطلب من الباحث التكيف والتعامل الدقيق والمهاري مع اللغة والمفاهيم الأجنبية، وذلك من خلال استخراج وتنظيم المعلومات بدقة واستخدامها بفعالية.

← ضغط الوقت وصعوبة في تحديد المواعيد وإدارة وقته بشكل فعال لإنجاز المذكرة في الموعد المحدد.

← الضغوطات النفسية على صحة الباحث والتوترات الناجمة عن عملية البحث والتي من شأنها التأثير على قدرته سواء من ناحية التركيز أو الإنتاجية.

هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وفصلين ثم خاتمة وفقا لطريقة (IMRAD) المعتمدة في إنجاز البحوث، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات والأسس النظرية والإطار المفاهيمي لمتغيري الدراسة التكنولوجية المالية والمعاملات الالكترونية وكل ما يتعلق بمفهومهما وأبعادهما، وكذا الإطار القانوني لهما وأبرز مؤشرات قياسهما، وكذلك استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، والتعليق عليها مع إبراز محتوى وبيان الاستفادة منها من أوجه التشابه والاختلاف.

وفي الفصل الثاني تم دراسة دور التكنولوجيا المالية كآلية في تطوير المعاملات الالكترونية لدى عينة من المؤسسات المالية الجزائرية من خلال العاملين والمتعاملين مع هذه المؤسسات المالية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول للإسقاط المنهجي وإجراءات الدراسة، حيث تم من خلاله التعريف بمجتمع وعينة الدراسة والمنهج المستخدم، وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة، وعُرج في المبحث الثاني على اختبار الفرضيات ومختلف النتائج المتحصل عليها بعد تحليل البيانات ومناقشتها، للوصول في الأخير إلى خاتمة الدراسة التي اشتملت على نتائج الدراسة والتوصيات.

الفصل الأول

...

المدخل النظري
للتكنولوجيا المالية
والمعاملات الإلكترونية

تمهيد الفصل الأول:

يمثل مفهوم التكنولوجيا المالية فرصة فريدة للمساهمة بالمعرفة الجديدة حول التحول الرقمي والمعاملات الالكترونية في الأداء العام للخدمات المالية والمساعدة في حل التحديات الإدارية والاجتماعية فيه. واستكمالاً لتحسين وتعزيز تقديم الخدمات والمنتجات المالية لأنظمة الخدمات المالية والعملاء، تعد هذه فرصة فريدة لتعزيز وجهات النظر حول دور التكنولوجيا في تطوير المعاملات الإلكترونية والسعي لتطويرها على نطاق أوسع للأنظمة المالية في الخدمة. وهذا ما تسعى إليه المؤسسات المالية من تعزيز القدرات والسمعة والعلامة التجارية والريادة بين مختلف جوانب ومستويات المؤسسات، يتم من خلالها تحديد الآفاق المستقبلية للمؤسسات المالية من خلال وضع مختلف الخطط والأدوات وأنظمة التشغيل والإجراءات والتشريعات للتكيف مع المتغيرات العالمية، وأصبح من الضروري أن تلتزم الدول في جميع أنحاء العالم بهذه التغييرات وإجراءات البحث دون المساس بالتوازن الاقتصادي والمالي.

وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث، أما الأول فهو يحتوي على الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية الذي يضم أربعة مطالب تتحدث على مفاهيم وأهمية التكنولوجيا المالية واطارها القانوني وفرصها ومخاطرها، أما المبحث الثاني فتحدث عن الأدبيات النظرية للمعاملات الالكترونية وقد احتوى على ثلاثة مطالب تتكلم على كل من الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية وأنواع المعاملات الالكترونية وكذا إجراءات سير المعاملات التجارية الإلكترونية، وفيما يخص المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

سنستغرق في هذا المبحث إلى أربعة مطالب فقد تم الإشارة في المطلب الأول إلى مفهوم وأهمية التكنولوجيا المالية أما المطلب الثاني فتناول صناعة التكنولوجيا المالية واستخداماتها وفيما يخص المطلب الثالث التقنيات المالية والإطار القانوني للتكنولوجيا المالية وكذلك المطلب الرابع هو الآخر فقد احتوى على مخاطر وفرص التكنولوجيا المالية وقطاعاتها

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التكنولوجيا المالية

تقوم التكنولوجيا المالية بتمثيل التطور التكنولوجي والابتكارات التي تسعى إلى التنافس مع الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية. تُعتبر هذه الصناعة الناشئة جزءًا من المجال المالي يهدف إلى تحسين الأنشطة المالية المتنوعة، مثل استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية، المعروفة أيضًا بالبنوك الخلوية، وخدمات الاستثمار عبر الهواتف المحمول، والعملات الرقمية المشفرة. تهدف هذه التقنيات إلى جعل الخدمات المالية أكثر إتاحة للجمهور العام.

الفرع الأول: مفاهيم حول التكنولوجيا المالية

تتألف شركات التكنولوجيا المالية من مشاريع ناشئة ومؤسسات مالية وشركات تكنولوجية راسخة تهدف إما لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية أو لتحل محلها. في هذا السياق، تعتمد العديد من المؤسسات المالية الحالية على تطبيق حلول وتقنيات التكنولوجيا المالية لتحسين وتطوير خدماتها وتعزيز موقعها التنافسي بمنظور واسع.

"من المعلوم أن كلمة تكنولوجيا ليست عربية، لكن لها مرادف معرب، اقترحه مجمع اللغة العربية بدمشق، واعتمده الجامعة العربية وبعض الدول العربية، وهي كلمة شائعة لها أكثر من مصطلح، فالتكنولوجيا هي علم تطبيقي يهتم بدراسة الإضافات والتطور في العديد من المجالات مثل الصناعات والفنون والحرف وكل ما يتعلق بها من مواد ووسائل مستعملة، فالتكنولوجيا كلمة ذات أصل يوناني، تتكوّن من مقطعين، المقطع الأول **Techno** ويعني حرفة، أو مهارة، أو فن، أما الثاني **Logy**: فيعني علم أو دراسة. ومن هنا فإنّ كلمة تكنولوجيا تعني علم الأداء أو علم التطبيق". (نقوي، 2014)

تعريف 1: التكنولوجيا المالية وفق مجلس الاستقرار المالي للتكنولوجيا المالية "Fintech": "أما التغيير في الخدمات المالية الذي يمكن أن يحقق الابتكار المالي. وفقاً لهذا التعريف، يُعتبر المفهوم بمثابة فكرة بعيدة المنال، حيث يُطبق المصطلح عادةً على نوع محدد من المؤسسات، وغالبًا ما يُرتبط بشكل رئيسي بالشركات الناشئة التي تركز على تقديم الابتكارات البرمجية في مجال الخدمات المالية. ومع ذلك، يمكن أن يكون للبنوك والشركات الأخرى استخدام نفس التقنيات بشكل متكرر لتغيير وتحسين الخدمات المقدمة لعملائها. لذلك، يُعتبر بشكل معقول أن شاغلي الوظائف يمكن أن يكونوا أيضًا "شركات تكنولوجيا مالية". يُطبق المصطلح أحياناً على التقنيات الكامنة وراء الابتكارات (تقنيات التكنولوجيا المالية)، ولكن يمكن أيضًا تطبيق هذه التقنيات خارج نطاق الخدمات المالية. (CGFS-FSB, 2017, p. 30) أخيراً، أصبح تعريف Fintech شائعاً في بيئة التكنولوجيا المالية، وهي تُفهم على أنها عبارة عن عالم من المؤسسات (الشركات الحالية والشركات الناشئة) والتقنيات والخدمات المحوّلة، مما يجعلها بيئة معقدة للغاية. يمكن تقريب هذه البيئة من زوايا مختلفة. (Fintech Regulatory Aspects Working Group "REG WG", 2019, pp. 11-12):

للتركيز على المؤسسات:

من خلال التركيز على المؤسسات، يُصوّر المشهد عادةً بوصفه منافسة شديدة بين شاغلي الوظائف والوافدين الجدد. في الممارسة العملية، يوجد تنوع كبير بين الفئتين. يشمل شاغلو الوظائف مؤسسات مالية مرخصة بأحجام متنوعة، حيث يتبع بعضها نمجًا تقليديًا، بينما يشارك آخرون بنشاط في مجال الابتكار المالي. أما بالنسبة للوافدين الجدد، فهناك شركات ناشئة قد تكون لديها قاعدة عملاء صغيرة (إذا وجدت)، جنبًا إلى جنب مع شركات تكنولوجية غير مالية كبيرة (مثل Apple و Amazon و Facebook و Google)، المعروفة أيضًا بمصطلح "bigtechs"، والتي تختص في البرمجيات أو خدمات الإنترنت والاتصالات أو وسائل التواصل الاجتماعي أو تجارة التجزئة، وتتمتع بقاعدة عملاء كبيرة.

للتركيز على شاغلي الوظائف والداخلين الجدد:

إن الداخلين الجدد و شاغلي الوظائف يقومون على حد سواء بتحديث العديد من الخدمات والعمليات المالية من خلال دمج تقنيات متنوعة. وتبرز بعض الأمثلة مثل استخدام البيانات الضخمة، واستخراج وتحليل البيانات، واستخدام الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الواقع الافتراضي والواقع المعزز، واستخدام خوارزميات التعلم الآلي، وعمليات الرقمنة، وتقنيات التشفير، والاهتمام بالأمان المستند إلى القياسات الحيوية.

للتركيز على الخدمات

في سياق الخدمات المالية، انتشرت تقنيات التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء قطاعات المدفوعات، وتوفير الائتمان، والاستثمار، والتأمين (المعروفة أيضًا باسم Insurtech) وحتى الاستشارات المالية. يُمكن أن يتجلى الابتكار المالي في جميع جوانب سلسلة القيمة، بدءًا من واجهة العميل وصولاً إلى عمليات المكتب الأوسط والخلفية، التي قد لا تكون مرئية عادةً للمستخدم النهائي. يمكن أيضًا تطبيق التكنولوجيا المالية في المجالات التي تتجاوز تقديم الخدمات المالية، حيث يكون تحسين التقارير التنظيمية (المعروفة باسم Regtech) أو الإجراءات الإشرافية من قبل الهيئات التنظيمية (المعروفة باسم Suptech) مثالاً على ذلك.

تقدم التكنولوجيا المالية فرصًا لتوسيع نطاق الفرد الذي يستطيع الوصول إلى الخدمات المالية وتجعلها أكثر فعالية وتكاملاً مع احتياجات المستخدمين، ولكنها في الوقت نفسه قد تحمل تحديات ومخاطر جديدة أو تعزز المخاطر القائمة. وهذا يوفر تحديًا أمام مقدمي الخدمات المالية للابتكار، مع الحاجة إلى ضمان اتباع ممارسات فعالة لإدارة المخاطر. ينبغي على البنوك المركزية والسلطات المالية تحديد استجابة تنظيمية متسقة ومنسقة تعزز الفرص التي يتيحها الابتكار والتقدم التكنولوجي للمجتمع، مع الحفاظ على استقرار القطاع المالي وسمعته.

تعريف 2: حسب معهد البحوث الرقمية: هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات ونسب الفائدة والأرباح، ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية، فهي العمل على تسخير التكنولوجيا للقيام بالعديد من الإجراءات وتقديم الخدمات، وخدمة الكثير

من المجالات مثل الاستثمار والأعمال التجارية، من خلال العمل على تعطيل كل ما هو تقليدي والعمل على ابتكار الجديد. (مولودي، 2022-2023، صفحة 22)

تعريف 3: حسب التقرير الصادر عن شركة بير فورت PAYORT وهي إحدى شركات AMAZON توصف التكنولوجيا المالية بأنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا المال نوعية الخدمات المالية التقليدية. (فورت، 2016)

تعريف 4: مفهوم التكنولوجيا المالية وفق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: عرفها بأنها "ابتكار مالي مبني على التكنولوجيا ينتج نماذج عمل، تطبيقات، عمليات، أو منتجات جديدة، ويتسبب في تأثير مادي يرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية. تطورت هذه الابتكارات بسرعة في الخدمات المالية خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت راحة المستهلك وسرعة التسليم وتكلفة الخدمات المالية عوامل رئيسية دافعة وراء اعتماد التكنولوجيا المالية على مستوى العالم. مع تعافي الاقتصاد العالمي تدريجياً من جائحة كوفيد-19، أصبح استخدام التكنولوجيا الجديدة أمراً ضرورياً للمستقبل.

بدأت الشركات في التكيف مع بيئة ما بعد جائحة كوفيد-19، حيث أصبحت أنظمة وخدمات الدفع الرقمية فعالة للغاية من حيث التكلفة، مما يسهل الأنشطة والمعاملات المالية الرقمية في الاقتصاد. شهد قطاع التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات نمواً سريعاً خلال السنوات القليلة الماضية، وأظهر النظام البيئي مرونة خلال فترة الجائحة، مما جعل دولة الإمارات تحتل مكانة بارزة كأكثر مركز للتكنولوجيا المالية للشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما واصلت دولة الإمارات تحولها الرقمي واعتماد التكنولوجيا المبتكرة في قطاع الخدمات المالية. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2020، الصفحات 59-61)

حيث تمركز هذا التجمع من الأفكار حول الأفراد الجدد في السوق والابتكار التخريبي.

تعريف 5: عرفها سعيد محمد طلعت، هي مصطلح يضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي ففتح عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية واستغلال واستخدام كل ما اسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية شبكات اتصال تجارة الكترونية، عملات رقمية وغيرها... (سعيد، 2020، صفحة 38)

تعريف 6: عرفها مولودي عبد الغاني، التكنولوجيا المالية: يقصد بالتكنولوجيا المالية الاعتماد على الابتكار والتحديث في أساليب ونوع الخدمات المالية التقليدية، وتسهيل إدارة العمليات المالية في المؤسسات والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى إدارة الأموال للأشخاص واستخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية، والخدمات الاستثمارية عبر الهاتف، لتسهيل وصول هذه الخدمات للعملاء في أي وقت وفي أي مكان. (مولودي، 2022-2023، صفحة 22)

* وفي وقتنا الحاضر أكثر تعريف مقبول للتكنولوجيا المالية هو أنها "ابتكار ممكن تقنياً في الخدمات المالية يمكن أن ينتج عنه نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية. هذا النهج الأخير (أي فهم التكنولوجيا المالية على أنها تطبيق للتكنولوجيا لتغيير الخدمات المالية، بغض النظر عن المزود).

الفرع الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية:

في الوقت الراهن تكتسي التكنولوجيا المالية أهمية كبيرة وخاصة في بعض بلدان الشرق الوسط وشمال أفريقيا ومن أهم فوائد التكنولوجيا المالية ما يلي (سائحي، 2018، صفحة 93):

- ✓ تعزيز الإبداع والابتكار في القطاع المالي وتنمية المعاملات الاقتصادية
- ✓ رقمنة القطاع المالي وتحقيق المصداقية والشفافية
- ✓ تعزيز الرغبة للمعاملات وكسب الزبائن وتوسيع شريحة القطاع المالي
- ✓ تسهيل إتاحة مصادر التمويل لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ تسهيل المعاملات التجارية الكبرى والمساهمة في توسيع النشاطات المالية.
- ✓ استخدام التكنولوجيا المالية يضمن الامتثال للوائح التنظيمية والحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي.

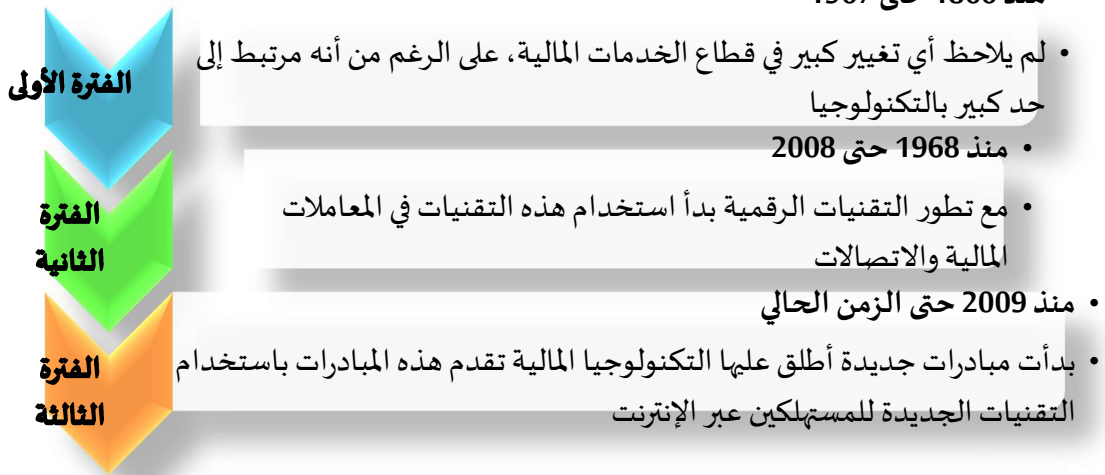
المطلب الثاني: صناعة التكنولوجيا المالية واستخداماتها

سيتم الإشارة في هذا المطلب إلى التطور التاريخي لصناعة واستخدامات التكنولوجيا المالية كما يأتي:

الفرع الأول: التطور التاريخي لصناعة التكنولوجيا المالية

التطور التاريخي لصناعة التكنولوجيا المالية هو على ثلاث فترات كما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل 01: التطور التاريخي لصناعة التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على التأصيل النظري للتطور التاريخي لصناعة التكنولوجيا المالية

(Douglas, Barberis, & Buckley, FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a Sandbox, 2017)

الفترة الأولى: منذ 1866 حتى 1967:

عبر التاريخ، شهدنا علاقة قوية بين مجالي التمويل والتكنولوجيا. فقد تم تحسين عمليات المعاملات المالية، بفضل ظهور تكنولوجيا الحوسبة المبكرة كالعقود المالية، وتطور هذا القطاع بفعالية مع تطور التجارة. في أواخر القرن التاسع عشر، شهدت الصناعة وقطاعي التأمين والبنوك للشركات المساهمة، اللازمة للثورة الصناعية، تطوراً ملحوظاً. مع تقدم الوقت، أصبح نظام المحاسبة المزدوج انتشاراً واسعاً في جميع مجالات المعاملات المالية. وقد وضعت هذه العلاقة بين التمويل والتكنولوجيا أسس العصر الحديث، حيث ظهرت تقنيات مثل التلغراف وشبكات السكك الحديدية وغيرها، ساهمت في تطوير العلاقات وتسهيل وسائل النقل بنجاح خلال فترة بين عامي 1866 و1913. بالإضافة إلى ذلك، أحرزت مشاريع عديدة تقدماً كبيراً في سياق العولمة المالية، بتأسيس بنية تحتية مكتملة، مثل تركيب كابل التلغراف العابر للقارات، الذي كان في استخدام متكرر وساهم في توفير شبكة اتصالات أساسية (Douglas, Barberis, & Buckley, FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a Sandbox, 2017, pp. 1-18)

في عام 1866، تم وضع أول كابل تلغراف يعبر المحيط الأطلسي، ربطاً بين لندن ونيويورك، فيما تم توصيل أوروبا وآسيا عبر خطوط هاتف ثابت جديدة. مع إرساء أسس العولمة المالية، شهدنا إنجاز أول برقية تلغراف عبر الأطلسي واختراع البرقية، حيث كانت وسيلة الاتصال السابقة بين أوروبا وأمريكا مقتصرة على السفن. كانت هناك تحديات في السابق، مثل طول فترة الرحلة بسبب العواصف البحرية وخطر فقدان السفن، مما كان يتسبب في تأخيرات في عمليات الاتصال. (Douglas, Arner, & Anos, 2016, p. 1274)

الفترة الثانية: منذ 1968 حتى 2008

مع إطلاق الآلة الحاسبة وآلات الصراف الآلي في عام 1967، شهدت الصناعة تحولاً حيث بدأت الخدمات المالية في التحول من التناظرية إلى الرقمية خلال الفترة من 1967 إلى 1987. بدأ هذا التحول مع إنشاء بنك باركلي في إنفيلد، المملكة المتحدة، في يونيو 1967، حيث قام بإعداد أول جهاز صراف آلي لتوفير المساعدة المالية للأفراد من خلال جهاز اتصالات إلكتروني، سمح هذا الجهاز بإجراء المعاملات المالية بين العملاء والمؤسسات المالية بشكل أتمتة، مما حدث تطوراً سريعاً في أنظمة الدفع الإلكترونية في أواخر الستينيات والسبعينيات، وفي عام 1968 تأسست مؤسسة خدمات المقاصة الآلية الحديثة في إنجلترا، وتم تدشين مكتب الكمبيوتر بين البنوك. وفي السبعينيات، تم إنشاء غرفة المقاصة وأنظمة الدفع بين البنوك كأول نظام دفع إلكتروني في أمريكا في عام 1973، بينما تأسست المؤسسة العالمية للاتصالات المالية بين البنوك (SWIFT)، بعد عام 1987 شهدت الخدمات المالية تطوراً كبيراً، حيث اعتبرت واحدة من أكبر الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية خلال هذه الفترة هي جهاز الصراف الآلي وقال بول فولكر رئيس سابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في عام 2009: "أهم ابتكار مالي رأيته في السنوات العشرين الماضية هو مساعدة الناس حقاً، وهو آلة السحب التلقائي التي تجنب الزيارات إلى البنك، وهذه التكنولوجيا هي راحة كبيرة حقاً". (Douglas, Barberis, & Buckley, 2017, pp. 4-5)

الفترة الثالثة: منذ 2009 حتى الزمن الحالي

شهدت هذه الفترة وما زالت تشهد تسارعًا كبيرًا في التطور التكنولوجي في مختلف المجالات وخدمات الأمور المالية. فقد شهدت الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا تطورًا وازدهارًا في تقديم خدمات مالية مبتكرة للعملاء والمتعاملين، بالإضافة إلى المؤسسات المالية التقليدية التي نجحت في تعزيز خدماتها المالية الشخصية والخاصة للشركات. يتم التحدي باستمرار لتحقيق الريادة في هذا السياق، وذلك في ظل المجالس التنظيمية والهيئات الإشرافية التي تقوم بضبط القطاع وتعزز مستوى معين من النمو، وتدعم جهود الابتكار في ميدان التكنولوجيا المالية. (Douglas, Barberis, & Buckley, 2017, p. 6)

بالإضافة إلى نمو الصناعة بشكل متسارع، شهد المشهد التنظيمي لشركات التكنولوجيا المالية تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث زاد اليقين التنظيمي والتدقيق، وشهدت زيادة في التنبؤ المؤسسي وتوحيد السوق. ورغم أن التوقعات المستقبلية للصناعة تظهر تفاؤلاً، إلا أن التعرض المتزايد للمتطلبات التنظيمية والعقوبات والإجراءات القانونية يشكل مجال اهتمام رئيسي لشركات التكنولوجيا المالية، خاصة في مجال البيع بالتجزئة. هذا يستلزم زيادة في الإجراءات التنظيمية وتفعيل التدخل الإشرافي، مع التركيز على ضمان حماية المستهلك.

تعتبر التكنولوجيا المالية ظاهرة عالمية، وتظهر بميزات خاصة في منطقة الشمال الأفريقي. ووفقًا لمنظمة الأوراق المالية الدولية "IOSCO"، ازداد عدد الشركات المشاركة في قطاع التكنولوجيا المالية على مستوى العالم باستمرار من حوالي 3000 في عام 2010 إلى أكثر من 8800. يُظهر هذا متوسط معدل نمو سنوي قدره 19.6٪، وارتفعت قيمة التمويل المرتبط بها من 15.3 مليار دولار في نفس الفترة منذ عام 2010 حتى عام 2017 إلى 101 مليار دولار، بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 37٪. والذي نتج عنه قيمة سوقية تقدر 870 مليار دولار، حيث يعكس هذا النمو التطورات الواعدة في مجال التكنولوجيا المالية والاهتمام المستمر من قبل المستثمرين. (IOSCO, 2017, p. 31)

الفرع الثاني: استخدامات التكنولوجيا المالية

يتم توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز إدارة العمليات والتعاملات المالية للشركات ورجال الأعمال والمستهلكين، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من برامج وخوارزميات متخصصة تُستخدم بشكل متزايد على الأجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية. مع تقدم ثورة الشبكة العنكبوتية واستخدام الهواتف الذكية، شهدت التكنولوجيا المالية نموًا كبيرًا، وزاد إدراك المستهلكين لها كجزء أساسي من حياتهم اليومية.

ويُستخدم مصطلح التكنولوجيا المالية لوصف التقنيات الجديدة التي تهدف إلى تحسين وأتمتة توفير واستخدام الخدمات المالية. ويمكن إيجاز استخداماتها ضمن ما يلي: (مولودي، 2022-2023، صفحة 32):

أ. **خدمات الدفع:** تمثل هذه الخدمات النشطة والمرنة التي تُقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من المستخدمين والعملاء. تشمل مجموعة واسعة من وسائل الدفع مثل الدفع عبر الهاتف الذكي، والتحويلات المالية الخارجية، وإدارة تدفقات الدفع للتجارة الإلكترونية، وغيرها.

ب. الخدمات المصرفية لفائدة الأفراد: تتضمن الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الإنترنت، مع عدم وجود وكالة مادية، وتكاليف منخفضة. وتشمل أيضاً حلول إدارة الميزانية وأدوات متنوعة لإدارة المالية الشخصية.

ج. خدمات التمويل والاستثمار: تقدم التكنولوجيا المالية فرصاً لجذب مدخرات الأفراد من خلال تبسيط العروض المقدمة وتوفير منصات للتمويل الجماعي للشركات والمؤسسات المالية. كما تقدم خدمات الاستشارة المالية عبر الإنترنت للأفراد.

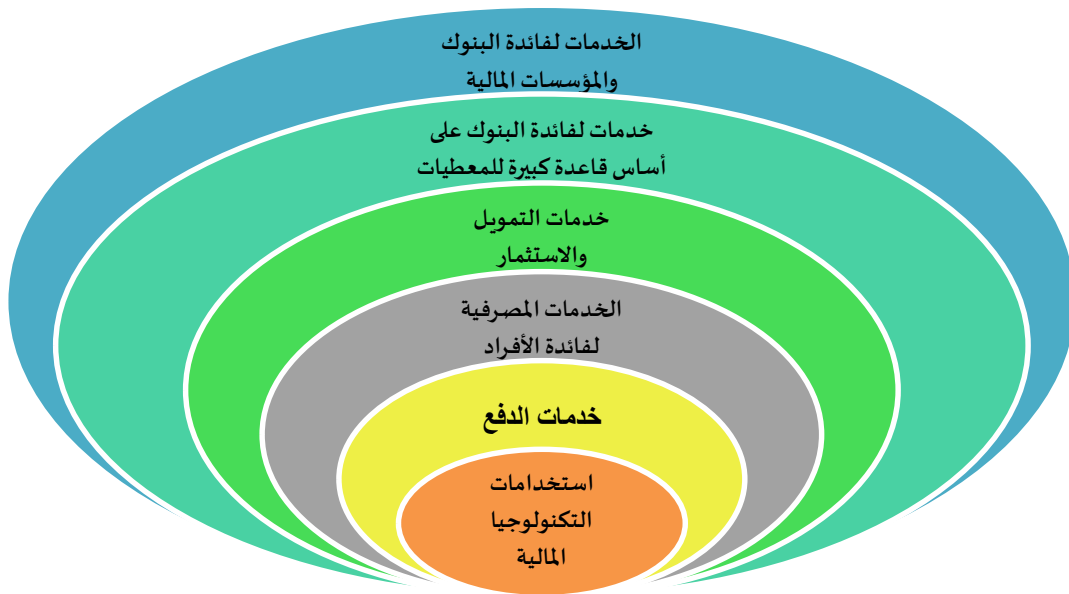
د. خدمات لفائدة البنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات: من خلال جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات تُقدم حلولاً موجهة للقطاع البنكي المصرفي، مما يتيح ذلك في تحسين إدارة العلاقة مع الزبون وفهم سلوك الشراء والادخار والملاءمة المالية.

هـ. الخدمات لفائدة البنوك والمؤسسات المالية: لتحسين إدارة الشركات تقدم التكنولوجيا المالية عدة حلول، ومن بين هذه الحلول تقنية البلوكتشين، التي تُطور حلولاً معتمدة على تكنولوجيا البلوكتشين في مجال تسجيل المعاملات ومعالجة المعلومات وإدارة المخاطر والضرائب، وغيرها.

توجد أربع فئات رئيسية من مستخدمي التكنولوجيا المالية، وهم البنوك وعملاء الأعمال، والشركات الصغيرة، والمستهلكين. من خلال اتجاهات انتشار الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة، وزيادة البيانات والمعلومات، والتحليلات الدقيقة، واللامركزية في الوصول، ستخلق هذه التطورات فرصاً غير مسبوقة للتفاعل بين جميع هذه الفئات.

في مجال الأعمال التجارية والمالية، كان من الممكن أن يكون على أصحاب الأعمال أو الشركات والمؤسسات الناشئة الذهاب إلى البنوك لتأمين التمويل أو رأس المال الجديد. وفي حال كانوا يخططون لقبول مدفوعات ببطاقات الائتمان، كان عليهم مواجهة العديد من الملفات الورقية وإقامة علاقة مع مزود الائتمان، بالإضافة إلى تثبيت البنية التحتية مثل قارئ بطاقات متصل بخط أرضي. ومع تقنية الهاتف الذكي، أصبحت هذه العقبات شيئاً من الماضي.

الشكل 02: استخدامات التكنولوجيا المالية



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على التأصيل النظري لاستخدامات التكنولوجيا المالية

الفرع الثالث: تقنيات وآليات صناعة التكنولوجيا المالية

تقدم الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية إلى منتجات وخدمات ونماذج أعمال مبتكرة لعملائها بشكل مكثف وباستخدام أحدث التقنيات والتي تؤثر بشكل مباشر على صناعة التكنولوجيا المالية على النحو التالي:

← الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي

← واجهات برمجة التطبيقات (API)

← العملات الرقمية (Blockchain)

1) الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة:

يُعرّف الذكاء الاصطناعي على أنه فرع من فروع العلم الذي يطور آلات ذكية قادرة على أداء المهام المحددة بشكل أفضل وأسرع من البشر. يتمحور الذكاء الاصطناعي حول فكرة حل المشكلات، ولا يرتبط بمفهوم الذكاء البشري. يتيح الذكاء الاصطناعي حلاً للمشكلات من خلال الاعتماد على الأسس الرياضية واستخدام أجهزة الكمبيوتر. ينتقل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من المعاملات إلى مجالات صناعية متعددة، حيث توفر أجهزة الكمبيوتر الفائقة بنية أساسية حيوية لمعالجة البيانات بشكل مكثف. ونظرًا لتزايد الحاجة في العديد من القطاعات إلى التحليل واستخلاص الرؤى من مجموعات البيانات الكبيرة، ستصبح الحوسبة الفائقة الميزة التنافسية الحاسمة. (Harris، 2011، الصفحات 6-7).

2) واجهة برمجة التطبيقات (API)

هي مجموعة من التعليمات البرمجية والمعايير التي تمكن من الوصول إلى تطبيق برمجي مُستند إلى الشبكة، مما يسمح لمطوري البرامج الآخرين بتصميم منتجاتهم باستخدام واجهة برمجة التطبيقات المقدمة. على سبيل المثال، قامت شركة أمازون بنشر واجهات برمجة التطبيقات لموقعها على الويب (amazon.com)، مما يتيح لمطوري البرامج مواقع الويب الوصول بسهولة إلى معلومات منتجات أمازون. وباستخدام واجهات برمجة التطبيقات هذه، يُمكن لمواقع الأطراف الثالثة توفير روابط مباشرة لمنتجات أمازون وتقديم خيار "اشتر الآن" مع تحديث الأسعار. (URALCAN & TAŞTAN, 2019, p. 48)

3) العملات الرقمية (blockchain)

هي قاعدة بيانات موزعة (لامركزية)، تم إطلاق موقع بلوكتشين دوت كوم في عام 2011، وأصبحت اليوم واحدة من أشهر محافظ العملات الرقمية، حيث يوجد أكثر من 25 مليون محفظة مسجلة تحتفظ بأصول تزيد قيمتها عن 200 مليار دولار، ويتم التداول بها في 140 دولة. توفر هذه المنصة وصولاً آمناً غير مسبوق إلى الأسواق والخدمات والأبحاث للمؤسسات والشركات العائلية والمستثمرين الأفراد. بدأت الشركة أصلاً كمزود بيانات لمعاملات بيتكوين (BTC)، ولكنها تقدم اليوم محفظة للعملات الرقمية، بما في ذلك بيتكوين كاش (BCH) وإيثريوم (ETH). (Crosby, Nachiappan, Pattanayak, Verma, & Kalyanaraman, 2016, p. 8)

الفرع الرابع: التكنولوجيا المالية كنموذج لإدارة الأعمال الشخصية

من خلال استخدام التطبيقات الهاتفية والأجهزة المحمولة تُيسر هذه الخدمات الطريقة التي يدير بها الأفراد أموالهم، بهدف تحسين التعاملات المالية وضمان الاستقرار المالي للمستخدمين، كما توفر هذه التطبيقات معلومات قيمة حول الأوضاع المالية الشخصية وتتيح الوصول السهل إلى المعلومات المصرفية والمالية، بأقل قدر من الجهد والتكلفة، وفي وقت قياسي.

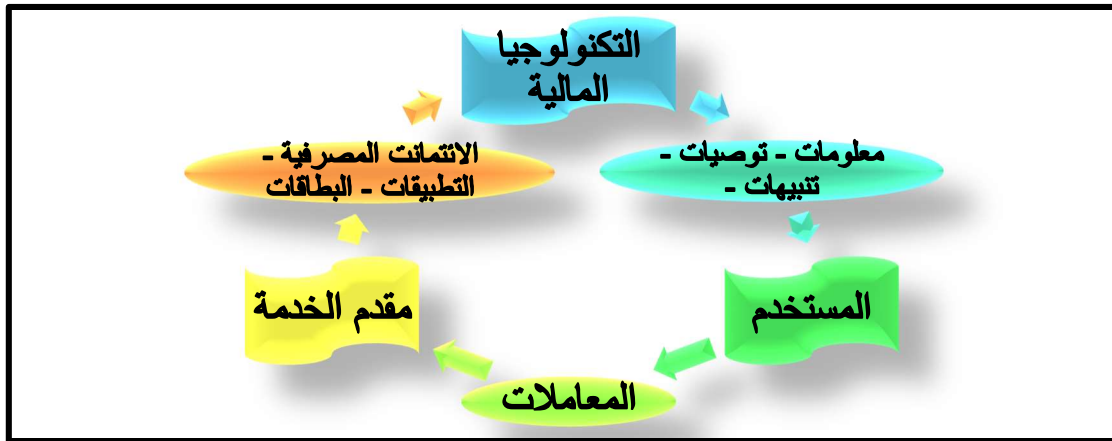
تعمل هذه التطبيقات على تحسين فهم المستخدم لوضعه المالي، مما يمكنه من إنشاء وإدارة الميزانيات والديون والمدخرات بطريقة عملية وفعّالة. (CARMONA, et al., 2018, pp. 71–72):

☒ **مجانية التطبيقات:** يستفيد المستخدمون من تنزيل واستخدام التطبيقات والخدمات دون دفع أي رسوم، حيث يتم تمويل هذه التطبيقات من خلال عرض إعلانات داخل الموقع أو التطبيق، أو من خلال توفير توصيات للمنتجات بناءً على بيانات المستخدم ونشاطه. وعادةً ما تعتمد إيرادات هذه الخدمات على النقرات التي يقوم بها المستخدمون في الإعلانات، أو في الخدمات، أو في المنتجات الموصى بها.

☒ **نموذج التطبيقات المتقدمة (Fermium):** يحصل المستخدمون على وصول محدود إلى التطبيق بعد تنزيهه، ولكن يتعين عليهم دفع رسوم إضافية للاستمتاع بالخيارات المتقدمة أو الميزة أو لاستخدام خدمات محددة داخل التطبيق. هذا يمكن أن يشمل الوصول إلى وظائف إضافية أو الحصول على خدمات متقدمة مقابل دفع رسوم إضافية، أو الحصول على حق الاستخدام المتكرر للخدمات بمجرد تجاوز عدد معين من المرات المجانية.

☒ **نماذج الدفع:** المستخدمون يدفعون تكلفة تنزيل التطبيق أو يقومون بدفع مبلغ منتظم، سواء كانت رسوم شهرية أو سنوية، من أجل استخدام الخدمة.

الشكل 03: التكنولوجيا المالية كنموذج لإدارة الأعمال الشخصية



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على التأصيل النظري لاستخدامات التكنولوجيا المالية كنموذج لإدارة الأعمال الشخصية

(CARMONA, et al., 2018)

المطلب الثالث: التقنيات المالية والإطار القانوني للتكنولوجيا المالية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى النهج والقضايا التنظيمية والتوصيات القانونية للتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى قطاعات التكنولوجيا المالية ومخاطرها وفرصها.

الفرع الأول: القضايا التنظيمية والنهج التي يجب مراعاتها

في السعي لتطبيق التكنولوجيا المالية، يجب على السلطات المالية إعادة تقييم كفاءة إطارها القانوني، الذي قد لا يكون مناسباً للتطورات الجديدة في الواقع. يُلاحظ أن التنظيم المالي يكون غالباً مزيجاً معقداً من القواعد التنظيمية التي تخدم أغراضاً متنوعة، وتتطور مع مرور الوقت، مع التركيز غالباً على المؤسسات المستهدفة مثل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين، دون مراعاة مؤسسات تقديم خدمات أخرى مثل المدفوعات.

في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي هذا النهج إلى إنشاء بيئة مالية غير متوازنة، حيث تُجبر المؤسسات الجديدة على تقديم جزء صغير فقط من الخدمات دون الحاجة إلى الامتثال للوائح تطبق على البنوك بشكل كامل. ينبغي على المؤسسات المالية التكنولوجية تطوير لوائح جديدة تركز على الأنشطة نفسها بدلاً من تحديد المقدمين لها، مع توفير إطار تنظيمي مستعرض يغطي قضايا متنوعة مثل حماية العملاء، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقواعد خصوصية البيانات، لتكون ذات أثر إيجابي على التكنولوجيا المالية، ومن بين العوائق المحتملة التي تم تحديدها ما يلي:

- ❖ يتميز الإطار القانوني الصارم بتقييد تبني التقنيات الجديدة ويتطلب وقتاً طويلاً للتكيف أو يعاني من عدم وضوحه أو الغموض، ويشير إلى التناقضات بين مختلف اللوائح التي تغطي أنشطة مماثلة.
- ❖ خلال عملية إعادة التقييم القانوني، تواجه السلطات المالية تحديات تتمثل في تحديد نطاق التنظيم، وتحديد المجالات ذات الأولوية للتضمين، وتحديد الوقت المناسب للتنظيم. وعند تحديد النهج، يجب أن يتم اعتماد حلاً يتناسب مع أهداف السلطات وأولوياتها وظروفها الفريدة، مع مراعاة خصائص الابتكارات ومستويات المخاطر المتنوعة التي يشكلها.
- ❖ يمكن للسلطات أن تنظر بعناية إلى الحالة الفردية لتحديد ما إذا كان هناك حاجة لتنظيم محدد، وفي بعض الحالات يكون من المفيد تمييز تقديم الخدمات المالية في ثلاث فئات:

← الأنشطة المقدمة مباشرة للمستخدمين النهائيين،

← والعمليات الداخلية لمقدم الخدمات المالية، والأنشطة الخارجية غير المرتبطة بالمستخدمين النهائيين، مع

الاهتمام بتحديد حاجة التدخل التنظيمي المحدد في كل حالة.

← إطار قانوني صارم يحد من تبني التقنيات الجديدة ويستغرق وقتاً طويلاً للتكيف أو الغموض أو عدم الوضوح

(أو حتى غياب) الإطار التنظيمي لأنشطة التكنولوجيا المالية، أو التناقضات بين مختلف اللوائح التي تغطي

أنشطة مماثلة.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للتكنولوجيا المالية في بعض الدول

في إطار سعي العديد من الدول للارتقاء بالأنظمة المالية وتبنيها كمشاريع تنمية، قررت اعتماد التكنولوجيا المالية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف المرجو. ومع ذلك، يتطلب تبني هذه التكنولوجيا وتحويلها إلى نظام مالي متكامل تنظيمًا مجموعة من اللوائح والترتيبات العملية. يهدف ذلك إلى تنظيم مختلف العمليات والإجراءات المتعلقة بها، سواءً في سياق الشمول المالي أو للتصدي للمخاطر المحتملة المرتبطة بهذه التحولات، ومن بين هذه الدول نستند على الإطار القانوني لدولتي الامارات العربية المتحدة ومصر:

1. الإمارات العربية المتحدة

قام المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالإعلان الرسمي عن إطلاق مكتب التكنولوجيا المالية (فنتك)، بهدف تطوير نظام بيئي نابض بالحياة للتكنولوجيا المالية داخل الدولة. يهدف هذا الإطلاق إلى تعزيز مكانة الإمارات العربية المتحدة كمركز رئيسي في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك على الساحتين الإقليمية والدولية. (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مكتب التكنولوجيا المالية، 2021، الصفحات 01-06)

الشكل 04: النظام البيئي لمكتب التكنولوجيا المالية لدولة الإمارات



المصدر: (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2020)

<https://centralbank.ae/ar/fintech-office>

تم إنشاء مكتب التكنولوجيا المالية بهدف المساهمة في تشكيل أجندة متقدمة للتكنولوجيا المالية والابتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعتبر المكتب نقطة اتصال مركزية ومركزاً للتميز لجميع القضايا المتعلقة بمجال التكنولوجيا المالية.

كما تم تكليف مكتب التكنولوجيا المالية بتنفيذ استراتيجية التكنولوجيا المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يركز على تعزيز الابتكار وتعزيز التعاون، حيث يهدف إلى استيعاب التحول الرقمي وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بشكل قوي، من خلال ركيزتين هما:

- أنظمة فعالة ومتوازنة؛

- البنى التحتية الرقمية القوية.

وتشملان مجموعة النقاط التالية: التنسيق والاتصال، البحث والتطبيق؛ الواجهة التنظيمية، تنمية المواهب والتعاون عبر الحدود.

من خلال مشروع "الجسر" الذي يهدف إلى تقديم خدمات ذات صلة باستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في مجال المدفوعات عبر الحدود، يتم اعتماد تقنية السجلات الموزعة، المعروفة أيضاً بمصطلح **البلوك تشين** يهدف المشروع إلى إنشاء بنية تحتية للعملات الرقمية للبنوك المركزية تكون أكثر كفاءة وابتكاراً، بهدف تقليل العقبات التي تعترض الدفع عبر الحدود، ومن بين هذه العقبات التكاليف المرتفعة ونقص الشفافية وتدني الكفاءة وغيرها من التعقيدات التشغيلية.

٢٠ القواعد الإرشادية للمؤسسات المالية التي تتبنى التقنيات التمكينية

بعد إجراء مشاورات مع مؤسسات القطاع في يونيو 2021، قام المصرف المركزي بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع، وسلطة دبي للخدمات المالية، وسلطة تنظيم الخدمات المالية بنشر قواعد إرشادية قانونية مشتركة. تهدف هذه القواعد إلى وضع المبادئ وأفضل الممارسات التي يجب اتباعها من قبل المؤسسات المالية عند اعتمادها للتقنيات التمكينية، بهدف تطوير وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة. يشمل نطاق التقنيات التمكينية ما يلي:

- واجهات برمجة التطبيقات؛
- القياسات الحيوية؛
- تقنية السجلات الموزعة (المعروفة أيضاً باسم البلوك تشين)
- تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي؛
- الحوسبة السحابية (الحوسبة السحابية (Cloud) عبارة عن حاسوب متصل بـ الإنترنت بشكل دائم يمكنك الوصول له بكل وقت وبكل مكان، وفعلياً هي عبارة عن مجموعة كبيرة من الخوادم (Servers) المتواجدة بمراكز بيانات (Data Centers) لتقدم خدمات سواء للأفراد أو الشركات.)؛

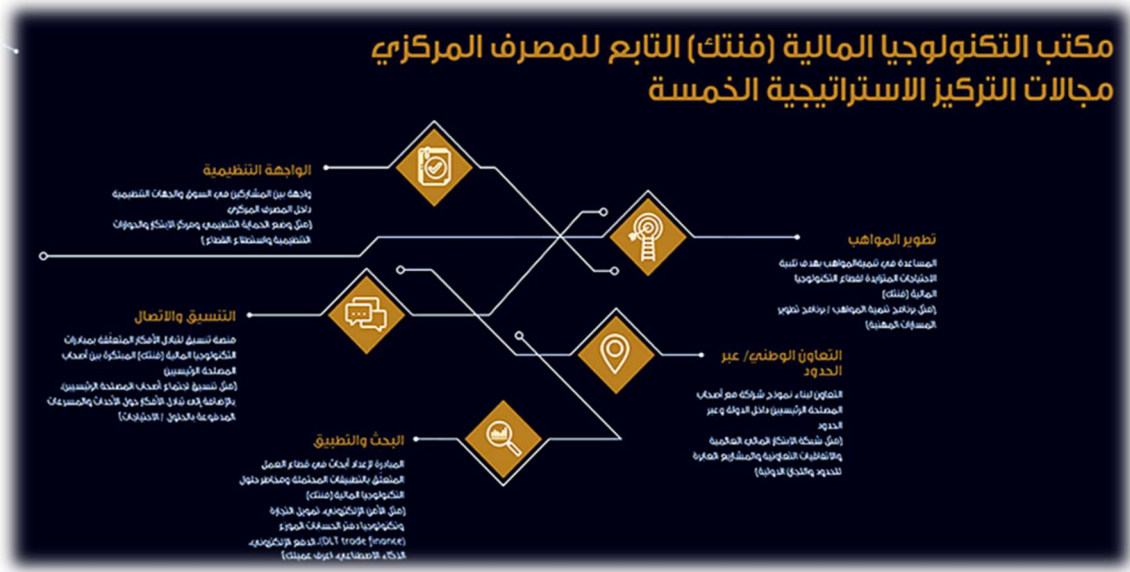
تهدف هذه القواعد الإرشادية إلى تعزيز اعتماد التقنيات التمكينية بشكل آمن وسليم من قبل المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وإدارة المخاطر الناشئة عن اعتمادها بشكل استباقي ومناسب. تم اعتماد هذه القواعد بعد مشاورات مع المؤسسات المالية واستيعاب معايير دولية وأفضل الممارسات في القطاع، مع مراعاة للملاحظات المقدمة من المشاركين في هذه المشاورات. قررت سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة تنظيم الخدمات المالية تطبيق هذه القواعد على جميع المؤسسات المالية المرخصة التي تستخدم التقنيات التمكينية، بغض النظر عن نوع الأنشطة المالية التي تمارسها. يشمل نطاق التقنيات التمكينية: واجهات برمجة التطبيقات، وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، والقياسات الحيوية، والحوسبة السحابية، وتكنولوجيا السجلات الموزعة وفق مجالات إستراتيجية كالتالي:

- ◆ **الواجهة التنظيمية:** تعتبر نقطة الاتصال بين المشاركين في السوق والجهات التنظيمية داخل المصرف المركزي.
- ◆ **التنسيق والاتصال:** إنشاء منصة تنسيق لتبادل الأفكار حول مبادرات التكنولوجيا المالية المبتكرة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، مما يشمل تنظيم اجتماعات لهم وتبادل الأفكار حول الأحداث والمسرعات المدفوعة بالحلول والاحتياجات.
- ◆ **تنمية المواهب:** دعم تنمية المواهب بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة لقطاع التكنولوجيا المالية.

◆ **البحث والتطبيق:** تنفيذ مبادرة بحثية لإعداد دراسات في قطاع العمل المتعلق بالتطبيقات المحتملة ومخاطر حلول التكنولوجيا المالية، مثل الأمان الإلكتروني، تمويل التجارة، تكنولوجيا دفتر الحسابات الموزع، الدفع الإلكتروني، الذكاء الاصطناعي، واعرّف عميلك.

◆ **التعاون الوطني عبر الحدود:** بناء نموذج شراكة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل الدولة وعبر الحدود، مما يشمل شبكة الابتكار المالي العالمية، والاتفاقيات التعاونية، والمشاريع العابرة للحدود، واللجان الدولية.

الشكل 05: مجالات التركيز الإستراتيجية الخمسة.



المصدر: (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، 2020)

<https://centralbank.ae/ar/fintech-office>

مبادرات مكتب التكنولوجيا المالية

في دولة الإمارات قام مكتب التكنولوجيا المالية بتحقيق العديد من المبادرات، وتشمل:

للمنصة "أعرّف عميلك" الإلكترونية (eKYC): من خلال:

✓ إرساء الأساسيات لهذه المنصة على مستوى الدولة.

✓ تمكين المؤسسات المالية في الإمارات من إجراء اختبارات استيفاء متطلبات معرفة العميل إلكترونياً.

✓ الموافقة على طلبات العملاء عبر الوسائل الإلكترونية.

للمنصة الدفع الرقمي: من خلال:

✓ تطوير خطة استراتيجية لبناء نظام دفع رقمي ناجح في الإمارات.

✓ مراعاة اتجاهات المدفوعات، بما في ذلك العملات المشفرة.

للمنصة الإطار التنظيمي المشترك للتكنولوجيا المالية: من خلال وضع إطار تنظيمي للتكنولوجيا المالية يتسم بالتوازن والقوة

من أجل تغطية السوق الداخلية والمناطق المالية الحرة.

للم وضع البيئة التجريبية المشتركة (Co-sandboxing):

✓ تطوير اللوائح لتنظيم وترتيب بيئة الحماية المشتركة.

✓ توفير المتطلبات والإجراءات التنظيمية المنسقة في السوق الداخلية والمناطق المالية الحرة، لإطلاق حلول التكنولوجيا المالية.

للم السياسة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية: تقديم الحلول لموظفي المصرف المركزي بعد تحديد الثغرات والتدخلات وذلك من أجل دعم تطوير اللوائح المنسقة للتكنولوجيا المالية.

ب . قوانين تنظيمية للتكنولوجيا المالية في دولة مصر:

جاء نص القانون التنظيمي وفق الآتي (مجلس الوزراء لدولة مصر، 2021، الصفحات 01-13): بعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى؛ وبعد أخذ رأي مجلس الدولة؛ وبعد موافقة مجلس الوزراء. قرر:

المادة الأولى: مع عدم الإخلال بأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم (194) لسنة 2020، تسري أحكام القانون المرافق على مزاوي الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية.

المادة الثانية: يسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون المرافق، أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، وأحكام القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية بحسب الأحوال.

المادة الثالثة: فيما عدا المنازعات والدعاوى التي يختص بنظرها مجلس الدولة، تختص المحاكم الاقتصادية بالفصل في المنازعات والدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون المرافق.

المادة الرابعة: يلتزم المخاطبون بأحكام القانون المرافق بتوفيق أوضاعهم وفقاً خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به. ومجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، بقرار منه مد فترة توفيق الأوضاع المنصوص عليها في الفقرة السابقة لمدة أو مدد أخرى مماثلة لا تتجاوز في مجموعها سنتين.

المادة الخامسة: يصدر مجلس إدارة الهيئة القرارات المنفذة لأحكام القانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، وتنشر في الوقائع المصرية، وإلى أن تصدر هذه القرارات يستمر العمل بالقرارات القائمة بما لا يتعارض مع أحكامه.

المادة السادسة: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

○ الهيئة: الهيئة العامة للرقابة المالية.

○ مجلس إدارة الهيئة: مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

○ رئيس الهيئة: رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

○ الأنشطة المالية غير المصرفية

- التكنولوجيا المالية
 - التكنولوجيا المالية الرقابية والتكنولوجيا المالية الإشرافية
 - التطبيقات الالكترونية للتمويل الاستهلاكي
 - المنصة الرقمية
 - أمن البيانات
 - الهوية الرقمية
 - السجل الرقمي
 - العقد الرقمي
 - خدمات التعهيد
 - التطبيقات الالكترونية لبرنامج المستشار المالي
 - التطبيقات الالكترونية للتمويل الأصغر والتطبيقات الالكترونية للتأمين
- من خلال هذا القانون، سعت الهيئة إلى تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى رفع كفاءة هذه الأنشطة وتقليل التكاليف المرتبطة بالاستفادة منها. الهيئة، ككيان إداري مختص، مسؤولة عن تنفيذ أحكام هذا القانون واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتعزيز وتطوير استخدام أنظمة التكنولوجيا المالية الحديثة والمبتكرة في مختلف مجالات الأنشطة المالية غير المصرفية، مع تقديم الاستشارات المالية المتعلقة بها، وفي سبيل تحقيق أغراض هذا القانون يكون لها ما يلي:
- ← القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات المختصة وفقاً لأحكام القانون.
 - ← منح التراخيص والموافقات اللازمة لممارسة الأنشطة المحددة في القانون.
 - ← استخدام التطبيقات التكنولوجية لضمان الامتثال للقوانين والقواعد، وتسهيل دور الهيئة في المراقبة وضمان شفافية السوق.
 - ← استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والنماذج الرقمية للكشف عن مخالفات القوانين والتنبيه بالمخاطر المحتملة.
 - ← إنشاء بيئة اختبار لتطبيقات التكنولوجيا المالية لتقييم أدائها وفعاليتها.
 - ← وضع ضوابط فعالة لأمان البيانات والأجهزة المستخدمة في التكنولوجيا المالية.
 - ← تنفيذ إشراف ورقابة على الشركات والجهات المتعاملة مع التكنولوجيا المالية.
 - ← استقبال ومعالجة الشكاوى من المتعاملين مع الشركات المتخذة لأنشطة مالية غير مصرفية.
 - ← إعداد ونشر دراسات وإحصائيات لتعزيز فهم واستخدام التكنولوجيا المالية.
 - ← نشر الوعي حول الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا وحماية حقوق المتعاملين وتعزيز المنافسة في السوق.

الفرع الثالث: التوصيات القانونية للأخذ بعوامل التكنولوجيا المالية:

فيما يتعلق بصياغة قانون التكنولوجيا المالية Fintech، يجب عقد مجلس نقاش تعاوني مفتوح بين أعضاء صناعة التكنولوجيا المالية والسلطات المالية. يجب أن يشمل القانون عناصر مشتركة مع اللوائح الاحترازية لحماية المستهلكين، وتعزيز المنافسة المالية، وتعزيز الشمول المالي والابتكار. كما ينص القانون على تنظيم مؤسسات التكنولوجيا المالية وتشغيلها وترخيصها، مع مراعاة الديناميات الديناميكية للصناعة وتيسير تطوير قواعد ثانوية محددة، وفق مبادئ قانونية كالتالي:

← منع الأنشطة غير القانونية.

← تعزيز الاستقرار المالي.

← تعزيز حماية المستهلك.

← تعزيز المنافسة المالية.

← تعزيز الشمول المالي والابتكار المالي.

← الحياض التكنولوجي. ينظم القانون تنظيم وتشغيل وترخيص المؤسسات التي تقدم خدمات ومنتجات مالية من خلال قنوات

بديلة مثل الإنترنت وتطبيقات الكمبيوتر، واجهات أو أي اتصالات إلكترونية أو رقمية وخطط أعمال بديلة.

يتطلب قانون Fintech أيضاً من المؤسسات المالية تطوير واجهات برمجية التطبيقات لمشاركة بياناتهم المالية والتجميعية والمعاملات (بموافقة مسبقة من المستخدمين)

المطلب الرابع: مخاطر وفرص التكنولوجيا المالية وقطاعاتها

تفتح التكنولوجيا المالية أبواب الفرص لتحسين التأمين، وتبسيط عمليات القروض، وتيسير التداول، وقد تنوعت قطاعات التكنولوجيا المالية بشكل واسع فشملت العديد من الحلول والخدمات، كما أنها تحمل أيضاً مجموعة من المخاطر التي يجب التعامل معها بحذر، ويُعدّ فهم هذه المخاطر والتحديات جزءاً أساسياً من النقاش حول مستقبل التكنولوجيا المالية وكيفية الاستفادة الأمثل من الفرص المتاحة في هذا السياق الديناميكي.

الفرع الأول: قطاعات التكنولوجيا المالية

تتميز التكنولوجيا المالية أنها تتيح الفرص الكثيرة للتفاعل بين الفئات السابقة بشكل غير مسبوق، من أجل تقديم خدمات مصرفية عبر الانترنت بواسطة الهاتف، الحصول على المعلومات والبيانات بشكل أكبر، تقديم تحليلات أكثر دقة من الطرق التقليدية وقبل أن نبدأ في شرح قطاعات تلك التقنية سنوضح الفئات المستخدمة لها، حيث تعتبر من أهم الشرائح والفئات التي تستخدم منتجات وخدمات الفينتك هي جيل الألفية، وذلك بسبب اهتمام جيل الألفية بالإنترنت والتكنولوجيا المتعة في استكشاف كل ما هو جديد عن التكنولوجيا، توفير الوقت والجهد اللازم للحصول على الخدمات المصرفية، خاصة التي تساعدهم في عمليات الشراء من خلال الانترنت من المتاجر الالكترونية.

كذلك توفر المنتجات المالية طرق للدفع الالكتروني في كل نشاط تجاري سواء كان في المحلات التجارية على أرض الواقع، أو المتاجر الالكترونية عبر الانترنت، وتوفر فرص للعمل من خلال الانترنت والحصول على الأموال مقابل هذه الأعمال عبر الانترنت من خلال

الوسائل المختلفة مثل المحافظ الالكترونية والحسابات المصرفية الالكترونية وغيرها، وينقسم المستخدمين للتكنولوجيا المالية إلى أربعة أقسام رئيسية وهم كالآتي: (سعيد، 2020، صفحة 70)

✓ فئات المستخدمين للفئة B2B الخاصة بالبنوك

✓ العملاء للبنوك

✓ فئات المستخدمين من B2C للشركات الصغيرة

✓ المستهلكين

وسوف يتم التطرق إلى قطاعات الموجه الأولى للتكنولوجيا المالية ثم يليها الموجه الثانية وما وراءها، فما هي القطاعات الرئيسية لتلك التقنية:

أولاً: قطاعات الموجه الأولى:

أ) قطاع المدفوعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من دفع الفواتير الى تحويل المدفوعات محلياً إلى اختيار البنك الأفضل للقيام بكل ما سبق استطاعت التكنولوجيا المالية تحسين خدمات المعاملات المالية، بشكل ملحوظ، أصبحت عملية دفع الفواتير أسرع وأكثر أماناً، وسهولة، وحلت تطبيقات المحفظة الإلكترونية على الهاتف المحمول مكان النقود الورقية في بعض المتاجر، فيما تتيح الشركات التي تتولى عمليات الدفع للأفراد بإرسال الأموال على الفور داخل الدولة.

بعد التكنولوجيا المالية	قبل التكنولوجيا المالية	--
رسوم قليلة، لا يوجد هدر للوقت موثقة إلكترونيا ومشفرة مزودي خدمات الدفع/ بوابات الدفع الالكتروني	التنقل + فرصة لإضاعة الوقت في العادة يتطلب الأمر حمل النقود، وايصلاً ورقياً. لا إمكانية للوصول إلى العملاء غير المتعاملين مع البنوك والتكلفة العالية	<ul style="list-style-type: none"> ■ التكلفة ■ السهولة ■ التجارة الالكترونية/ الأعمال التي تستهدف المستهلك

المقر الرئيسي: المملكة المتحدة تاريخ التأسيس: 2014	المقر الرئيسي: المملكة المتحدة تاريخ التأسيس: 2014	المقر الرئيسي: الأردن تاريخ التأسيس: 2011
"فوري" Fawry هي منصة متعددة القنوات الخدمات الدفع، تتيح للعملاء تحويل الأموال بطريقة سهلة دون الحاجة الى حساب مصرفي، تم الاستحواذ على هذه الشركة الناشئة في أواخر عام	شركة المثالي للخدمات ideal payments المالية أبرمت شراكة مع اكبر شركة تأمين في العراق ومع شركة بلجيكية للخدمات المالية على المحمول، لإنشاء تطبيق "محفظة الطيف	رحبت شركة "مدفوعات" عقدا مع الحكومة الأردنية لبناء موقع " Efawateer com " الالكتروني، وهو الموقع الرسمي لفواتير الكهرباء وبوابة تقدم خدمة الدفع ومنذ ذلك الحين،

<p>2015 بقيمة 100 مليون دولار، واليوم تضم "فوري" أكثر من 15 مليون عميل وتعمل على تسوية ما يصل الى 1.3 مليون عملية يوميا، وبالإضافة الى خيار تحويل الأموال باستخدام الهواتف المحمولة تقدم "" أيضا حسابات على الانترنت.</p>	<p>الالكترونية" Taif Ewallet، ويهدف رواد الاعمال الذين لديهم خبرة بالعمل في "جولدمان ساكس" Goldman Sachs و"المصرف العراقي التجارة"، إلى إيجاد حلول للعملاء الذين لا حسابات مصرفية لديهم تتيح لهم استقبال رواتبهم في التطبيق ودفعة الرسوم وارسال الأموال إلى لأصدقاء والعائلة.</p>	<p>عملت الشركة الناشئة مع 49 شركة تصدر الفواتير، وربط نظامها بثلاثة وعشرين بنكاً أردنياً من أصل 25 وبحلول منتصف عام 2016 عاجلت الشركة أكثر من 4 آلاف عملية دفع فواتير كل يوم لتصل القيمة الاجمالية للفواتير المدفوعة إلى أكثر من 100 مليون دولار، شركة "مدفوعات" تم احتضانها في بادئ الأمر من قبل " Oasis 500 " ثم حصلت على استثمارات بلغت عائداتها حوالي 5 ملايين دولار (الفتة أ)</p>
<p>الهاتف المحمول هو مستقبل تجارة التجزئة -سواء على الانترنت أو ليس على الانترنت - وبيم واليت تساعد الشركات على الاستفادة من هذه الإمكانيات بدون استثمارات إضافية أو مخاطر أو تعقيدات على عملياتها اليومية. حققت "باي موب" نمواً بـ75 ضعفاً في الاربعين الاولين من عام 2016، ولديها خطة لتصل الى 200 ضعف قبل نهاية العام.</p>	<p>المقر الرئيسي : مصر تاريخ التأسيس : 2013 مقدم خدمات الدفع "باي موب" PayMob ، يعمل على معالجة مشكلة انتشار خدمة الدفع عند الاستلام وذلك من خلال توفير طرق سهلة للدفع عبر المحمول تنفذ هذه الشركة الناشئة "الملايين من العمليات وتنقل مئات الملايين من الدولارات كل عام"، بحسب مؤسسي الشركة، وفي عام 2016، حصلت "باي موب" على استثمار غير معلن القيمة ضمن الجولة الأولى Series A من شركة "ايه 15" A15.</p>	<p>المقر الرئيسي الامارات تاريخ التأسيس: 2012 تتيح "بيم ولايت Beam "" للمستخدمين ربط Wallet بطاقاتهم الائتمانية بتطبيقها الخاص، للحصول على تجربة تسوق بدون نقود ورقية، هذه الشركة الناشئة التي تلقت استثماراً ضخماً من شركة "ماجد الفطيم" في اواخر عام 2014 لديها أكثر من 350 ألف مستخدم لتطبيقها في أكثر من 3 آلاف متجر في الامارات، حتى منتصف عام 2016 وقعت بيم ولايت" شراكة مع شركة "دو Du" للاتصالات و"ماستر كارد" من أجل توسيع قاعدة وصولها.</p>

(ب) قطاع الإقراض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الإقراض والحصول على رأس المال هي خدمات تحتكرها البنوك، ومع العدد الكبير للسكان الذين لا حسابات مصرفية لديهم، أسعار الفائدة القليلة التي تقدمها البنوك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كان لهذا الوضع تداعيات كبيرة، لكن خدمات التمويل الجماعي وتدوير الأموال ومنصات الإقراض المباشر ومواقع مقارنة الفروض، ساهمت في تمكين المواطنين والشركات الصغيرة وفتحت أمامهم فرصاً جديدة لمن يريد استثمار أمواله أو يسعى لجمع الأموال. (سعيد، 2020، صفحة 73)

بعد التكنولوجيا المالية	قبل التكنولوجيا المالية	--
مجتمع على المنصة	محدودون (العائلة والأصدقاء) غير جدير	● المزودون
يتم إنشاؤه على الإنترنت	بالثقة، صعب الحصول عليه	● سجل الائتمان
متيسر للعامة	الحد الأدنى كبير	● الاستثمار
مرتفع	محدود	● الشفافية

انتقلنا من المملكة المتحدة إلى مصر لأن السوق هنا جذابة ومن السهل الدخول فيها، اكتسبنا 1,100 مستخدم يدفعون خلال ثلاثة أسابيع دون أي تسويق 63% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تستطيع الحصول على تمويل والفجوة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تصل إلى 240 مليار دولار.	المقر الرئيسي : الاردن تاريخ التأسيس : 2013 تتيح "لوا" Liwwa للمستثمرين في القطاع الخاص توفير تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقبل نهاية عام 2016، عملت الشركة على توجيه 2,5 مليون دولار إلى 104 شركات باستخدام نموذج مبتكر للسجل الائتماني، حصلت الشركة الناشئة على 2,8 مليون دولار على جولتين خلال 12 شهراً، وكان من بين المستثمرين أحد البنوك المحلية.	المقر الرئيسي: مصر تاريخ التأسيس: 2014 "موني فيلوز" Moneyfellows هي منصة للإقراض الائتماني الرقمي يجرها بالكامل الشبكة الاجتماعية لمستخدميها، تستخدم فكرة تدوير الأموال، أو "الجمعية" كما يطلق عليها في مصر، في أكثر من 90 دولة وتتيح للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء إلى البنك كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.
--	--	--

المقر الرئيسي: الإمارات تاريخ التأسيس : 2011	المقر الرئيسي : الامارات تاريخ التأسيس : 2014	المقر الرئيسي لبنان تاريخ التأسيس: 2012
يوضح موقع كومباريت فور مي Compareit4me مدى مصداقية الحسابات المصرفية والقروض، وحديثاً	يتطلب الاستثمار في العقارات عادة مبالغ مالية كبيرة ولكن "دورايز" Durise تقدم حصصاً في المباني	توفر "ذومال" Zoomal منصة للأفراد والمبادرات لعرض افكارهم على عدد كبير من الجمهور بما فيهم المغتربين العرب،

<p>باقات التأمين التي تقدمها البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا . تكمن هذه المنصة المستخدمين من مقارنة الاسعار ومقارنة مميزات تلك المنتجات المختلفة، ما يوفر عليهم وقت البحث بأنفسهم أو دفع رسوم كبيرة مقابل خدمات لا تستحق على المدى الطويل- حصلت الشركة حتى اليوم على 6ملايين دولار تقريبا، وتوظف حوالي 40شخصا.</p>	<p>السكنية والتجارية الممولة جماعيا، ابتداء من 5 آلاف دولار، تدير دورايز" بالتالي العقارات نيابة عن الممولين، مما يتيح للأشخاص الاستثمار بحصص صغيرة في عدة مشاريع في الامارات.</p>	<p>استطاعت المنصة حتى الآن تحويل 2 مليون دولار الى أكثر من 140 مشروعا، بين اليوم موسيقى وفيلم وثائقي الى جهاز مبتكر أو حتى مساحة عمل جماعية، في تشرين الاول / أكتوبر 2016 أطلق الفريق موقع givingloop.org وهو منصة تتيح للمبادرات الخيرية والاجتماعية جمع التبرعات من المجتمع.</p>
---	--	--

ثانيا: قطاعات الموجة الثانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ما وراء خدمات الدفع، تستهدف التكنولوجيا المالية الاقراض وزيادة رأس المال، بما في ذلك المدفوعات الدولية، وإدارة الثروات، وخدمات التأمين.

1 - تحويل الأموال دولياً

وصلت قيمة التحويلات المالية الى الدول النامية في عام 2015 الى 431,6 مليار دولار وبالنسبة الى التحويلات الدولية حلت المملكة العربية السعودية ثانيا والامارات رابعا من حيث التحويلات المرسله سنويا، حيث بلغت 36,9 مليار دولار و19 مليار دولار على النحو التالي: (سعيد، 2020، صفحة 75)

بعد التكنولوجيا المالية	قبل التكنولوجيا المالية	العوامل المؤثرة
1 إلى 4 أيام عمل	3 إلى 6 أيام عمل	● المدة
0.5 إلى 1% من المبلغ المرسل	7.4% من المبلغ المرسل	● التكلفة
ضمن التطبيق أموال على المحمول وغيرها	يجب على المستقبل العادي الذهاب إلى الفرع	● الأمان، السهولة

المقر الرئيسي: الامارات

تاريخ التأسيس: 2016

ناو موني Now Money هو أول تطبيق خدمات مصرفية للهاتف المحمول في دول مجلس التعاون الخليجي ، مع وجود 80% من سكان الامارات يقل دخلهم عن 1,400 دولار شهريا، فإن امتلاك حساب مصرفي يعتبر أمرا صعبا لاكثر من 6 ملايين موظف تقدم الشركة | الناشئة لأرباب العمل حسابا مصرفيا لكل موظف، ويمكن للموظفين استخدام خاصية تحويل

الاموال المدججة داخل التطبيق لإرسال الأموال الى موطنهم، وكانت الشركة المؤسسة في "موني ناو" قد فازت بالمركز الأول في مسابقة عرض الافكار في مؤتمر المرأة في العلوم Women in STEM Conference سنة 2016.

2 - إدارة الثروات

ادخار المال قد يعنى تخزين النقود الورقية في مكان ما في المنزل لشريحة واسعة من الأفراد الذين لا حسابات مصرفية لديهم وبالنسبة للمغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع، فإن استثمار المدخرات يعنى الاعتماد على المتخصصين في ادارة الثروات، ولكن أصبحت هذه الخدمات الرقمية متاحة دولياً لكل من هاتين الشريحتين، وهي في طريقها للوصول الى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. دول الخليج لديها أعلى معدلات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويوجد فيها عدد كبير من المغتربين، لكنها حتى اليوم تفتقر تقريباً إلى شركات إقليمية مماثلة بشركات في الولايات المتحدة مثل "بيترنت" Betterment " و "ويلث فرونت" Wealthfront ولكن هذا في طريقه الى التغيير وسيكون التنقيف هو المفتاح لجعل الحلول الجديدة أكثر شعبية بين العملاء المحتملين. (سعيد، 2020، صفحة 76)

مجالات العمل	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
<ul style="list-style-type: none"> ● الادخارات الصغيرة ● العوائد عليها ● الضمانات عليها ● الاستثمار الكمي ● الأداء 	<p>نقود ورقية في المنزل، حساب جار</p> <p>سليبي في ظل التضخم</p> <p>ليس مضمونا</p> <p>4% رسوم على الأصول المدارة</p> <p>أسهم ضعيفة الأداء</p>	<p>منصة الاستثمار</p> <p>معدل الفائدة</p> <p>تقدم في العادة</p> <p>من 0.25% إلى 0.5% من الأصول المدارة</p> <p>صناديق الاستثمار المتداولة مماثلة للبورصة</p>
<p>المقر الرئيسي: مصر</p> <p>تاريخ التأسيس: 2015</p> <p>منصة للاستثمارات الشهرية مع هدف واضح متوسط المدى لاستثمار المبالغ التراكمية، وتسمح للمستخدمين بتغيير خططهم بمرونة، وتأتي الأهداف الموضوعية مع عروض تخفيضات من العديد من الشركاء.</p>	<p>المقر الرئيسي: الامارات</p> <p>تاريخ التأسيس: 2015</p> <p>تقدم "فاينرد" Finewrd حول استثمار مخصصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والافق الزمني، هذه المنصة التي تعتبر اول مستشار رقمي آلي في الامارات، حشدت اهتماماً كبيراً بالأخص من المغتربين ، خصوصا وأنه ليس من الضروري امتلاك اقامة في دول الخليج العربي لفتح حساب.</p>	<p>ALL STREET CHAMBER</p> <p>أمثلة على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ذات الصلة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا Masareef "مصاريف" و "وولي" Wally هي تطبيقات المراقبة المالية فقط.</p> <p>بنينا "فاينرد" بسبب وجود حاجة واضحة في السوق، يحصل الناس على دخل جيد ولكنهم يفتقرون الى وجود خطة تقاعد، ولا حلول جيدة لاستثمار أموالهم حالياً في السوق.</p>

3 - التأمين:

إذا كان عدد الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية مرتفع، فإن عدد الذين ليس لديهم تأمين مثير للدهشة، فالشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا التأمين لاتزال جديدة في أنحاء العالم، لكن الأمثلة من الهند وجنوب افريقيا تشير إلى أن الأفراد يرغبون في الاشتراك في نظام التأمين فائق الصغر إذا توافرت لهم الفرصة، بالإضافة الى ذلك، أصبحت جميع مقارنة وشراء تأمين السيارات منشرا بشكل كبير. (سعيد، 2020، صفحة 77)

المعيار	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
• الوصول	عملاء المصارف	كل شخص لديه هاتف
• التكلفة	ذوو الدخل المتوسط والمرتفع	الأغلبية من ذوي الدخل المنخفض

DEMOCRANCE

المقر الرئيسي الامارات

تاريخ التأسيس: 2015

تربط "ديموكرانس" Democrance شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمولة، وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين، يعتبر هذا أول انتقال للتأمين فائق الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وبالتالي يلغى الحاجة إلى امتلاك حساب مصرفي، كما يقدم اقتراحات قيمة وواضحة لجميع الجهات المعنية.

أمثلة على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ذات الصلة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا معدل انتشار التأمين فائق الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يبلغ 0.3% بينما معدل انتشار الهاتف المحمول وصل الى 120%.

ميشيل جروسو "ديموكرانس"

4- سلسلة الكتل والعملات الرقمية المشفرة

لاتزال تكنولوجيا سلسلة البلوكات في بداياتها، ومن ضمن تطبيقاتها غير المحدودة التي يمكن استخدامها هي العملات الرقمية المشفرة cryptocurrencies التي تعتبر عملات البيتكوين Bitcoin من أشهرها، ففي الوقت الذي يتيح فيه تكنولوجيا سلسلة البلوكات للغرباء بالوثوق ببعضهم البعض من دون تدخل أي جهات رسمية من خلال سجل حسابات مفتوح وموزع وتشفير قوى انقسمت الجهات النازمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعالم ما بين معارض ومؤيد. (سعيد، 2020، صفحة

(78

التأثير المباشر	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
• الوسيط	هام (مثل البنك أو المحامي...)	لا يوجد
• الوقت	بضعة أيام عمل	يتم تنفيذ الأوامر خلال دقائق
• التكلفة	تكلفة العمليات ترتبط بالوسيط	انخفضت بشكل كبير

BitOasis

المقر الرئيسي الامارات

تاريخ التأسيس : 2014

"بت أوبيسيس" BitOasis هي أول شركة ناشئة في المنطقة لتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة هذه المحفظة الآمنة متاحة حاليا في دول الخليج العربي، تسمح للأفراد بشراء البيتكوين، يمكنهم إرسال هذا المال الى جميع أنحاء العالم بسرعة ومن دون امتلاك حساب مصرفي، بسرعة تماثل إرسال البريد الالكتروني، تعتمد محفظة "بت أوبيسيس" الالكترونية تقنية التوقيعات المتعددة multi-signature وتقدم معايير امان عالية، حصلت على تمويل تأسيسي من "ومضة كايبتال" و "بيقورت" وغيرها في عام 2015.

هناك تشابه كبير بين الانترنت والبيتكوين يمكننا ان نحاول محاربتها وحماية المنظومة الحالية، ولكن الجانب السلبي هو أن كل الابتكارات ستتجه الى مكان آخر.

عبد الله المزيري "بيتفلس"

5 - ما وراء التكنولوجيا المالية

ترتبط التكنولوجيا المالية على نحو متزايد بأنواع مختلفة من التكنولوجيا الأخرى والحلول التي تطورها الشركات الأخرى سواء الشركات الناشئة أو الكبرى. الأمر في بعض الأحيان غير واضح ولكن القطاعات المحيطة لا تتوجه للدخول في المؤسسات المالية ولا تستبدلها أيضا ليس واضحا كيف سترتبط هذه التوجهات ببعضها البعض حتى على مستوى العالم، ولكن يجدر بالذكر أنها بدأت بالوصول بالفعل الى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. (سعيد، 2020، صفحة 79)

الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية وفرصها:

تحمل التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من الآثار الإيجابية المحتملة على الدول، حيث يتفق العديد من البنوك المركزية والجهات الرقابية على أنها ستجلب فوائد وفرصًا كبيرة. من وجهة نظر السلطات المالية والصناعة، يعتبرون أن أبرز الفرص المتاحة من خلال تكنولوجيا المال تتمثل في زيادة الكفاءة، مما يشمل خفض التكاليف وتعزيز تجربة العملاء، وتعزيز المنافسة في القطاع المالي، وتحسين الشمول المالي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقدم تكنولوجيا المال حلاً لمشكلات تقليل المخاطر أو على الأقل التقليل من تأثيرها.

تدفع مشاركة الشركات الجديدة في سوق الخدمات المالية الشركات القائمة إلى التفاعل والابتكار للبقاء في المنافسة. يعتبر العديد من المؤسسات المالية أن تكنولوجيا المال يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل الإطار التنافسي للأنظمة المالية المحلية والإقليمية، وتعزيز قدرتها التنافسية كقطاع بأكمله. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي دخول الوافدين الجدد إلى خلق بيئة أكثر تنوعًا، مما يوسع العرض ويساهم في تقليل المخاطر النظامية.

الاستفادة المتزايدة من التكنولوجيا في سوق الخدمات المالية تسمح للمؤسسات المالية باستخدام التحليلات الضخمة والذكاء الاصطناعي لمعالجة المعلومات بشكل أسرع وتقليل عدد الوسطاء والتكاليف. قد يسهم استخدام التطبيقات أو تخزين البيانات بتقنيات حديثة في توفير تكاليف كبيرة في الاستثمار في التحول الرقمي.

أخيرًا، تمكن تكنولوجيا المالية الكيانات المنظمة من استخدام مواردها بشكل أكثر كفاءة للامتثال للمتطلبات التنظيمية. يشمل ذلك الأتمتة وإعادة تشكيل الوظائف لتلبية التطلعات التنظيمية. يُظهر أيضًا أن تكنولوجيا المالية قد تساهم في تعزيز الشمول المالي عبر توسيع الوصول للخدمات المالية للأفراد والشركات غير المشمولين في القطاع المالي التقليدي.

تُظهر المبادئ الرفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي التركيز الكبير على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الشمول المالي. يعتبر العديد من مستخدمي التكنولوجيا المالية، خاصة الوافدين الجدد ومعظم السلطات المالية، أن تكنولوجيا المال تحمل القدرة على إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل عبر تلبية احتياجات الأفراد الذين لا يتعاملون مع البنوك، وتوفير الفرص للسوق المحرومة من الوصول. نظرًا لتوسع انتشار التقنيات الرقمية في مجالات متعددة من الاقتصاد العالمي، يمكن أن تساهم الابتكارات الرقمية عبر قطاعات متنوعة من القطاع المالي في تحقيق مليارات الأشخاص، خاصة الأفراد والشركات الصغيرة، مما يمنحهم فرصًا أكبر للوصول إلى القطاع المالي ومنتجات استثمار جديدة. وفي الواقع، يُعدّ الشمول المالي المنخفض محركًا هامًا للابتكار الرقمي في شركات التكنولوجيا المالية.

مع كل حدث أو تغيير جديد، يتوجب إيجاد فجوة للمخاطر والتهديدات المحتملة المرتبطة به، والتي غالبًا ما تكون ذات صلة مع العديد من المتغيرات. يُعدّ قطاع التكنولوجيا المالية محركًا للتنمية على المستوى العالمي، ومع ذلك، يُطرح العديد من التحديات والمخاطر المحتملة. يظهر بوضوح أن البنوك التقليدية تتمتع بخبرة طويلة الأجل في تقديم الخدمات المالية، خاصة في مجالات مثل توفير المنتجات المالية المعقدة، والرهون العقارية، وإقراض المؤسسات، وإدارة المخاطر، والوساطة المالية، وإدارة الثروات، والخدمات الأخرى التي تتطلب خبرة كبيرة. وبالتالي، تتمتع هذه البنوك بميزة نسبية مهمة في تقديم منتجات وخدمات ذات معرفة عميقة.

وهذا يتجلى من خلال تبنيها لنهج "اعرف عميلك" الذي يتيح تقديم خدمات مالية مخصصة وموجهة للعملاء لضمان إرضائهم. في الوقت نفسه، تُضمن المعايير التنظيمية العالية إنشاء أعمال مصرفية تستند إلى الأمان وحماية البيانات كشرط مسبق هام لاستخدام

التقنيات المالية أو أي تقنيات أخرى. (Romānova & Kudinska, 2017, pp. 31–32)

حيث أشارت دراسات سابقة للمؤلفين راينز آلت وتوماس بوشمان (Puschmann, Alt) إلى استمرار التحول في صناعة الخدمات المصرفية على مر الزمن، وسلطوا الضوء على أربعة عوامل رئيسية تلعب دوراً محورياً في هذا التغيير:

- تأثيرات الأزمات المالية.
- تغيير في سلوك عملاء البنوك.
- تسارع انتشار حلول تكنولوجيا المعلومات المبتكرة.
- ظهور المؤسسات غير المصرفية.

ولعل هذه الأخيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير التكنولوجيا المالية من وجهة نظر البنوك التقليدية.

على صعيد آخر، يتعلق التحول نحو تكنولوجيا المال بمجموعة من المخاطر المحتملة:

- فقد جزئي لحصة السوق بسبب منافسة جدد (خاصة في المدفوعات وبطاقات الائتمان والتوفير).
- ضغط إضافي على الهوامش، مما يزيد من مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال.
- الاعتماد المتزايد على حلول تكنولوجيا الخدمات المالية.

من جهة أخرى، تتسارع المخاطر التي يمكن أن تطرأ نتيجة لتكنولوجيا المالية، وتشمل:

- فقدان الأموال بسبب أخطاء في اختبار التقنيات الجديدة، مثل النتائج الائتمانية غير الصحيحة أو غير العادلة.
- التهديدات للمستهلكين إذا لم تتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة.
- احتمالية حدوث الاحتيال في أنشطة غير ملتزمة بأي إطار تنظيمي، مثل الأصول المشفرة.
- تأثير الأنشطة الجديدة غير المنظمة على الأمان والتحكم، خاصة عندما تتنافس مع السياسات المعتمدة.

تواجه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة صعوبات في تأمين اتفاقيات مراسلة، حيث يُفترض أنها تحمل "مخاطر عالية" نظراً لكونها جديدة في السوق وغير واضحة المعالم. ونتيجة لذلك، قد تؤدي الحلول المبتكرة في ظل بعض الظروف إلى زيادة المخاطر بدلاً من التغلب عليها.

يثير الاستخدام المحتمل للحلول المدفوعة بواسطة تكنولوجيا المالية المصممة للأنشطة غير المشروعة قلق السلطات، حيث تتمتع بعض الابتكارات المالية بسمات تجعلها عُرضة للاستخدام في أنشطة مثل غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، ويشمل ذلك الأصول المشفرة التي توفر درجة عالية من إخفاء الهوية وتمكين التواصل العالمي.

تزايد استخدام التكنولوجيا سيؤدي إلى زيادة في هجمات الإنترنت وتركيز السوق. يعني الابتكار أن الخدمات المالية تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا، وفي الوقت نفسه، تعتمد الكيانات تدريجياً على أطراف ثالثة لتأمين هذه التكنولوجيا والخدمات المتعلقة، مما قد يزيد من نقاط الفشل المحتملة ويؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث الحوادث.

على جانب آخر، يؤدي الاعتماد الكبير للكيانات على الخدمات التكنولوجية التي يقدمها عدد محدود من الشركات إلى تركيز كبير في مخاطر التشغيل، مما يمكن أن يؤدي إلى أزمة نظامية في حالة حدوث حادث خطير في أحد هؤلاء المزودين. يُمكن أن تكون تطورات التكنولوجيا المالية مصدرًا للمخاطر النظامية للنظام المالي. (Fintech Regulatory Aspects Working Group "REG WG", 2019, p. 17)

إن تطوير التكنولوجيا المالية يطرح مخاطر تتطلب اهتمامًا خاصًا من قبل منظمي السوق المالية. يجب أن تكون المعايير التنظيمية المتبعة للبنوك متصلة بشكل جيد بمقدمي الخدمات المالية الغير بنكيين. يتضمن هذا النهج نشر مبدأ "اعرف عميلك" لمنع الاستخدام غير القانوني للأموال، وتلبية المتطلبات بشكل مستمر عبر مراقبة المعاملات عبر الإنترنت وتحليل منتظم للبيانات. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير رأس المال الكافي وتحديد مسؤوليات لضمان سلامة وأمان بيانات ومعلومات العملاء، وظهور مقدمي خدمات مالية جدد في السوق، يقدمون خدمات مالية مبتكرة بتكلفة أقل وبشكل أكثر ملاءمة، يؤدي حتمًا إلى زيادة في درجة التنافس مع البنوك التقليدية وبالتالي فقدان العملاء. هذا التنافس المتزايد يؤدي إلى انخفاض الإيرادات من الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك. ولذلك، أصبح من الضروري بالنسبة للبنوك تخصيص التمويل لتبني التكنولوجيات الجديدة، ويجب عدم إغفال أو تجاهل إمكانيات التكنولوجيا المالية للحفاظ على مكانتها في السوق. (Alt & Puschmann, 2012, pp. 203–215)

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للمعاملات الإلكترونية المالية

تأسست المعاملات الإلكترونية كمؤسسة واحدة في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية والمعلومات التقليدية وغير التقليدية، بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة متناهيتين وبتكاليف ومجهود أقل وفي أي وقت من خلال موقع واحد على شبكة الإنترنت.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية المالية

تنطوي المعاملة الإلكترونية على خدمات معلوماتية وخدمات عبر المواقع الإلكترونية، كما نظر إلى عدد من شركات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية على أنها تقدم خدمات الكرتونة كالارتباط الشبكي والخدمات المتصلة بما. أن المعاملة الإلكترونية شكل من أشكال المعاملة الذاتية الذي تطلب قام الزبون الخدمة نفسه بنفسه، فبدلاً من تقديم الطلب إلى الموظف خلف المكتب أو التحدث إلى شخص عبر الهاتف طلباً لمعلومات أو استفسارات تم الحصول على الخدمة عن طرق التفاعل الآلي والمتبادل بين طالب الخدمة والآلة.

الفرع الأول: مفهوم المعاملات الإلكترونية المالية

تعريف 1: حسب البنك الدولي: "المعاملات الإلكترونية هي تبادل السلع والخدمات والمعلومات عبر الشبكات الإلكترونية." (البنك الدولي)

تعريف 2: حسب صندوق النقد الدولي: "المعاملات الإلكترونية هي عملية إتمام المعاملات المالية باستخدام التكنولوجيا، مثل الدفع عبر الإنترنت والتحويلات المصرفية الإلكترونية." (صندوق النقد)

تعريف 3: عرفتها شركة ماكنزي العالمية: "المعاملات الإلكترونية هي استخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات المالية، مثل الدفع والمقرض والتحويلات المالية." (شركة ماكنزي)

تعريف 4: حسب المجلس الوطني للإحصاء - الجزائر: "المعاملات الإلكترونية هي عمليات البيع والشراء التي تتم عبر الإنترنت، وتشمل شراء السلع والخدمات، ودفع الفواتير، وتحويل الأموال، وغيرها." (المجلس الوطني)

تعريف المعاملات الإلكترونية في القانون الجزائري:

تعريف 5: يعرف القانون الجزائري رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الصادر في 25 فبراير 2009، "المعاملات الإلكترونية" على النحو التالي: (المادة 2 من القانون الجزائري 18-05)

"تُفهم بالمعاملات الإلكترونية، كل تصرف قانوني يتم إبرامه وتنفيذه عن طريق تبادل رسائل إلكترونية أو غيرها من الوسائل الإلكترونية، بين شخصين أو أكثر، متواجدين في أماكن مختلفة أو في مكان واحد، وذلك بغض النظر عن طبيعة ومحتوى هذا التصرف، سواء كان سلعاً أو خدمات أو أموالاً أو سندات أو غيرها."

ووفقاً لهذا التعريف، تشمل المعاملات الإلكترونية جميع العمليات التي تتم إلكترونياً، بما في ذلك:

- شراء السلع والخدمات عبر الإنترنت: مثل التسوق عبر الإنترنت، وحجز تذاكر الطيران والفنادق، وطلب الطعام.
- الدفع الإلكتروني: مثل تحويل الأموال عبر الإنترنت، ودفع الفواتير، وسداد رسوم بطاقات الائتمان.
- التعاقد الإلكتروني: مثل إبرام العقود عبر الإنترنت، وتوقيع الاتفاقيات، وتقديم العروض.
- تبادل المعلومات الإلكترونية: مثل تبادل رسائل البريد الإلكتروني، ومشاركة الملفات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

حيث تُعدّ المعاملات الإلكترونية ركناً أساسياً من التجارة الإلكترونية، والتي أصبحت تلعب دوراً هاماً على الاقتصاد العالمي على وجه العموم والاقتصاد الجزائري على وجه خاص.

وعليه فإن البيانات والنصوص والصور والأشكال والأصوات والرموز وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب من المعلومات التي يمكن تبادلها إلكترونياً، بحيث ترسل هذه المعلومات عندما يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسليمها أو تخزينها بالوسائل الالكترونية أو ما شابه تلك الوسائل بما في ذلك تبادل البيانات الالكترونية أو البريد الإلكتروني.

الفرع الثاني: خصائص المعاملات الإلكترونية:

عن الرغم من عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه "للمعاملات الالكترونية"، إلا انه يمكن الوقوف على ستة خصائص رئيسية مميزة تختلف فيها عن المعاملات التقليدية وهي على النحو التالي: (الصيرفي، 2008، الصفحات 364-365)

- ✓ الاختيار في التعامل الإلكتروني تمتاز المعاملات الالكترونية بأن الأخذ بها يكون اختيارياً لطرفيها، لأن هذا النظام يستوجب موافقة طرفي المعاملة على التعامل فيما بينهم بالوسائل الالكترونية؛
- ✓ اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات حيث ان كافة الاجراءات والمراسلات بين طرفي المعاملة تتم إلكترونياً، دون استخدام أي اوراق مما يشكل صعوبة في اثبات العقود والتعاملات؛
- ✓ فتح مجال امام الشركات صغيرة الحجم لممارسة انشطتها عبر العالم باستخدام شبكة الانترنت في ظل تزايد حركة التجارة الإلكترونية؛
- ✓ عدم إمكانية تحديد الهوية حيث لا يرى طرفي المعاملات التجارية الإلكترونية كل منهما الاخر؛
- ✓ تعميم استخدام الوسائل الإلكترونية إن نظام استخدام الوسائل الإلكترونية الحديث في المعاملات التجارية فيما بين الناس أصبح تطبيقاً عاماً، وخاصة ما يتعلق بالبنوك والمشروعات؛
- ✓ سرعة تغيير القواعد الحاكمة من ثم لا بد صياغة إطار تشريعي يتسم بالمرونة وقابل للتبديل حتى يواكب انجازات التقدم الإلكتروني

الفرع الثالث: التوقيع والتوثيق الإلكتروني :

سنحدد في هذا العنصر كل من التوقيع والتوثيق الإلكتروني حسب القانون الجزائري

أ. التوقيع الإلكتروني :

فإن القانون الجزائري يميز بين التوقيع الإلكتروني المؤمن وذلك بموجب المادة 3 من المرسوم التنفيذي 07-162

التوقيع الإلكتروني هو أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و 323 مكرر 1 (المادتين تعرفان الكتابة الالكترونية).

وإن التوقيع الإلكتروني المؤمن: هو توقيع إلكتروني يفى بالمتطلبات الآتية:

- ✓ يكون خاصا بالموقع ؛
- ✓ يتم بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحضرية ؛
- ✓ يضمن مع الفعل المرتبط به صلة يبحث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه.

ب. التوثيق الإلكتروني (التصديق الإلكتروني)

الموثق الإلكتروني هو طرف ثالث محايد يتمثل في أفراد أو شركات أو جهات مستقلة محايدة تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الإلكترونية ، والوظيفة الأساسية للموثق الإلكتروني أو لجهة التوثيق الإلكترونية هي تحديد هوية المتعاملين في التعاملات الإلكترونية وتحديد أهليتهم القانونية في التعامل والتحقق من مضمون هذا التعامل وسلامته وكذلك جديته وبعده عن الغش والاحتيال، اما بالنسبة لمقدمي خدمات التصديق الإلكتروني فالطبيعة القانونية لنشاطه بموجب المرسوم التنفيذي 07-162 ممارسة نشاط التصديق الإلكتروني يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل ، أما عن الأشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط، يجب أن تتوفر فيهم نفس الشروط لممارس نشاط تقديم الانترنت في الجزائر. (الجريدة، المرسوم 07 - 162 يعدل ويتمم المرسوم 01 - 123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكي، 2007)

المطلب الثاني: أنواع المعاملات الإلكترونية

وفرت المؤسسات المصرفية معاملات عبر شبكة الانترنت قصد تحقيق اهداف مختلف المتعاملين اعتمادا على وسائل قانونية وتقنية، باعتبار ان مختلف الخدمات المقدمة من طرف شبكة الانترنت تقبل الدفع بواسطة هذه الوسائل، ومن بين هذه المعاملات الإلكترونية نذكر الشيك الإلكتروني ووسائل الدفع الإلكتروني مثل بطاقات المصرفية والنقود الإلكترونية وكل من التصديق والتوقيع والاثبات الإلكتروني.

الفرع الأول: السجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني

هناك عدة انواع من المعاملات الإلكترونية لكن اولا سنلقي نظرة ونعرف كل من السجل والعقد الإلكتروني وبعدها نباشر في باقي الأنواع.

1 السجل الإلكتروني: نتيجة التطورات الهائلة في تكنولوجيا التبادل الإلكتروني للبيانات، ظهرت الحاجة الى البحث عن وسيلة للحفاظ وتوثيق وتخزين هذه البيانات والمعلومات المتمثلة في السجل الإلكتروني.

* تعريف ومزايا السجل الإلكتروني:

سنطرق في هذا العنصر الى تعريف وتحديد اهم مزايا السجل الإلكتروني.

أ. **تعريف السجل الإلكتروني:** لسجل الإلكتروني عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- عرف القانون الأمريكي الموحد للتجارة الإلكترونية في المادة /2 7 السجل الإلكتروني بأنه " السجل الذي يتم انشاؤه او تكوينه او ارساله او استلامه او تخزينه بوسائل الكترونية
 - " كما عرفه قانون سنغافورة للمعاملات الإلكترونية بأنه : " السجل الذي ينشئ او يستقبل او يخزن بوسائل الكترونية او مغناطيسية او بصرية او بأية وسيلة اخرى في نظام المعلومات."
 - وعرفه القانون الاردني للمعاملات الإلكترونية في المادة 2 منه السجل الإلكتروني بأنه: " القيد او العقد او رسالة المعلومات التي يتم انشاؤها او ارسالها او تسلمها او تخزينها بوسائل إلكترونية."
- يتضح من هذه التعاريف ان السجل الإلكتروني يشمل أي حامل او وسيط او دعامة معدة لإنشاء البيانات والمعلومات او حفظها او ارسالها او استلامها إلكترونيا. (خالد ممدوح، 2006، صفحة 178)

يتمثل الهدف من استخدامه في توثيق المعلومات بطريقة تضمن سلامتها واسترجاعها كاملة عند اللزوم .

- ب. مزايا السجل الالكتروني: تتمثل مزايا السجل الالكتروني في النقاط التالية: (سمير طه، 1999، صفحة 2)
- من اهم الايجابيات السجلات الالكترونية انها تحتاج الى حيز مكاني اقل مقارنة بالسجلات الورقية، حيث يتم تجميع المعلومات في قرص او اسطوانة مضغوطة لا تشغل أي حيز؛
 - ان سجلات الالكترونية يصعب تغييرها او تحريفها او تزويرها مقارنة بالسجلات الورقية دون استخدام التشفير المناسب للبيانات؛
 - يمكن اعتباره كدليل في الاثبات يقدم الى المحاكم وذلك في حالة وجود شك او خلاف بين الاطراف المتعاقدة مع كفالة حق القاضي في تقدير وتقييم حجية تلك السجلات الالكترونية في الاثبات
 - تقليل المشاكل الناتجة عن مساوئ الحفظ التقليدي الناتج عن استخدام السجلات الورقية
- ج- حجية السجل الالكتروني:

اقرت اغلبية التشريعات الحديثة المتعلقة بالتجارة الالكترونية الاثر القانوني للسجلات الالكترونية، ويقتضي ذلك بيان الحجية القانونية للسجلات الالكترونية في التشريعات على النحو التالي: (منصور ، 2006 ، صفحة 278)

2 العقد الإلكتروني:

العقد الإلكتروني لا يختلف عن العقود التقليدية من حيث إبرامه، حيث يتطلب لصحة إبرامه توافر الرضا والمحل والسبب، إلا أن طريقة إبرامه تتم باستخدام شبكات الاتصال الحديثة (الإنترنت)

* **تعريف العقد الإلكتروني واركانه:** سنوضح فيما يلي مفهوم عقد الالكتروني وكذلك الأركان اللازمة لإبرام العقد الإلكتروني:

أ. **تعريف العقد الإلكتروني:** عرف العقد الإلكتروني بأنه " اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد وذلك بوسيلة مسموعة مرئية، وبفضل التفاعل بين الموجب والقابل. (خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، 2000، صفحة 39)

والبعض الآخر عرفه بأنه: " العقد الذي يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات، ويقصد إنشاء التزامات تعاقدية ". ومن هنا نستنتج أن العقد الإلكتروني هو التقاء إيجاب صادر من الموجب بشأن عرض مطروح بطريقة إلكترونية، سمعية أو مرئية أو كليهما على شبكة للاتصالات والمعلومات، بقبول مطابقه صادر من الطرف القابل بذات الطرق بهدف تحقيق عملية أو صفقة معينة يرغب الطرفان في إنجازها. وحيث تشمل عملية التعاقد الإلكتروني، بخلاف الإيجاب والقبول الإلكتروني، على العديد من المعاملات الإلكترونية، مثل العروض والإعلان عن السلع والخدمات، وطلبات الشراء الإلكترونية، والفواتير الإلكترونية، وأوامر الدفع الإلكتروني. (بشار محمد، 2006، صفحة 51)

ب. أركان العقد الإلكتروني: يتطلب إبرام العقد الإلكتروني لكي يكون صحيحاً توافر الأركان العامة للعقود هي:

- جوب توافر الرضا لدى أطراف العقد.
 - أن يكون هناك رضا صحيح صادر عن ذي أهلية.
 - تكون إرادته حرة وسليمة خالية من عيوب الرضا المعروفة.
 - وأن يكون لهذا العقد محل يرد عليه.
 - وأن يكون له سبب مشروع.
- وهذه الأركان لازمة لإبرامه لكي يرتب آثاره على كلا طرفيه وهي لا تختلف عما هو معروف في العقود التقليدية: (محمد لبيب ، بدون سنة نشر، صفحة 201)

ج- خصائص العقد الإلكتروني: يتميز العقد الإلكتروني بعدة سمات تميزه عن العقود التقليدية وتمثل فيما يلي:

- يتم إبرام العقد الإلكتروني بدون التواجد المادي لأطرافه، حيث يتم تبادل الإيجاب والقبول الإلكتروني عبر الإنترنت فيجمعهم بذلك مجلس عقد حكومي افتراضي
- يتم استخدام الوسائط الإلكترونية في إبرام التعاقد، ويعد ذلك من أهم مظاهر الخصوصية في العقد الإلكتروني
- يتصف العقد الإلكتروني غالباً بالطابع التجاري والاستهلاكي، لذلك يطلق عليه عقد التجارة الإلكترونية
- من حيث الإثبات، العقد الإلكتروني فيتم إثباته عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، فالمستند الإلكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما أتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتهما القانونية، والتوقيع الإلكتروني هو الذي يضيف حججاً على هذا المستند. (خالد ممدوح، 2006، الصفحات 53-57)

الفرع الثاني: المعاملات الإلكترونية وفق القانون الجزائري :

* القانون الفيدرالي الأمريكي للتوقيع الإلكتروني

أقر هذا القانون بشأن التوقيع الإلكتروني لسنة 2000 مبدأ هاماً، وهو التكافؤ بين الرسائل والعقود الالكترونية والسجلات الالكترونية الحافظة لها وبين نظائرها الورقية. وهو ما يعني أن السجلات الالكترونية تعتبر مستوفية للشروط المطلوبة إذا كانت تعبر بدقة عن المعلومات المدونة بها، ويمكن للأشخاص المخول لهم الوصول إلى المعلومات والاطلاع عليه، والحصول عن نسخة منها أمراً ممكناً.

* القانون الأردني للمعاملات الالكترونية

نص هذا القانون على أن السجل الالكتروني يكتسب أثره القانوني، ويكون لهذا السجل صفة النسخة الأصلية إذا توفرت فيه عدة شروط تتمثل في أن تكون المعلومات الواردة في ذلك السجل قابلة للاحتفاظ بها وتخزينها بحيث يمكن في أي وقت الرجوع إليها، وان تدل هذه المعلومات الواردة في السجل على المنشئ والمستلم، وتاريخ ووقت ارساله واستلامه - حسب المادة 8 - إذا توفرت هذه الشروط يمكن لأحد طرفي المعاملة الالكترونية أن يقدم سجلاته الالكترونية كوسيلة لإثبات طلبه أو دفعه.

* وقد جاء المشعر الجزائري بالإثبات الإلكتروني والتوقيع والتوثيق الإلكتروني اللذان سيتم ذكرهما فيما يلي:

الإثبات الإلكتروني : تنقسم العقود من حيث الإبرام إلى عقود رضائية التي تنعقد بمجرد تبادل رضا الطرفين المتعاقدين دون الحاجة إلى صيغتها في شكل قانوني، وبالتالي ركن من أركان العقد عند تخلفها يترتب بطلان العقد، (الجريدة، المادة 324 القانون 14-88 ل 3 ماي 1988 المعدل والمتمم للأمر -58 75 ل 26 سبتمبر 1975، 1988) وبصدور القانون 10-05 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري انتقل المشعر من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني، حيث أصبح للكتابة في الشكل الإلكتروني مكانا ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري. (الجريدة، الأمر 85-75 ل 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم، 1975) طبقا لنص المادة 323 مكرر مدني جزائري الكتابة في الشكل الإلكتروني ذات التسلسل في أو الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الإلكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها. (الجريدة، القانون 10-05 المعدل والمتمم للأمر 58-75 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، 2005)

الفرع الثالث: وسائل الدفع الالكتروني :

إن تنفيذ نظم الدفع الالكتروني مازال في بدايته تحت التطوير، والمقومات الفنية والاقتصادية والقانونية لنظم الدفع الالكترونية ليست كلها مفهومة، ونتيجة لهذا ثمة عدد من المقترحات والتطبيقات المتنافسة لهذه النظم تظهر في الساحة

1- الشيك الالكتروني والمقاصة الالكترونية:

○ يعد الشيك الإلكتروني من أبرز أشكال النقود الإلكترونية ومن أهم وسائل الدفع الإلكتروني التي تتناسب مع الخصائص المميزة للتجارة الإلكترونية فهو يحقق السرعة في إنجاز المعاملات الإلكترونية والثقة بين المتعاملين، كما إنه يتفق مع عالمية التجارة الإلكترونية حيث يتم تداوله عبر الإنترنت.

أ- تعريف الشيك الإلكتروني: يعرف بأنه المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي فهو عبارة عن رسالة إلكترونية موقعة توقيعاً إلكترونياً يرسلها مصدر الشيك إلى المستفيد ليم تحويل قيمة الشيك إلى حساب المستفيد عن طريق مصرف يعمل عبر الإنترنت ، والذي يقوم عندئذ بإلغاء الشيك وإعادته إلى حامل الشيك إلكترونياً ليتأكد الحامل بأنه قد تم صرف الشيك وتحوّل قيمته إلى حسابه و بالتالي فالشيك الإلكتروني : هو عبارة عن رسالة إلكترونية موقعة وموثقة إلكترونياً،

يتم تبادلها بين الساحب والمستفيد بوسائل إلكترونية وبوساطة أحد المصارف الإلكترونية و نلاحظ من خلال الشكل التالي كيفية التعامل بالشيك الإلكتروني.

ب- إجراء الشيك الإلكتروني: يمر الشيك الإلكتروني بعدة اجراءات لتحدهه ولكن قبل هذا لابد من تحديد أطراف الشيك:
أولاً : اطراف الشيك الإلكتروني لا بد لنا بداية من أن نبين أطراف الشيك الإلكتروني فهؤلاء كما في الشيك الورقي : المصرف مصدر الشيك والعميل الذي لديه حساب في هذا المصرف والمستفيد (البائع الذي يريد الحصول على الثمن لما قدمه من سلعة أو خدمة) والمصرف الذي يكون للمستفيد حساب فيه والذي يمكن أن يكون نفس المصرف المسحوب عليه ، فيتم إنشاء الشيك من قبل الساحب وذلك لدى المصرف الذي لديه حساب فيه ويقوم بتحضير هذا الشيك لإصداره والذي يتحقق عندما يسلم الساحب هذا الشيك إلى المستفيد (منير الجهني، 2005، صفحة 49)

ثانياً: مراحل اجراء الشيك الإلكتروني: يمر الشيك الإلكتروني بثلاثة مراحل وهي كالتالي :

المرحلة الاولى: يقوم العميل بملء الشيك بشكل إلكتروني متضمناً جميع البيانات المطلوبة في الشيك الإلكتروني.

المرحلة الثانية: سيتم تداول الشيك الإلكتروني وانتقاله من الساحب إلى المستفيد حيث يقوم الساحب بتحرير الشيك ويوقعه توقيعاً إلكترونياً ثم يرسله إلكترونياً إلى المستفيد الذي بدوره يقوم باستلام الشيك فيوقع عليه فيسمح هذا التوقيع بمتابعة طريق الشيك وتحديد المسؤوليات.

المرحلة الثالثة: يقوم المستفيد بإرسال الشيك إلى المصرف الذي لديه حساب فيه والذي بدوره يقوم بتبادل الشيك بينه وبين المصرف المسحوب عليه حيث يقوم بحصم قيمة الشيك من حساب عميله الساحب لينقلها إلى المستفيد عن طريق المصرف الذي يملك حساباً فيه. (العربي نبيل، 2003، صفحة 63)

○ المقاصة الإلكترونية:

تأسست خدمات المقاصة الالكترونية عام 1960 "Services Clearing Automated Banker" ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلى مصلحة الكهرباء، الغاز... (عبد المنعم راضي، 2001، صفحة 26)

كما تتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) "Real Time Settlement System" ضمن خدمات المقاصة الالكترونية، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير.

2- البطاقات المصرفية

تعتبر البطاقات البنكية الالكترونية أحد وسائل الدفع الالكتروني التي اتسعت مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية، وهي ضمن مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف كوسيلة دفع وتمثل في: البطاقة المصرفية، النقود الالكترونية والبطاقة الذكية، لذلك سوف نتناول في هذا الجزء النقاط التالية

2-1- تعريف البطاقات المصرفية (البطاقات البلاستيكية): وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما، يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف تصدر البطاقات المصرفية من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها: (معطى الله خير الدين، 2004، صفحة 199)

Master card internationale كارد ماستر ، Visa carde internationale بطاقة فيزا الدولية، أمريكان إكسبرس Express American ، مؤسسة ديتير كلوب Diter Club .

2-2- أنواع البطاقات المصرفية الالكترونية:

تنقسم البطاقات الالكترونية إلى ثلاثة أنواع هي:

أ. بطاقات الدفع: تصدرها المصارف أو شركات التمويل الدولية بناءً على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.

ب. البطاقات الائتمانية: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع أجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.

ج. بطاقات الصرف الشهري: تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للمصرف خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر).

3- البطاقات الذكية: تماشيا مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية Cards Smart والتي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية. إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية، ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة المندكس "Card Mondex" التي تم طرحها لعملاء المصارف. (نجار، 2002، الصفحات 45-46)

4- النقود الالكترونية: بعد ظهور البطاقات المصرفية ظهرت "النقود الالكترونية" أو "النقود الرقمية" والتي هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان امن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية. (حماد، 2003، صفحة 140)

4-1- تعريف النقود الالكترونية :

هناك عدة تعاريف للنقود الإلكترونية نذكر من أهمها - :

- تعرفها المفوضية الأوروبية بأنها: 'قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.

- يعرفها بنك التسوية الدولية على أنها: 'قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل إلكترونية أو على أداة إلكترونية يجوزها المستهلك'. (فريد النجار، 2006، صفحة 118)

4-2- خصائص النقود الالكترونية: يتميز النقد الالكتروني عن سائر ادوات الدفع بالخصائص الاتية:

- ✓ أنه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية عن أي حساب مصرفي.
- ✓ أنه يتيح بتحويل القيمة الى شخص اخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية
- ✓ انه يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة كشبكة الانترنت او شبكة الاتصال اللاسلكية
- ✓ انه يغني عن وجود طرف ثالث لإظهار او مراجعة او تأكيد حصول التبادل
- ✓ انه يتلاءم مع التعاملات قليلة القيمة لان نفقات التبادل تكون عند حدود الدنيا
- ✓ انه يتميز بالقابلية للانقسام وبكونه متاحا بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيرا لإجراء المعاملات محدودة القيم
- ✓ انه يتميز بكون التعامل به متاحا في كل الاوقات والظروف ليتناسب مع طبيعة الانترنت العالمية.
- ✓ انه مصمم ليكون سهل الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الاخرى باعتبار ان سهولة الاستخدام تشكل عاملا جانبا في تقبل المستهلكين لاي نظام خاص بالنقود الالكترونية. (فريد النجار، 2006، صفحة 119)

5- المحفظة الإلكترونية:

إن المحفظة الإلكترونية في خدمتها تشبه الوظيفة المماثلة للمحافظ العادية، حيث تحفُظ بطاقات الائتمان والنقد الإلكتروني والهوية الشخصية فيها ومعلومات اتصال المالك، وتقدم هذه المعلومات على موقع فحص موقع التجارة الإلكترونية، وأحياناً تحتوي المحفظة الإلكترونية على دفتر عناوين كذلك. و لتسهيل عمليات الطلبات و المعالجة لبطاقات الاعتماد card Credit قامت العديد من الشركات بتقديم خدمة المحفظة الالكترونية wallet.e على توفير الوقت و الجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقات اعتماد معينة بحيث بنقرة واحدة يتم ادراج كل هذه المعلومات بدون عناء طباعتها مرة اخرى باستخدام لوحة المفاتيح ، والمحفظة الالكترونية قادرة على حفظ معلومات عن العديد من بطاقات الاعتماد و عمليات الشحن و الفواتير وغيرها ، ولكن هناك العديد من المحفظات الالكترونية الغير مقبولة من العديد من التجار عبر الانترنت لذا قامت شركة فيزا و ماستركارد و مجموعة من تجار المحفظات الالكترونية بعملية وضع معايير قياسية لهذه التقنية وذلك ل يتم عملها بتقنية تسمى لغة النمذجة للتجارة الإلكترونية Commerce C Electronic Modeling، منذ ذلك الوقت قام العديد من التجار عبر الانترنت بتبني هذه الطريقة. (كنعان، 2012، صفحة 579)

المطلب الثالث: إجراءات سير المعاملات التجارية الإلكترونية (المعاملات التجارية الإلكترونية في ظل القانون رقم 18-05)

تنص المادة 27 من القانون 18-05- أن الدفع في المعاملات التجارية الإلكترونية إما عن بعد أو عند تسليم المنتج. كما أن الإشهار يتم عن طريق الاتصالات الإلكترونية. (الجريدة، المادة 27 من القانون 18-05، 2018)

* والدفع ببساطة هو العملية التي يتم من خلالها تسوية الالتزامات المالية للطرف الآخر في العقد، ويتم ذلك باستخدام وسائل إلكترونية مثل الأوراق المالية الرقمية، أو النقود الإلكترونية، أو بطاقات الائتمان، أو أي وسيلة إلكترونية أخرى. يمكن إتمام هذه العملية من خلال التعاقدات التي تُنفَّذ عبر الإنترنت، مما يتيح سهولة ومرونة في تنفيذ الدفعات المالية وتحويل الأموال بين الأطراف باستعمال الأنترنت ودون الحاجة إلى التواجد الجسدي.

الفرع الأول: الدفع في المعاملات التجارية الإلكترونية وفقا للقانون 18-05.

ويتم هذا الدفع وفقا لنص المادة 27 من القانون 18-05- المنظم للمعاملات التجارية الإلكترونية إما عن بعد أو عند تسليم المنتج أو عن طريق وسائل الدفع المرخص بها وفقا للتشريع المعمول به. (الجريدة، المادة 27 من القانون رقم 18-05، 2018)

البند الأول: الدفع عن بعد في المعاملات التجارية الإلكترونية.

ويكون خاصة في المعاملات العابرة للحدود ويتم من خلال منصات دفع إلكترونية لهذا الغرض منشأة ومستغلة حصريا من طرف بنوك معتمدة من قبل بنك الجزائر أو بريد الجزائر، وتكون موصلة بمحطات دفع إلكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

إن القانون رقم 03-15- المتضمن الموافقة على الأمر رقم 03/11 المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري تضمن تنظيم التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي ويتضح ذلك من خلال نص المادة 69 التي تنص على «تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل». (الجريدة، المادة 69 من القانون رقم 03-15 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 03/11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 هـ الموافق لـ 26 غشت عام 2003 يتعلق بالنقد والقرض الصادر في العدد 52، 2003)

وهذا دليل على نية المشرع الجزائري للانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة إلكترونية. حيث تنص المادة 5 من قانون النقد والقرض الجزائري «يمكن لبنك الجزائر أن يجري كل العمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية العامة الجزائرية ومع كل بنك مركزي أجنبي». (الجريدة، المادة 5 من القانون رقم 03-15، 2003)

البند الثاني: الشروط التي يجب أن تتوفر في منصات الدفع الإلكترونية.

ووفقا لنص المادة 28 و 29 من القانون رقم 18-05- المنظم للمعاملات التجارية الإلكترونية يجب أن تتوفر منصات ومحطات الدفع الإلكتروني الخاصة بالموارد الإلكتروني بالإضافة إلى أنظمة أخرى لتأمين الدفع الإلكتروني.

أولاً: تأمين منصات الدفع في القانون 18-05، ويكون ذلك حسب ما يلي:

← أن يكون موقع الأنترنت الخاص بالمورد الإلكتروني مؤمناً بواسطة نظام تصديق إلكتروني.

← أن تخضع منصات الدفع الإلكتروني لرقابة بنك الجزائر لضمان سرية وأمن وسلامة البيانات وتبادلها.

← لإعطاء استجابة لمتطلبات التشغيل البيئي.

إن القانون رقم 18-05 لم يحدد ويفصل في التقنيات التي تؤمن الدفع الإلكتروني. وسوف نذكر أهم أنظمة تأمين الدفع الإلكتروني.

ثانياً: تأمين الدفع الإلكتروني: أصبحت سرية وأمن البيانات من القضايا المهمة والضرورية لنجاح التجارة الإلكترونية ومن أهم الوسائل والأنظمة المستخدمة لتأمين المعاملات المالية الإلكترونية هي:

تقنية طبقة الفتحات الآمنة SSL: وهو برنامج يحتوي على بروتوكول تشفير متخصص لنقل البيانات والمعلومات المشفرة بين جهازين عبر شبكة الأنترنت بطريقة آمنة لا يمكن قراءتها إلا من طرف المرسل والمستقبل.

الحركات المالية الآمنة: ويستند إلى التشفير والتوقيعات الرقمية ويستخدم برمجيات المحفظة الإلكترونية التي تحتوي على رقم حامل البطاقة والشهادة الرقمية التابعة له.

التشفير: ويعرف بأنه تحويل المعلومات إلى شفرات غير مفهومة دون معنى لمنع الأشخاص الغير مرخص لهم من الاطلاع على المعلومات ويتم فك التشفير بإعادة تحويل البيانات إلى صيغتها الأصلية باستخدام المفتاح المناسب لفك الشفرة.

البصمة الإلكترونية: وهي مشتقة وفق خوارزميات معينة تدعى دوال أو اقتاراتات الترميز وتقوم هذه الخوارزميات بتطبيق حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة (رسالة صغيرة) تمثل ملف كامل أو رسالة كبيرة.

التوقيع الرقمي: وهو يعطى لتحويل المعلومات أكثر أمناً وسرية فهو بمثابة ختم الهوية التي تلازم الرسالة عبر الأنترنت وهو للتأكيد أن الرسالة جاءت من مصدرها دون التعرض لأي تغيير. (الجريدة، المادتين 28-29 من القانون رقم 18-05، 2018)

البند الثالث: الدفع عند التسليم ووسائل الدفع الإلكترونية

ويتم هذا الدفع عند التسليم حسب الطرق التقليدية العادية ووسائل دفع إلكترونية.

أولاً: **الدفع عند التسليم:** وهو ما أشارت إليه المادة 27 من القانون 2018 المنظم للمعاملات التجارية الإلكترونية أن الدفع يتم عند تسليم المنتج، وهذه إشارة إلى الطرق التقليدية للدفع المعمول بها في المعاملات التجارية العادية.

ثانياً: **وسائل الدفع الإلكترونية:** إن القانون رقم 18-05 لم يفصل في تحديد أنظمة الدفع ووسائل الدفع الإلكترونية وإنما ذكر عبارة عامة أن الدفع عن بعد يكون عبر الاتصالات الحديثة من خلال منصات لهذا الغرض، ووضع شروط يجب أن تتوفر في هذه المنصات المخصصة للدفع.

وأهم أنظمة الدفع المعروفة في بعض الدول الأجنبية ذكرناها في الفصل الأول. كما أن القانون رقم 05-18 أجاز أن يكون الدفع في المعاملات التجارية الإلكترونية عند تسليم المنتج وهي إشارة إلى أن طريقة الدفع التقليدية يمكن اعتمادها في المعاملات التجارية الإلكترونية. (الجريدة، المادة 27 من القانون رقم 05-18 ، 2018)

الفرع الثاني: الإشهار الإلكتروني في المعاملات التجارية الإلكترونية

إن المشرع الجزائري عرف الإعلان في المرسوم التنفيذي رقم 90/39 بأنه «جميع الاقتراحات أو الدعايات أو البيانات أو العروض أو الإعلانات أو المنشورات أو التعليمات المعدة لترويج سلعة أو خدمة بواسطة إسناد بصرية أو سمعية بصرية».

الإشهار الإلكتروني في المعاملات التجارية الإلكترونية وفقا للقانون رقم 05-18

وفقا لنص المادة 30 من القانون رقم 05-18 إن إشهار السلع والترويج لها أو رسالة ذات طابع تجاري تتم عن طريق الاتصالات الإلكترونية وفقا لمعطيات وتلبية للمقتضيات الآلية وهي: (الجريدة، المادة 30 من القانون رقم 05-18 ، 2018)

أولا: شروط الإشهار الإلكتروني في المعاملات التجارية الإلكترونية.

منصوص عليها في المواد 30-31-32-33 و34 من القانون رقم 2018 المنظم للمعاملات التجارية الإلكترونية وهي:

- ألا تمس بالآداب العامة والنظام العام.
- أن تكون الرسالة التجارية الإشهارية محددة بوضوح.
- تحديد وتوضيح الغرض التجاري من حيث التخفيضات والهدايا والمكافآت إذا كان العرض تنافسياً.
- ألا تكون شروط العرض مضللة أو غامضة.
- يمنع الاستبيان المباشر على إرسال الرسائل الإلكترونية أو استعمال معلومات شخص طبيعي لم يبدي موافقته المسبقة.
- أن تكون للمورد الإلكتروني منظومة الكترونية تساعد الأشخاص للتعبير عن رغبتهم في عدم تلقي أي إشهار منه عن طريق الاتصالات الإلكترونية ودون أي مبرر أو مصاريف وفي هذه الحالة يلزم المورد الإلكتروني بتسليم وصل استلام عن طريق الاتصالات الإلكترونية ليؤكد للشخص المعنوي أنه قد تم تسجيل طلبه وأم يتخذ التدابير اللازمة لتلبية رغبته في مدة 24 ساعة.

يعد الإشهار الإلكتروني مورد ماليا لتأدية واستمرار نشاط موقع النشر ومحركات البحث وكذلك معظم المجالات والجرائد على الخط لنشر الأخبار والأحداث سواء علمية أو ثقافية أو سياسية تعتمد في تمويل موقعها الإشهار الإلكتروني والعائد المنتظر أو المحقق من خلال هذا التمويل يفوق نفقات إقامة الموقع بكثير دون الأخذ في الحسبان الموارد المالية الخفية من النسخة الورقية.

فبناء الموقع يعد استثمارا يولد حلا ماليا ويحقق وفراً مالية للواقع ذات الحركة الكبيرة من الزوار.

ويتميز الإشهار عن طريق شبكة الأنترنت بتكلفة منخفضة.

- أسلوب نمط الاتصال معكوس كون أن الزبون هو الذي يبحث عن المعلومة في الشبكة.
- وسيلة اتصال ذات اتجاهين إذ يمكن للزبون والمؤسسة أن ترد علة البريد الإلكتروني الوارد.
- تسمح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتوسع في نشر المعلومات لتشمل أكثر عدد من المستخدمين.

ثانياً: نزاعات الإشهار الإلكتروني.

تنص المادة 33 من القانون رقم 05-18 المنظم للمعاملات التجارية الإلكترونية أنه في حالة نزاع بين المورد الإلكتروني والمستهلك الإلكتروني بخصوص الإشهار الإلكتروني يجب على المورد الإلكتروني أن يثبت أن الإشهار تم إرساله للمستهلك الإلكتروني بعد أن وافق عليه بكل حرية وأن الشروط المحددة في المادة 30 من القانون رقم 05-18 مستوفاة، أي أن عبء الإثبات في هذا النزاع يقع على عاتق المورد الإلكتروني.

ثالثاً: السلع والخدمات الممنوعة من الإشهار الإلكتروني.

تنص المادة 34 من القانون رقم 05-18 المنظم للمعاملات التجارية الإلكترونية على أنه يمنع الترويج لبعض السلع والخدمات ولم تحدد المادة هذه السلع والخدمات وسوف نذكر منها ما يلي:

- جميع أنواع الأسلحة وكل ما يشير إلى أنه سلاح أو أداة حادة فهو ممنوع منعا بات في جميع دول العالم.
- كاميرات المراقبة وأجهزة التتبع.
- الدرونز أو الطائرات التي يتحكم فيها عن بعد سواء كانت صغيرة أو كبيرة أو حتى بدون كاميرا.
- الخمر وما يشابهها وكذا جميع أنواع المخدرات والأدوية الممنوعة والتي لها دور المهلوس.
- جميع أدوات التجسس من كاميرات صغيرة أو نظارات بكاميرات أو أدوات تسجيل الصوت.
- المنتجات المقلدة التابعة لأي علامة تجارية صغيرة أو كبيرة.
- جميع المنتجات الجنسية بدون استثناء كالدمى الجنسية أو أي شيء مخل بالحياء من أدوات.
- الأمور التي تسيء إلى الإسلام.
- المواد السامة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة في موضوع التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب فالمطلبين الأولين للدراسات السابقة بنوعيتها العربية والأجنبية والمطلب

الأخير يحتوي على بيان الاستفادة كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات العربية حول التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية

الدراسة 01: الأمن التقني للدفع الالكتروني أي فعالية ؟

صاحب الدراسة: " سعيدي عزوز "

هدفت الدراسة إلى ضرورة العمل والسعي على إيجاد وسائل وتقنيات توضع تحت تصرف المتعاملين بها لضمان أكبر قدر ممكن من

الثقة والاطمئنان، وذلك من خلال استعمالها في جل المعاملات المالية والتجارية ذات الطبيعة الالكترونية، الأمر الذي دفع

بالفاعلين في حقل التجارة الالكترونية والدفع الالكتروني إلى إيجاد ميكانيزمات تقنية تعمل على بعث الثقة والحماية لوسائل الدفع

الالكترونية منها مثل الكلمات السرية، والتواقيع الالكترونية وأنظمة التشفير ونظام البصمة الالكترونية.

توصلت الدراسة إلى أن الوسائل التقنية الخاصة بتأمين وسائل الدفع الالكترونية في تطورات مستمرة، هدفها الاستجابة للمتغيرات

الناشئة عن التطور المذهل في مجال المعلوماتية، وتلافي أي قصور في أنظمة الحماية المتعلقة باستخدام شبكة الانترنت في المعاملات

المصرفية، والعمل على منع عمليات الاحتيال الالكتروني، وإن كانت هذه الأساليب التقنية قد أثبتت فعاليتها إلى حد بعيد في

تأمين الدفع الالكتروني، إلا أنه وبحسب المختصين من المستحيل توفير نظام اميني فعل مئة بالمائة، وهذا ما يستوجب تدعيم الحماية

التقنية بحماية قانونية صارمة في مجال حماية البيانات الالكترونية ما سيشكل بالتالي حماية كاملة ومتكاملة لوسائل الدفع

الالكترونية، ما سيبعث الثقة والأمان في نفوس المتعاملين بها، لهذا لا بد على التشريع الجزائري التكييف مع المتغيرات العصرية التي

تعتبر حتمية لا بد من تبنيتها وذلك بإصدار قوانين خاصة بالمعاملات الالكترونية والتي يتم فيها تفصيل جميع المسائل المتعلقة بهذه

الأخيرة من جانب تقرير حماية فعالة لنظم الدفع الالكترونية حتى ترتقي الجزائر لركب الدول المتطورة وبعض الدول السائرة في طريق

النمو والتي قطعن أشواط لا يستهان بها في تنظيم المعاملات الالكترونية ضمن أولويتها. (سعيدتي عزوز، 2017، صفحة 112)

الدراسة 02: واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية - حالة القرض الشعبي الجزائري CPA

صاحب الدراسة: " خليلي أحمد "

تسعى الدراسة إلى تبين أهمية واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية الحديثة في البنوك الجزائرية مع تسليط الضوء على حالة بنك

القرض الشعبي الجزائري، وقد تبين أن هناك تأخرا كبيرا في حجم تعاملات البنك بهذه الوسائل، والسبب راجع إلى مكونات بيئة

عمل البنك وأهم هذه المكونات عدم إقبال الزبائن على هذه الوسائل بالنظر إلى تكاليف استخدامها، والإجراءات الإدارية المعقدة

لاستصدار البطاقات الالكترونية، علاوة على ضعف ترويج وتعريف البنوك بهذا النوع من التعاملات.

وقد توصلت للنتائج التالية:

- يسعى بنك القرض الشعبي الجزائري من خلال وكالته في المسيلة إلى تقديم خدمات حديثة ارتبطت بالتطورات التكنولوجية الجديدة تلبيبة لحاجات عملائه وتكييف خدماته مع متطلباتهم المتجددة، ونظرا لكونه لا يستطيع التأثير فيها يحاول إيجاد طرق الدفع المناسبة والبحث عن قنوات التوزيع، فالاهتمام بحاجات العملاء، هو سلاح البنك لمواجهة تحديات ومتطلبات هذه البيئة.
- يرجع عدم إقبال الزبائن على بعض أنواع البطاقات الالكترونية إلى تكاليف الخدمات التي تحملها هذه البطاقات وإلى شروط الانخراط والتعاقد عليها لاسيما امتلاك رصيد أدنى محدد ودائم في الحساب البنكي.
- ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية جديدة ووسع الآفاق أمام التعاملات والتجارة الإلكترونية.
- تلعب البنوك دورا رئيسيا في خدمة التجارة الالكترونية من خلال استحداث وسائل دفع جديدة وتحويل الأموال الكترونيا بين أطراف العلاقة بينها.
- إن تحول النظام البنكي في القرض الشعبي الجزائري إلى استعمال هذا النظام هو خطوة أولى في تبني التقنيات الحديثة والتفكير في رفع أداء العمليات المنجزة بين البنوك وسرعة إنجازها وحمايتها من مخاطر الغش والتزوير، وهو دليل استعدادها لتبني وسائل الدفع الالكترونية التي تشكل أساسا يدعم قيام التجارة الالكترونية التي تبنتها الدولة الجزائرية في هذه السنة. (خليلي أحمد، 2018، صفحة 56)

الدراسة 03: التوقيع الالكتروني كآلية لحماية المعاملات الإلكترونية

صاحب الدراسة: " طه عيساني "

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لمفاهيم التوقيع الالكتروني واستعراض التطبيقات المختلفة التي يوفرها التوقيع الالكتروني لحماية المعاملات الإلكترونية ومدى قدرته على تعزيز الثقة والأمان لدى الأفراد والمؤسسات على ضوء التشريع الجزائري والقوانين الدولية النموذجية الصادرة عن لجنة القانون التجاري الدولي لهيئة الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

-التحول من التعاملات التقليدية التي تعتمد على الأوراق إلى التعاملات الإلكترونية التي تعتمد على الرقمنة، يقتضي وجود آلية تقنية تتوافق مع التطورات التكنولوجية في هذا المجال، وهذا ما توفره تقنية التوقيع الإلكتروني كآلية حماية فعالة من شأنها أن تساهم في تشجيع التعاقد الإلكتروني، وتعزيز خيار التوجه نحو تبني الحكومة الالكترونية .

-آليات الحماية التي يوفرها نظام التوقيع والتصديق الإلكتروني لتأمين التجارة الإلكترونية ستمكن دون شك من ضمان السلامة والموثوقية المختلف الخدمات الإلكترونية الأخرى، كالعقد والاثبات الإلكتروني وأنظمة الصيرفة والدفع الإلكتروني، وهذا ما أكده

المشروع الجزائري من خلال نص المادة 28 من القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية

-انتشار استخدام شبكة الانترنت وزيادة الاعتماد عليها في إجراء مختلف المعاملات الإلكترونية، ترافق معه ارتفاع رهيب في حالات الاعتداء على هذه المعاملات عن طريق القرصنة والانتحال والاستخدام غير المشروع للبيانات وغيرها من أشكال الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية؛ والتي لا يمكن الحد منها إلا بتطبيق تقنيات التشفير، واستخدام الخواص الذاتية، أو البطاقات المغناطيسية، وغيرها من آليات الحماية التي يتيحها التوقيع الإلكتروني.

* وفي الأخير فإن ما يمكن الخروج به من هذه الدراسة أن تجربة الجزائر في مجال التوقيع الإلكتروني تعتبر حديثة جداً إذا ما تم مقارنتها بتجارب بقية الدول الغربية وحتى العربية، إذ لم يمضي سوى ثلاث سنوات على اعتماد أول قانون خاص بالتوقيع الإلكتروني، كما أن تطبيقه اقتصر على المجالات الادارية فقط. إلا أن نجاح التجربة الجزائرية يبقى مرهون بتوسيع اعتمادها في مختلف القطاعات الأخرى سيما في القطاع الاقتصادي، والأهم من ذلك كله هو استكمال المنظومة القانونية في مجال المعاملات الالكترونية. وهذا ما استجاب له المشرع الجزائري مؤخراً باستصدار القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية باعتبارها هي المجال الخصب لمختلف تطبيقات التوقيع الإلكتروني. (طه عيساني، 2019، صفحة 559)

الدراسة 04: " Fintch إعادة تشكيل التنمية والمستقبل المالي: سنغافورة (نموذجاً) "

صاحب الدراسة: " ناصور عبد القادر، لعراي عائشة"

تناولت الدراسة الواقع المالي في سنغافورة، حيث تمتاز الصناعة المالية فيها بالتطور والتقدم، والتي تجسدت بالتأقلم مع التحولات الإقليمية والعالمية بشكل فعال، مما أسهم بشكل إيجابي في تعزيز الصناعة المالية. تبرز آسيا كقوة رائدة في عدة مجالات منها الذكاء الاصطناعي وتطبيقات الهواتف المحمولة وتكنولوجيا الخدمات المالية "FinTech"، مما جعلها تقود هذه الثورة الرقمية. شهد القطاع المالي دخول عناصر جديدة مثل شركات "FinTech" و"BigTech" الكبرى، مما أحدث تغييرات جذرية في مجال خدمات المالية. وأظهرت نتائج الدراسة أن التطورات التكنولوجية المالية توفر فرصاً لتعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق الشمول المالي، مما يؤكد على استمرارية سنغافورة كواحدة من أبرز المراكز المالية العالمية، وذلك من خلال استيعاب تقنيات "FinTech" والاستفادة القصوى من فوائدها بحيث يتم تقليل المخاطر المحتملة. (عائشة و عبد القادر، 2019، الصفحات 1-16)

الدراسة 05: "صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية "

صاحب الدراسة: " بوعلاقة نورة، بوعافية هشام"

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير تطبيق التكنولوجيا المالية على جانب الخدمات المالية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين هاتين العناصر وتطبيقها على مجموعة من الحالات الناجحة. وتهدف الدراسة أيضاً إلى فهم التطورات المهمة في هذا المجال في مختلف الدول، وتقييم فعالية الإصلاحات المالية على مراحل التطور الاقتصادي في تلك الدول، بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها. ومن ثم، تسعى الدراسة إلى عرض أهم الحلول التي تم تبنيها للتعامل مع التحديات المالية المتنوعة، وتعزيز قدرة هذه الدول على التكيف مع التغيرات السريعة والمعقدة التي تواجهها في البيئة الاقتصادية. (هشام و نورة، 2019، الصفحات 1-14)

الدراسة 06: " تشخيص واقع التجربة الأردنية في تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي. "

صاحب الدراسة: " فريدة غباش، يمينة شحرور "

حاولت الدراسة توضيح أهمية التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، وفي هذا السياق، تم تسليط الضوء على التجربة الأردنية في تعزيز الشمول المالي من خلال استخدام التكنولوجيا المالية. وخلال تناول هذا الموضوع، توصل الباحثون إلى أن التكنولوجيا المالية تسهم بشكل إيجابي في تعزيز الشمول المالي للأفراد والقطاع الاقتصادي، نظرًا لتوفيرها وسائل سهلة وفعّالة للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وأكدت الدراسة أن النجاح في تحقيق الشمول المالي يتطلب العمل على نشر ثقافة مالية ودعم قطاع التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى السعي نحو تطوير وتحديث البنية التحتية المالية باتباع مبادرات الرقمنة. ومن الضروري أيضًا الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال، مثل التجربة الأردنية، التي حققت تقدمًا ملحوظًا على الرغم من كونها جديدة. (شحرور و غباش، 2019، الصفحات 1-16)

الدراسة 07: " أهمية اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تعزيز الشمول المالي – عرض تجارب دولية وعربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "

صاحب الدراسة: " محمد الأمين عيراش، سهيلة بن دريس، "

حاولت الدراسة إلقاء الضوء على تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال استعراض تجارب دولية وعربية، مع تسليط الضوء على موقع وإمكانيات الجزائر وفقًا للتقارير الرسمية، في ظل التطور التكنولوجي الذي شهدته الهواتف الذكية، وشبكات الاتصالات المتطورة، وبرامج الكمبيوتر. تبرز التكنولوجيا المالية كوسيلة حيوية لتطوير القطاع المالي على المستوى العالمي، من خلال إيجاد المزيد من الخدمات المالية، سواء عبر شبكات الهاتف المحمول أو الإنترنت، وتمكين وصولها للأفراد بتكلفة منخفضة، مما يحقق تغطية شاملة وتقديم فعال لهذه الخدمات في إطار مفهوم الشمول المالي. (عيراش و دريس، 2019، الصفحات 1-16)

الدراسة 08: " ثورة التكنولوجيا المالية "

صاحب الدراسة: " احمد بركات، سعدية بلقسام "

تناولت الدراسة معلومات أولية حول التكنولوجيا المالية، مثل مفهومها وأهم قطاعاتها، وأهميتها ومجالات تطبيقها، إضافة إلى كيفية عمل شركات التكنولوجيا المالية وخصائصها المميزة. كما تناولت الثورة العالمية في مجال التكنولوجيا المالية وحجم الاستثمارات العالمية فيها، وركزت على التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا المالية في الجزائر. خلال الفترة الأخيرة، شهدت الساحة المصرفية توسعًا كبيرًا في التكنولوجيا البنكية، حيث انتشرت البنوك الإلكترونية كبديل حديث ومتطور عن البنوك التقليدية، مما أثر إيجاباً على توفير خدمات مالية متنوعة وبتكاليف منخفضة. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الاستفادة من شركات التكنولوجيا المالية وضرورة وضع سياسات لتحقيق ذلك في المستقبل القريب، وذلك بالاعتماد على البيانات والإحصائيات حتى عام 2018، مع توضيح هذه الجوانب من خلال الرسوم البيانية والبيانات المقدمة في الدراسة. (بركات و بلقسام، 2019، الصفحات 1-14)

الدراسة 09: " واقع وآفاق تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية "

صاحب الدراسة: " تحانوت خيرة، ازناق فاطمة "

حاولت الدراسة استعراض واقع وآفاق التكنولوجيا المالية الإسلامية، التي تمتاز بتوفير الخدمات المالية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتبني التقنيات الحديثة لتقديم خدمات تنافسية. من خلال التركيز على مفهوم وانتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية عالمياً، وعرض أبرز الشركات الرائدة في هذا المجال، تناولت الدراسة أيضاً واقع هذه التكنولوجيا المالية، والتحديات التي تواجهها، وآفاقها المستقبلية. على الرغم من حداثة تجارب التكنولوجيا المالية الإسلامية، فإن هناك جهوداً مستمرة من قبل العديد من الدول لدعم نجاح هذه العملية وتطويرها بشكل تدريجي. (خيرة و فاطمة، 2019، الصفحات 1-15)

الدراسة 10: " مساهمة الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية مع تجارب دولية ناجحة "

صاحب الدراسة: " سارة مولاي مصطفى "

حاولت الدراسة تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها، وكيفية استفادة المصارف وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون بينهما لخدمة مصلحة الطرفين. تُعرف التكنولوجيا المالية بأنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، وتتميز بالسرعة والسهولة. غالباً ما تطور هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة تسعى لرقمنة الخدمات المصرفية بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية التقليديين. لذلك، تسعى البنوك والمؤسسات المالية إلى إدخال بعض التغييرات الضرورية في نماذج أعمالها من خلال توسيع استثماراتها في التكنولوجيا والدخول في شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لتعزيز رقمنة الخدمات المالية وتحسين قدرتها التنافسية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات الناشئة تواجه العديد من التحديات، مثل عوامل الأمن وسرية المعلومات، والمعاملات الإلكترونية المخادعة، والتنظيمات وتغيير سلوك العملاء المخلصين للمؤسسات التقليدية، ومحاولة جذبهم. وعلى الرغم من فشل الشركات الناشئة في استبدال المصارف، إلا أنها تشكل تهديداً لوجود شريحة من العملاء المهتمين بالتكنولوجيا والاستخدام الرقمي. (سارة، 2019، الصفحات 1-15)

الدراسة 11: " التكنولوجيا المالية وتحديات مواجهة الاحتيال المالي "

صاحب الدراسة: " كريمة دباح، محمد شكرين "

هدفت الدراسة إلى توضيح ظاهرة الاحتيال المالي عبر الإنترنت، وتحليل الطرق المستخدمة في ارتكابه، وكشف الدوافع الرئيسية وراء هذا النوع من الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، ركزت الدراسة على استعراض الآليات والتقنيات التي يمكن للمصارف اعتمادها لمكافحة الاحتيال عبر الإنترنت. أظهرت التطورات التكنولوجية في مجال الأعمال المصرفية أنها ذات طبيعة مزدوجة؛ حيث تقوم المؤسسات المالية بتطوير عملياتها، بينما يبتكر المحتالون طرقاً أكثر ابتكاراً للقيام بأنشطتهم. يستخدم المحتالون التقنيات الحديثة ويعملون على استغلال نقاط الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية في البنوك، مما يجعل مكافحة الاحتيال تحدياً متزايد الصعوبة ويشكل تهديداً متنامياً على القطاع المصرفي. (دباح و شكرين، 2019، الصفحات 1-15)

الدراسة 12: " تكنولوجيا الهاتف النقال كاتجاه حديث للخدمات المصرفية "

صاحب الدراسة: " عماد الدين قلاشي، دناداني محمد أمين "

حاولت الدراسة استكشاف دور تكنولوجيا الهاتف النقال كمسار جديد لتقديم الخدمات المصرفية، مع التركيز على العدد الكبير من الأفراد الذين لا يستخدمون الخدمات المصرفية كعائق أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. وبدون حساب مصرفي، يصعب على الأفراد الحصول على سجل ائتماني أو التحقق من هويتهم، مما يعرقل المشاركة في الأنشطة المالية. يعتبر انتشار الإقضاء المالي عائقاً يفرض تكاليف عالية على الأفراد والحكومات على حد سواء. مع ازدياد استخدام شبكة الإنترنت وتوسع نطاق الهاتف الذكية، يتزايد الطلب على حلول المدفوعات الرقمية. تقدم الشركات الناشئة خدماتها لشرائح عملاء صعبة الوصول للبنوك التقليدية، مما يدفع تلك البنوك للتركيز بشكل متزايد على التكنولوجيا المالية. (أمين و قلاشي، 2019، الصفحات 1-15)

الدراسة 13: " مساهمة التكنولوجيا المالية في تمويل المقاولاتية التكنولوجية "

صاحب الدراسة: " إيمان حيولة، وردة موساوي "

تسعى الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في تمويل المقاولات التكنولوجية، حيث تبين أن التكنولوجيا المالية توفر مجموعة من الخدمات المالية لهذه المقاولات، مما يسهل عليها عملية جمع رأس المال باستخدام أنماط جديدة من التمويل مثل الإقراض المباشر والتمويل الجماعي، وهذا يعزز قدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، تقدم التكنولوجيا المالية وسائل دفع أكثر سرعة وكفاءة، مما يسهل تعزيز الشمول المالي. وبفضل الخدمات الجديدة التي توفرها، تعمل التكنولوجيا المالية على تحسين إدارة الأموال وتعزيز التخطيط المالي لدى هذه المؤسسات. (موساوي و حيولة، 2019، الصفحات 1-15)

الدراسة 14: " أهمية تكنولوجيا المالية والشمول المالي في تحسن عمل المصارف "

صاحب الدراسة: " بطاهر بختة "

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية التكنولوجيا المالية والشمول المالي في تعزيز أداء المصارف. فالتكنولوجيا المالية تُعرف بأنها مجموعة من المنتجات والخدمات التي تستفيد من التكنولوجيا لتحسين جودة الخدمات المالية التقليدية. تتميز هذه التقنيات بسرعتها وكفاءتها وتوفرها، مما يمكن عدداً أكبر من الأفراد من الوصول إليها. غالباً ما تطور هذه الخدمات والمنتجات من قبل الشركات الناشئة، وهي الشركات الصغيرة الحديثة التأسيس التي تهدف إلى التوسع من خلال فتح أسواق جديدة أو احتلال حصص كبيرة في الأسواق القائمة، وتهدف هذه الجهود إلى تقديم عروض ذات قيمة تساهم في تعزيز خدمات مالية متنوعة لمختلف شرائح المجتمع، بهدف تعزيز مفهوم الشمول المالي. (بختة، 2019، الصفحات 1-15)

الدراسة 15: ابتكار العملات الافتراضية في ظل التكنولوجيا المالية عملة البيتكوين (Bitcoin) نموذجاً "

صاحب الدراسة: " سعودي نجوى، كروش محمد الأمين "

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم ابتكار العملات الرقمية، باستعراض البيتكوين كنموذج لتطبيقات ثورة التكنولوجيا المالية، وذلك في سياق مفهومي الابتكار والتكنولوجيا المالية ضمن بيئة الأعمال الحديثة، مع اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت الدراسة أن الابتكار يمثل ضرورة ملحة لتحسين جودة الخدمات المالية وتسهيل انتشارها عالميًا، من خلال استغلال الخيارات والتطبيقات المقدمة من تقدم صناعة التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي. وعلى عكس العملات التقليدية، لا تعتمد البيتكوين على سلطة مركزية، بل تعتمد على شبكة من المتطوعين ينفذون بشكل جماعي مختلف المعاملات بحرية تامة وفقًا لتعليمات قاعدة بيانات مخصصة للمتعاملين بها، مما منحها قيمة كبيرة وزاد من سرعة انتشارها وتداولها في السوق المالية العالمية، على الرغم من التحفظات المحيطة بها. (نجوى و الأمين، 2019، الصفحات 1-15)

الدراسة 16: " دور التكنولوجيا المالية على تحسين جودة الخدمات المصرفية "

صاحب الدراسة: " الويزة قويدر، العبادي فاطمة "

حاولت الدراسة التسلط على دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية من خلال استعراض الوسائل التكنولوجية المالية الرئيسية المستخدمة في المصارف. هذه الوسائل ساهمت بشكل كبير في تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة للعملاء، وتشمل البطاقات البنكية، والبطاقات الذكية، والشبكات الإلكترونية، وخدمات المقاصة الإلكترونية. وتشير النتائج التي حققتها المصارف من خلال اعتمادها على التكنولوجيا المالية إلى عدة مزايا، مثل إمكانية التفاعل المباشر مع العملاء عبر الإنترنت دون وجود وسيط (مثل المصرف الافتراضي)، وتقليل الوقت والتكلفة المترتبة على العمليات، وزيادة مستويات الأمان والحماية ضد التزوير والتزيف. (زعاف، 2019، الصفحات 1-17)

الدراسة 17: " واقع الشمول المالي في الوطن العربي ودور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيزه؛ دراسة حالة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) "

صاحب الدراسة: " سيد اممر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان "

حاولت الدراسة تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي ومقارنتها، وتصنيفها، واستكشاف واقع التكنولوجيا المالية في المنطقة، مع التركيز على أهم الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل لقدرة هذه الشركات الناشئة على تقديم أشكال جديدة ومبتكرة من العمليات المالية والمصرفية بهدف تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية. أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة.

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي أخذت زخمًا على الساحة الدولية، لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد زاد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الخدمات المالية وتحسين جودتها، وجعلها متاحة لكافة الفئات الاجتماعية، وذلك بتكلفة منخفضة ومن خلال تقديم قنوات تواصل مبتكرة ومنتجات رقمية. هذا يتطلب بشكل أساسي استخدام تقنيات حديثة في العمل المالي، مما يعرف بالتكنولوجيا المالية. يعتبر تحقيق الشمول المالي والتطور في مجالات التمويل أمرًا حتميًا، ويشجع على استخدام التكنولوجيا المالية ونشرها لمواكبة التقدم في هذا المجال. (زهرة و دحمان، 2019، الصفحات 1-21)

الدراسة 18: " أثر التكنولوجيا المالية على عصنة القطاع المصرفي الجزائري "

صاحب الدراسة: " بوبكر مصطفى، سي عامر هجيرة "

هدفت الدراسة إلى فهم تأثير التكنولوجيا المالية على أداء النظام المصرفي الجزائري في ظل التحولات الحاصلة في هذا المجال وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يُعرف الاقتصاد الرقمي بأنه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك المعاملات التجارية والمالية، والذي لا يمكن أن يتطور من دون وجود مجتمع معرفي ومعلوماتي.

من أبرز استنتاجات الدراسة أنه لتحقيق الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي، يجب استخدامها بشكل صحيح وفعال، مع الحرص على التحكم فيها لتعزيز تنافسية البنوك. على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في تقليص الفجوة الرقمية، إلا أن السيطرة على التكنولوجيا المالية وضبط استخدامها لا تزال تشكل تحديًا. لذلك، من المهم على الجزائر تطوير تقنياتها المحلية للسيطرة على هذه التكنولوجيا والاعتماد على الوسائل والبرامج المحلية بدلاً من الاعتماد الكامل على المستوردة. (مصطفى و هجيرة، 2019، الصفحات 1-19)

الدراسة 19: " أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية "

صاحب الدراسة: " نصيرة زعاف "

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المصرفية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، إذ تفتح التطورات التكنولوجية الباب أمام تغييرات هامة في البنية الاقتصادية العالمية. تشير النتائج إلى أن استخدام التكنولوجيا في المصارف أصبح ضرورة ملحة لتحسين الخدمات وتلبية احتياجات العملاء، مما يؤدي إلى تعزيز المنافسة وتحقيق التميز في هذا القطاع الحيوي للاقتصاد. (قويدر و فاطمة، 2019، الصفحات 1-18)

الدراسة 20: " أثر التكنولوجيا المالية على بعض الخدمات والمنتجات المالية البطاقات البنكية في النظام المصرفي الجزائري "

صاحب الدراسة: " بن عروس رضوان، بن هنية بلقاسم "

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير التكنولوجيا المالية على خدمات ومنتجات مالية محددة، مثل البطاقات البنكية، في النظام المصرفي الجزائري. تسعى المصارف في الجزائر إلى تبني التكنولوجيا المالية لتحسين جودة الخدمات والمنتجات المالية، خاصة الخدمات الإلكترونية، بهدف تعزيز الشمول المالي. تتبنى الدراسة نهجاً وصفيًا تحليليًا لفهم خصائص الخدمات المالية في النظام المصرفي الجزائري. وخلصت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية في النظام المصرفي الجزائري يساهم بشكل محدود في تحسين جودة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. (رضوان و بلقاسم، 2019، الصفحات 1-17)

الدراسة 21: " التكنولوجيا والابتكار المالي آلية لتوسيع الشمول المالي في الوطن العربي "

صاحب الدراسة: " جبار محمد، بزارية محمد "

هدفت الدراسة إلى استكشاف مجال التكنولوجيا المالية وتحليل الاستثمارات العالمية في هذا المجال، بالإضافة إلى استطلاع واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومدى تأثيرها على الشمول المالي. كما سعت الدراسة إلى تحديد المبادرات والاستراتيجيات التي تعزز التكنولوجيا المالية بهدف تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. في السنوات الأخيرة، أصبحت التكنولوجيا المالية موضوعًا حيويًا

يشغل الأذهان، حيث أصبحت ضرورة لمواكبة التطورات المالية العالمية. يهدف تطوير التكنولوجيا المالية إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي، وهو موضوع ذو أهمية بالغة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث يسعى إلى تحقيق تمكين جميع شرائح المجتمع للاستفادة من الخدمات المالية المختلفة. تشير الدراسة إلى أهمية الاهتمام بقطاع التكنولوجيا المالية كواحد من أهم القطاعات التي يجب مراعاتها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، لتحقيق تأثير إيجابي على الشمول المالي في الوطن العربي. (محمد و محمد، 2019، الصفحات 1-17)

الدراسة 22: بطاقة الدفع الإلكترونية وترقية التجارة الإلكترونية

صاحب الدراسة: " مهدي رضا "

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى نجاعة القانون البنكي بشكل عام وأنظمة بنك الجزائر بشكل خاص في ترقية التجارة الإلكترونية في الجزائر، وكذا عن مدى تطور وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر لاستعمالها في إنعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر وقد خلصت الدراسة لما يلي :

- النظام المصرفي الجزائري شريك أساسي في ترقية التجارة الإلكترونية فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة باعتباره آلية أساسية لنجاح التجارة الإلكترونية.
- عملية ترقية التجارة الإلكترونية من طرف النظام المصرفي الجزائري تتم بشكل تدريجي وبطيء للغاية.
- النظام المصرفي الجزائري نجح في تطوير التجارة الإلكترونية بشكل محدود للغاية، كون أنه قد عجز على تطوير المنظومة المصرفية بحد ذاتها، والدليل على ذلك عجزه عن تسليم بطاقات الدفع الإلكترونية بالشكل اللازم والمطلوب.
- وسائل الدفع الإلكترونية بحاجة ماسة إلى تكريس منظومة قانونية خاصة بها، تضمن حماية قانونية كافية لكل أطراف العلاقة القانونية الناشئة عن التعامل بها. (مهدي رضا، 2020، صفحة 163)

الدراسة 23: " البطاقات البنكية كأداة لتنفيذ التجارة الإلكترونية "

صاحب الدراسة: " بن زايد محمد "

تهدف الدراسة للتعريف بالبطاقات البنكية وأنواعها وكيفية استخدامها واستعمالها كأداة للدفع في المعاملات التجارية لتطوير التجارة الإلكترونية، ومعالجة بعض المشاكل المتعلقة بها، ومن خلال كونها وسيلة من وسائل الدفع الحديثة تمكن من تسريع إبرام المعاملات التجارية وارتباط مجال استعمالها حسب طبيعة المعاملات المطلوبة والمؤسسة المالية وضرورة وفعالية سرعة العمليات المرتبطة بالدفع الإلكتروني عن طريق هذه البطاقات البنكية، مما يستوجب تبني التقنيات الحديثة لتلبية رغبات العملاء.

توصلت الدراسة إلى أنه:

- ضرورة إعلام العملاء بخدمات الدفع الإلكتروني التي تتماشى مع حاجاتهم، مما يسمح باستعمال البطاقات البنكية في الدفع عند اقتناء السلع أو الخدمات.
- يجب على البنك وضع ضوابط وآليات للرقابة على استخدام البطاقات البنكية وذلك لتجنب المخاطر التي تنجم عنها، ومراجعة السياسات والإجراءات المرتبطة بها بشكل منتظم
- يجب مراعاة البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الإلكتروني، وذلك بسن القوانين العقابية الردعية التي تكفل حماية حق استعمال البطاقات البنكية في الدفع الإلكتروني
- عصrone وإعادة هيكلة البنوك والمؤسسة المالية في مجال تكنولوجيا العالم والاتصال، حتى تتماشى مع متطلبات العصر في مجال استعمال البطاقات البنكية الاقتناء السلع أو الخدمات
- يجب تطوير الخبرات وتكوين العنصر البشري والاستعانة بالخبرة الدولية والاستشارة الدولية في مجال المصرفية، والتدريب على استخدام أحدث الأنظمة البنكية والعالم الآلي
- ضرورة وضع سياسة إعلامية وتسويقية وحوافز من طرف البنوك، من شأنها تشجيع على استخدام البطاقات لدى المستهلكين، من أجل تلبية رغباتهم في اقصر مدة ممكنة. (بن زايد محمد، 2021، صفحة 56)

الدراسة 24: دور جهات التصديق الإلكتروني في تحقيق الأمن في المعاملات الالكترونية

صاحب الدراسة: " شيخ سناء "

هدفت الدراسة إلى: كون المعاملات الإلكترونية تتم عن بعد بين أشخاص لا يلتقون بشكل مادي وإنما بشكل افتراضي، لذا كان من الضروري توفير الثقة والائتمان لدى المتعاقدين عبر الإنترنت من خلال توفير الضمانات الكافية لتحديد هوية المتعاقدين والتأكد من طبيعة التعاقد ومضمونه، ولتحقيق هذا الغرض كان لابد من وجود طرف ثالث محايد وموثوق به يعهد إليه اعتماد التوقيعات الإلكترونية عن طريق شهادات يُصدرها تفيد استيفاء التوقيع الرقمي للشروط اللازمة للاعتماد عليه، وارتباطه بالمستند الذي يرد عليه، مع تأمينه من أي تعديل أو تغيير في مضمونه

وقد توصلت الدراسة لما يلي :

- لتوفير بيئة آمنة للمعاملات الإلكترونية لابد من تدخل طرف ثالث بين المتعاملين يتمثل في جهة التصديق بمنح شهادات تحدد هوية المتعاملين وصحة التواقيع الصادرة منهم، وتضمن سلامة المحرر الإلكتروني من أي تحايل أو تلاعب أو تغيير يحدث من قبل هؤلاء المتعاملين
- نظرا لأهمية وخطورة النتائج المترتبة عن التصديق أخضع المشرع الجزائري جهات التصديق الإلكتروني لمجموعة من الالتزامات أثناء ممارسة مهامها، ورتب مسؤوليتها المدنية في حالة مخالفة هذه الالتزامات

- تخضع مسؤولية جهات التصديق الإلكتروني عن الأضرار التي تلحق بالغير للقواعد العامة التي تحكم المسؤولية المدنية، ولكن أمام عدم كفاية هذه القواعد العامة تدخل المشرع الجزائري ووضع قواعد خاصة بمسؤولية جهات التصديق الإلكتروني في قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين .

أخيرا، يمكن القول بأن ترك تنظيم المسؤولية المدنية لجهة التصديق الإلكتروني للقواعد العامة ثغرة في التشريع الجزائري يجب سدها، وباب لفتح الكثير من المشكلات من الناحية العملية ينبغي رصده، وذلك بوضع قواعد خاصة لتنظيم أحكام هذه المسؤولية وفقا لطبيعتها الخاصة. (شيخ سناء، 2021، صفحة 271)

الدراسة 25: حماية المستهلك في مجال المعاملات الإلكترونية بالجزائر على ضوء القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية

صاحب الدراسة: " عيبب محمد "

هدفت الدراسة من خلال تناول هذا الموضوع إلى قراءة وتحليل نص القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية والذي سنه المشرع الجزائري من أجل وضع الإطار القانوني المناسب لتنظيم مجال المعاملات الإلكترونية في المجال التجاري، وهذا باستنباط أهم القواعد والأدوات القانونية الكفيلة بحماية هذا المستهلك الإلكتروني سواء من خلال تحديد وتبيين حقوقه التي نصت عليها بعض المواد من هذا القانون أو من خلال تحديد واجبات المورد الإلكتروني وتحديد مسؤولياته.

وقد توصلت إلى أن المشرع الجزائري أوجد جملة من الأليات القانونية لحماية المستهلك من خلال تحديد حقوقه العامة والخاصة في مجال المعاملات الإلكترونية ابتداء من جملة الحقوق الخاصة حيث نص المشرع على حق العدول عن العقد ونص على شروطه وكيفياته بالإضافة إلى حقه في حماية معطاته الشخصية وفق ما تقتضيه القوانين إلى حقوق عامة كحقه في طلب ابطال العقد والتعويض عن أي ضرر قد يلحق به بالإضافة إلى حقه في خلو الاشهار من أي تضليل أو غموض واحترام رغبته عدم تلقي أي اشهار ومن أجل حمايته منع المشرع التعامل في مواد حددها على سبيل الحصر. (عيبب محمد، 2021، صفحة 116)

الدراسة 26: " دور منصات التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل الجماعي الاسلامي - عرض نماذج لمنصات التمويل الجماعي "

صاحب الدراسة: " فودو محمد، سلام عبد الرزاق، فرجاني سهيلة "

أوضحت الدراسة العديد من نماذج التكنولوجيا المالية الناجحة في الدول العربية والإسلامية، حيث تسعى الاقتصاديات إلى ابتكار حلول تمويلية بديلة للأنظمة التقليدية. قدمت التكنولوجيا ابتكارات وخدمات واسعة لتمويل المشاريع، مما أدى إلى توفير سرعة ومرونة وفرص تمويل واسعة، مثل منصات التمويل الجماعي الإسلامية. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالصناعة الإسلامية، من خلال التطرق إلى التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطويرها لأدوات تمويل حديثة، خاصة في مجال التمويل الجماعي. وخلصت الدراسة إلى أهمية هذه المنصات وضرورة وجود الهيئات الرقابية والأنظمة القانونية المنظمة لها. (فودو، سلام، و فرجاني، 2021، الصفحات 288 - 272)

الدراسة 27: " الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق نزاهة الخدمات المالية من خلال منظومة الشمول المالي وتحقيق تنمية مستدامة "

صاحب الدراسة: " مولودي عبد الغاني، يحياوي عبد القادر، مسمش نجاة "

تسعى هذه الورقة إلى تقديم مقدمة شاملة حول منهج مساهمة الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، ودوره في دعم المؤسسات المالية والاقتصاد الرقمي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة مشكلة النزاهة المالية. تسلط الضوء على مسرعات الابتكار في هذا المجال وتأثيرها على السلامة المالية للمؤسسات المالية، مع تقديم أفكار وحلول تساهم في تطوير وتوسيع هذا المجال، وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي والعالمي وتحقيق التنمية المستدامة. (عبد الغاني، عبد القادر، و نجاة، 2021، الصفحات 131 - 122)

الدراسة 28: " دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة اندونيسيا "

صاحب الدراسة: " أزناق فاطمة، بريش رايح "

تتناول الدراسة استكشاف الشمول المالي في إندونيسيا والجهود المبذولة لتعزيزه في ظل التحول الرقمي في الخدمات المالية والبنكية. يتم ذلك من خلال تسليط الضوء على مفاهيم الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، ودور المالية التكنولوجية في توسيع الشمول المالي في إندونيسيا وتقييم واقعها. ويؤشر البحث إلى أهمية تطوير منتجات مالية وبنكية رقمية في الوقت الحالي، مع اعتماد تقنيات متعددة في بيئة التكنولوجيا المالية بإندونيسيا. (فاطمة و رايح، 2021، الصفحات 161 - 145)

الدراسة 29: " أهمية التكنولوجيا المالية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي "

صاحب الدراسة: " عباس نوال، بن يخلف زهرة "

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل وصفي لثلاثة مؤشرات رئيسية تشمل عدد أجهزة الصرف الآلي، وعدد مستخدمي الهواتف المحمولة، وعدد مشركي الإنترنت. يقتصر مدى الدراسة على الفترة من عام 2010 إلى عام 2019. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تزال تواجه تحديات في استخدام هذه المؤشرات، نتيجة لانخفاض مستوى الوعي بين المتعاملين والمؤسسات المالية. ويؤشر التحليل إلى ضرورة أن تقوم المؤسسات المصرفية بتطوير استراتيجياتها الإدارية والتكنولوجية لتحسين التواصل مع الجمهور وزيادة الشمول المالي في البلاد. (نوال و زهرة، 2021، الصفحات 253 - 241)

الدراسة 30: " دور التكنولوجيا المالية في تحقيق استراتيجية الشمول المالي - دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية "

صاحب الدراسة: " رحمون نسرين، بن خالد نوال "

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجيات الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية. يتم ذلك من خلال عرض مفاهيم الشمول المالي وأهميته وأهدافه، وكذلك دوره في تعزيز الاستقرار المالي. كما تسعى الدراسة لتحديد أهمية التكنولوجيا المالية وتقديم تقييم لمزاياها وتأثيرها في دعم الشمول المالي، مع التركيز على واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية، وتتبع تطور مستوى الشمول المالي عبر السنوات. بالإضافة إلى ذلك، تسلط

الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه توسع التكنولوجيا المالية في الدول العربية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة مختلف جوانب التكنولوجيا المالية وشمولها المالي. وأظهرت النتائج أن الدول العربية ما زالت تواجه تحديات في تحقيق المستوى المطلوب من التكنولوجيا المالية والشمول المالي، على الرغم من الجهود التي تبذلها في هذا الاتجاه. (نسرين و نوال، 2021، الصفحات 367 - 350)

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية حول التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية

سوف نتطرق للدراسات الأجنبية للمتغيرين فيما يلي:

الدراسة 01:

The development of the world's technology sector and its impact on Turkey's technology sector: a financial approach

تطور قطاع التكنولوجيا في العالم وأثره على قطاع التكنولوجيا في تركيا: منهج مالي "

صاحب الدراسة: " V, Alövsat MÜSLÜMO; ARAS, Güler "

أجرت الدراسة تحليلاً لعملية التطوير وإعادة التنظيم في صناعات التكنولوجيا العالية على مستوى العالم وتأثيراتها على تركيا. يعتمد النمو الاقتصادي للدول على مدى تطور التكنولوجيا فيها، وقد شهدت النفقات التكنولوجية زيادة كبيرة، وأصبحت الصادرات التكنولوجية تشكل حصة متزايدة من الصادرات العالمية في السنوات الأخيرة، ومع ذلك فإن دراسة الحالة التركية تشير إلى أن تركيا لا تزال تعتمد بشكل كبير على استيراد التكنولوجيا، وأن صادراتها ونفقاتها التكنولوجية أقل بكثير من قيم الدول الرائدة في هذا المجال. تتجلى عملية إعادة الهيكلة في صناعة التكنولوجيا العالية في تركيا من خلال عمليات الخصخصة، حيث تُثبت الدراسة أنه من الممكن المنافسة في صناعة الاتصالات من خلال وضع سياسات خصخصة تعزز المنافسة وتحسين اللوائح بشكل أكبر. ويبين تحليل الشركات التكنولوجية العالية في أسواق الأوراق المالية أن حجمها السوقي يمثل جزءاً صغيراً من القيمة الإجمالية للسوق، من ناحية أخرى، فإن شركات التكنولوجيا العالية تواجه صعوبات في الوصول إلى رأس المال الاستثماري الضروري لتطويرها. وبناءً على ذلك، فإن الدراسة توصي بتعزيز شركات التكنولوجيا العالية من خلال سياسات تنمية مدعومة من الحكومة، تركز على تحسين البنية التحتية وتعزيز المنافسة وتحسين اللوائح الفعالة. (V & ARAS, 2002, pp. 13-20)

الدراسة 02:

Nurturing a FinTech ecosystem

رعاية نظام بيئي للتكنولوجيا المالية"

صاحب الدراسة: " Carmen Leong Barney Tan, Yuan Sun Xiao Xiao, Felix Ter "

" Chian Tan

تركز الدراسة على تحليل النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، التي تشمل تصميم وتقديم المنتجات والخدمات المالية باستخدام التكنولوجيا، وتأثيرها على المؤسسات المالية والجهات التنظيمية والعملاء والتجار في مختلف الصناعات.

تقوم التقنيات الرقمية المنتشرة بتحدي الأسس التقليدية للقطاع المالي المنظم بشكل صارم، مما يؤدي إلى ظهور أنظمة دفع غير تقليدية وزيادة التقلبات في أسواق العملات. يوضح دراسة الحالة هذه التطور عبر شركة في الصين تقدم قروضًا صغيرة لطلاب الجامعات. تقدم الدراسة خمس دروس مستفادة للمؤسسات لإدارة التحديات بشكل أفضل والاستفادة من الفرص في ظل التقلبات في القطاع المالي. كما تسلط النتائج الضوء على كيفية تقديم التكنولوجيا الرقمية لتعزيز القدرة الاستراتيجية للشركة لتحقيق مكانة رائدة في السوق المالي، كذلك إمكانية توليد تقييمات ائتمانية بديلة استنادًا إلى البيانات غير التقليدية، وأيضًا تحسين الشمول المالي لفئات السوق التي كانت مهمشة سابقًا. (Leong, Tan, Sun, Xiao, & Tan, 2017)

الدراسة 03:

The digital revolution in financial inclusion: international development in the fintech era

الثورة الرقمية في الشمول المالي: التطور الدولي في عصر التكنولوجيا المالية

صاحب الدراسة: " Daniela Gabor, Sally Brooks "

تناولت هذه الدراسة أهمية الشمول المالي الرقمي المتزايد كوسيلة من وسائل التدخل التنموي المنظمة، والتي تتمثل في التعاون بين شبكات من مؤسسات الدولة، ومنظمات التنمية الدولية، والجهات الخيرية، وشركات التكنولوجيا المالية. تسهم التكنولوجيا المالية في إقامة وتوسيع واستثمار نظم بيئية رقمية تلقي بالبصمات وتعززها وتستغلها. تجمع الرؤية الشاملة "اعرف عميلك (KYC)" بين النظريات الاقتصادية السلوكية والخوارزميات التنبؤية لتعزيز عمليات الوصول إلى التمويل ورصدها. تضيف الثورة الرقمية طبقات جديدة للثقافات المالية لتحقيق الشمول المالي، وتقدم للدول فرصًا جديدة لتوسيع إدماج أشكال جديدة من التمويل، سواء كانت "قابلة للقراءة" على المستوى الوطني أو العالمي، وذلك عبر "تصنيف" الأسر الفقيرة في محركات الأصول المالية. (Gabor & Brooks, 2017)

الدراسة 04:

What do FinTechs actually do? A Taxonomy of FinTech Business Models

ماذا تفعل التكنولوجيا المالية في الواقع؟ تصنيف نماذج أعمال التكنولوجيا المالية

صاحب الدراسة: " Matthias Eickhoff, Jan Muntermann ,Timo Weinrich "

ركزت الدراسة على فهم الارتفاع الملحوظ في اهتمام التكنولوجيا المالية، حيث تمثل تحديًا للشركات الحالية في مجال الخدمات المالية، بما في ذلك النموذج المصرفي التقليدي. تعرّف شركات التكنولوجيا المالية (FinTechs) على أنها الشركات التي تجمع بين العناصر التكنولوجية والمالية في نماذج أعمالها. وفي السنوات الأخيرة، تم تطوير تصنيف للتكنولوجيا المالية ونماذج الأعمال المعتمدة على أسس نظرية موثقة تجريبيًا لتحديد عناصر نموذج الأعمال الأساسية وتعريفها.

استخدم الباحثون نهجًا قائمًا على التجميع لتحديد النماذج الأولية لنماذج الأعمال وعرض النتائج، وإعادة فحص الافتراضات التي تم اتخاذها أثناء تطوير التصنيف، والتحقق من صحة النتائج المقدمة. بناءً على الأفكار المستفادة، تم مناقشة الآثار المترتبة على الأبحاث والممارسات واتخاذ القرارات السياسية، بالإضافة إلى استكشاف اتجاهات البحث المستقبلية. (Eickhoff, Muntermann, & Weinrich, 2017)

الدراسة 05: "

Securing electronic transactions via payment gateways – a systematic review

تأمين المعاملات الالكترونية عبر بوابات الدفع – مراجعة منهجية "

صاحب الدراسة: " Burhan Ul Islam Khan and Others "

تركز هذه الدراسة على وسائل ضمان أمن ونجاح المدفوعات الإلكترونية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التجارة الإلكترونية. تسلط هذه الورقة الضوء أيضاً على الوظائف الأساسية والغرض والفوائد المرتبطة ببوابات الدفع إلى جانب مناقشة المتطلبات الأساسية لتأهيل بوابات الدفع كبوابات دفع قوية. يعد ذلك ضرورياً لمعالجة التبادلات النقدية المحلية والدولية التي ينفذها العملاء وترخيصها وتوجيهها بشكل آمن باستخدام قنوات التسليم البديلة المختلفة (ADCs) في هذا البحث، تمت دراسة بوابات الدفع الأكثر استخداماً، وتم إجراء مقارنتها وفقاً لمعايير مثل الأمان والتكلفة ودعم العملاء وما إلى ذلك. واستناداً إلى المعلومات المجمعة، تم تناول المخاوف الأمنية المتعلقة ببوابات الدفع تحتاج إلى التخفيف. تم تقديم العديد من التوصيات بعد تحليل القيود الأمنية في بنية بوابة الدفع للعملاء قبل قبول وسيلة الدفع هذه وأثناء استخدامها لمعاملاتهم عبر الإنترنت. (Burhan Ul Islam Khan, 2017, p. 245)

الدراسة 06:

A survey on FinTech

مسح على التكنولوجيا المالية

صاحب الدراسة: " Keke Gai, Meikang Qiu, Xiaotong Sun "

هدفت الدراسة إلى توليد استطلاع للتكنولوجيا المالية من خلال جمع واستعراض الإنجازات الحديثة، والتي تقدم إطاراً نظرياً للتكنولوجيا المالية. تم تلخيص خمسة جوانب تقنية ومشاركتها، تشمل الأمان والخصوصية وتقنيات البيانات والأجهزة والبنية التحتية والتطبيقات وإدارة النماذج الخدمية. تتمثل النتائج الرئيسية لهذا العمل في أسس تشكيل حلول التكنولوجيا المالية الفعالة، حيث أصبح مصطلح "FinTech" شائعاً يصف التقنيات الجديدة التي تتبناها مؤسسات الخدمات المالية، والتي تغطي نطاقاً واسعاً من التقنيات، بدءاً من أمان البيانات إلى تقديم الخدمات المالية. يشدد هذا المجال على الحاجة الملحة للوعي والتحديث بالتكنولوجيا المالية لكل من الأكاديميين والمحترفين. (Gai, Qiu, & Sun, 2018)

الدراسة 07: "

Fintech: Ecosystem, business models, investment decisions, and challenges

التكنولوجيا المالية: النظام البيئي، ونماذج الأعمال، وقرارات الاستثمار، والتحديات "

صاحب الدراسة: " In Lee, Yong Jae Shin "

أجرت الدراسة تحقيقاً في المجال المتنامي للتكنولوجيا المالية (Fintech) وتنوع النماذج والتقنيات المالية المتاحة لدعمها. تظهر Fintech في الأساس كقوة غير وسيطة، حيث تعتمد على التقنيات المبتكرة كدافع للتغيير. يتناول هذا الإطار عشر مجالات رئيسية في التكنولوجيا المالية، ويقدم تصنيفاً لأبحاث المجال ويقترح هيكلًا تعليمياً له. وتم أيضاً تحليل التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية. بشكل عام، تؤكد الدراسة على التقدم الهائل الذي تحقق في مجالات الحوسبة والرياضيات والإحصاء وعلم النفس والاقتصاد واللغويات والتشفير والبيانات الضخمة وواجهات الكمبيوتر، مما أدى إلى ثورة في مجال التكنولوجيا المالية. (Lee & Shin, 2018)

الدراسة 08:

**The Innovation Mechanisms of Fintech Start-Ups: Insights from SWIFT's
Innotribe Competition**

آليات الابتكار للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية: رؤى من مسابقة SWIFT's Innotribe "

صاحب الدراسة: " Daniel Gozman , Jonathan Liebenau, Jonathan Mangan "

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين الفهم لمشهد التكنولوجيا المالية العالمية من خلال تحليل شركات الابتكار التي شاركت في مسابقة SWIFT's Innotribe على مدى ثلاث سنوات. استخدم الباحثون التحليل العنقودي لتجميع 402 شركة تكنولوجيا مالية ناشئة، واختاروا حالات تمثيلية لخلق فهم أساسي لهيكل مشهد التكنولوجيا المالية. وجد الباحثون أن هناك ست مجموعات تلتقط مجموعة متنوعة من الشركات وأنشطتها. تبرز النتائج الرئيسية لهذا العمل في: تطوير مجموعات التكنولوجيا المالية لتصنيف الخدمات الأساسية والبنى التحتية للأعمال وتقنيات المكونات الأساسية، مما يميز مشهد التكنولوجيا المالية. كما قام الباحثون بتحليل كيفية تجميع شركات التكنولوجيا المالية للتكنولوجيات المختلفة لإعادة هيكلة وتنسيق تدفقات المعلومات المالية من خلال آليات تنافسية وتعاونية لنزع الوساطة، وتوسيع الوصول، والتمويل، والتهجين، والتخصيص. كما تم تحليل الاستراتيجيات ذات الصلة لخلق القيمة المرتبطة بالآليات التنافسية والتعاونية التي تم تحديدها بشكل جماعي. وعلاوة على ذلك، قدمت نتائج الدراسة رؤى جديدة في نوع ومجموعة الابتكارات والتقنيات الناشئة التي تعمل على تحويل صناعة الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم. (Gozman, Liebenau, و Ma, 2018)

الدراسة 09:

Understanding FinTech Start-Ups : A Taxonomy of Consumer-Oriented Service Offerings

فهم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية: تصنيف لعروض الخدمات الموجهة نحو المستهلك "

صاحب الدراسة: " **Henner Gimpel, Daniel Rau, Maximilian Röglinger** "

تقدم الدراسة تصنيفًا للخصائص غير الوظيفية، وركزت تحليلها على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي تستهدف المستهلكين. يتضمن التصنيف 15 بُعدًا منظمًا يعتمد على تفاعل المنظورات والبيانات وتحقيق الدخل. تم تحديد قابلية تطبيق التصنيف عن طريق تصنيف عروض 227 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتحديد النماذج الأصلية من خلال تحليل الكتلة. يُساهم التصنيف في توفير معرفة وصفية حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يمكن الباحثين والممارسين من تحليل عروض خدمات شركات FinTech الناشئة بشكل منظم، يواجه القطاع المالي تحولًا جذريًا، حيث يستفيد من التقنيات الرقمية لتقديم خدمات مبتكرة. تتمثل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في مجالات مثل إدارة الأصول والإقراض والتأمين. على الرغم من زيادة الاستثمارات، فإن فهم ظاهرة التكنولوجيا المالية منخفض في الرؤى النظرية. حتى الآن، تم التحقيق في عروض الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بشكل رئيسي من منظور وظيفي. ونظرًا لأن المنظور الوظيفي لا يكفي لفهم عروض الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بشكل كامل، فإن الدراسة تعكس الحاجة إلى اعتماد مناهج أكثر شمولًا لتقييم هذه الظاهرة المتطورة.. (Gimpel, Rau, & Röglinger, Understanding FinTech Start-Ups : A Taxonomy of Consumer-Oriented Service Offerings, 2018)

الدراسة 10:

To FinTech and Beyond

إلى التكنولوجيا المالية وما بعدها"

صاحب الدراسة: " **Itay Goldstein, Wei Jiang, G. Andrew Karolyi** "

حاولت الدراسة استكشاف مجال التكنولوجيا المالية وتأثيرها المستقبلي، حيث تعتبر هذه التكنولوجيا إدخالًا لتقنيات جديدة في قطاع الخدمات المالية، وتعتبر حاليًا محركًا لثورة في صناعة الخدمات المالية في عام 2017، أطلق فريق التحرير في مراجعة الدراسات المالية " Review of Financial Studies " مسابقة لتطوير مقترحات بحثية تركز على هذا الموضوع، مما أدى إلى مناقشة عدة مقترحات تتعلق بمجال التكنولوجيا المالية وتقديم تعليقات مفيدة لتوجيه البحوث المستقبلية في هذا المجال الناشئ. (Goldstein, Jiang, & Karolyi, 2019)

الدراسة 11: "

The emergence of the global fintech market: economic and technological determinants

ظهور سوق التكنولوجيا المالية العالمية: المحددات الاقتصادية والتكنولوجية "

صاحب الدراسة: " Christian Haddad, Lars Hornuf "

قامت الدراسة بتحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي تدفع رواد الأعمال نحو إنشاء مشاريع في مجال إعادة ابتكار التكنولوجيا المالية (fintech). أظهرت النتائج أن الدول تشهد زيادة في عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عندما يكون الاقتصاد متطورًا وتكون الاستثمارات الرأسمالية متاحة بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، يُظهر عدد خوادم الإنترنت الآمنة واشتراكات الهواتف المحمولة وتوافر القوى العاملة تأثيرًا إيجابيًا على تطوير هذا القطاع الجديد في السوق. كما يزداد عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في بلد ما عندما يصعب على الشركات الحصول على قروض. بشكل عام، تشير الأدلة إلى أن ظهور قطاع التكنولوجيا المالية لا يعتمد على الصدفة، بل يمكن أن تؤثر السياسات النشطة على نمو هذا القطاع الجديد. (Haddad & Hornuf, 2019)

الدراسة 12: "

The future of fintech

مستقبل التكنولوجيا المالية

صاحب الدراسة: " Sanjiv Ranjan Das "

قامت الدراسة بالتحقيق في المجال المتزايد للتكنولوجيا المالية (Fintech) وتنوع النماذج والتقنيات المالية المتاحة لدعمها. تبرز Fintech في الأساس كقوة غير وسيطة، حيث تعتمد على التقنيات المبتكرة كدافع للتغيير. يتناول هذا الإطار عشر مجالات رئيسية في التكنولوجيا المالية، ويقدم تصنيفًا لأبحاث المجال ويقترح هيكلًا تعليميًا له. كما تم تحليل التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية. بشكل عام، تؤكد الدراسة على التقدم الهائل الذي تحقق في مجالات الحوسبة والرياضيات والإحصاء وعلم النفس والاقتصاد واللغويات والتشفير والبيانات الضخمة وواجهات الكمبيوتر، مما أدى إلى ثورة في مجال التكنولوجيا المالية. (Das Sanjiv Ranjan, 2019)

الدراسة 13: "

Artificial Intelligence in FinTech: understanding robo-advisors adoption among customers

الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية: فهم تبني المستشارين الآليين بين العملاء"

صاحب الدراسة: " Daniel Belanche, Luis V. Casaló, Carlos Flavián "

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار عمل بحثي لتحسين فهم تبني المستشار الآلي لدى مجموعة متنوعة من العملاء المحتملين. وتوقعت الدراسة أن تكون المتغيرات الشخصية والاجتماعية الديموغرافية مثل الإلمام بالروبوتات، والعمر، والجنس، والبلد مهمة في تعديل العلاقات بين الأفراد والتكنولوجيا المالية المبنية على الذكاء الاصطناعي (AI)، والمعروفة بـ FinTech، تم استخدام بيانات من استطلاع عبر الإنترنت لـ 765 من المستخدمين المحتملين في أمريكا الشمالية وبريطانيا والبرتغال لتقييم خدمات المستشار الآلي، وذلك للتحقق من صحة المقاييس المستخدمة وتوفير بيانات لتحليلات هيكلية متعددة العينات.

أظهرت الدراسة أن مواقف المستهلكين تجاه المستشارين الآليين تتأثر بعوامل مثل المعرفة بالروبوتات والمعايير الشخصية، وهذه العوامل تعتبر محددات رئيسية لاعتماد المستشارين الآليين. كما أظهرت النتائج أن الفوائد المتوقعة والموقف تكون أكثر إيجابية بشكل طفيف للأشخاص الذين يمتلكون مستوى عالٍ من المعرفة بالروبوتات، في حين تكون المعايير الشخصية أكثر ملاءمة للأشخاص ذوي المعرفة المنخفضة بالروبوتات والعملاء في البلدان الأنجلو ساكسونية.

ويشير البحث إلى أهمية تصميم المستشارين الآليين بشكل يلبي احتياجات مجموعة واسعة من المستهلكين في قطاع البنوك والشركات المالية، مع مراعاة مستوى إلمام العميل بالروبوتات. كما قدمت الدراسة فهماً أعمق للدوافع والتأثيرات المتوسطة للمتغيرات الشخصية والاجتماعية الديموغرافية في عملية اعتماد التكنولوجيا. (Belanche, Casaló, & Flavián, 2019)

الدراسة 14:

Affordances, experimentation and actualization of FinTech: A blockchain implementation study

تكاليف وتجريب وتفعيل التكنولوجيا المالية: دراسة تنفيذ blockchain "

صاحب الدراسة: " Wenyu Derek Du, Shan L. Pan, Wenchi Ying "

حاولت الدراسة سد الفجوة في المعرفة التقنية المتعلقة بتقنية البلوكشين التي تقوم عليها عملة البيتكوين، والتي تُعتبر تقنية مالية ناشئة (فينتك) قادرة على تحقيق تأثيرات استراتيجية على المنظمات. نظرًا لطبيعتها الجديدة، هناك عدد قليل من الدراسات التي تركز على تطبيقات التكنولوجيا، بينما تناولت الدراسات المتاحة بشكل أساسي التأثيرات المحتملة لهذه التقنية، دون توضيح كيفية تنفيذها بشكل فعال في بيئة المنظمة وباستخدام نظرية تحمل التكاليف كإطار نظري، قامت الدراسة بتحليل دراسة حالة حول تطبيق تقنية البلوكشين في منظمة معينة بنجاح. من خلال تحديد ثلاثة مجالات محتملة لاستخدام التقنية في المنظمة ووضع نموذج عمل يهدف إلى تحقيق الفوائد منها، وضعت الدراسة إطارًا لعملية تطبيق البلوكشين بشكل فعال.

وفي إطار هذا النموذج، تم توسيع نظرية تحمل التكاليف بإضافة مرحلة تجريبية، حيث تم تحديد وتطوير حالات الاستخدام الخاصة بالبلوكشين داخل المنظمة، واختبارها من خلال عمليات التكيف المفاهيمي وتخفيف القيود، تقدم الدراسة مساهمات نظرية مهمة في الأدبيات المتعلقة بنظرية تحمل التكاليف وتقنية البلوكشين، وتنفيذ تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى دعم الممارسين في مجال تكنولوجيا المعلومات لتطبيق تقنية البلوكشين بشكل فعال واستخراج القيمة من استثماراتهم فيها. (Du, Pan, & Ying, 2019)

الدراسة 15: "

Financial technology and future banking companies: open banking

شركات التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية المستقبلية: الخدمات المصرفية المفتوحة "

صاحب الدراسة: " Besim Aksoy ، Doğuş Bilgel "

تناولت الدراسة داخل إطار مناقشة واجهات برمجة تطبيقات البنوك والبنية التحتية للقطاع المصرفي في تركيا، مع التركيز على الاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها شركات التكنولوجيا المالية في هذا السياق. وقد ساهمت هذه الاستراتيجيات في التطور التكنولوجي للمنتجات الجديدة التي تم تقييمها وتوفر للعملاء، تقوم أهداف تطوير المنتجات في قطاعي البنوك والتمويل بتشكيل عناصر هامة لأسواق المال العالمية وتدفع لتطوير تكنولوجيا جديدة تتعلق بهذه العملية. على سبيل المثال، نماذج شركة التداول المفتوح والتكنولوجيا المالية تعتبر منتجات رئيسية في أسواق المال العالمية، يؤثر التكيف مع هذه التطورات التكنولوجية على عمليات التنفيذ والتكيف لهذه المنتجات، وذلك باعتماده على البنية التحتية التكنولوجية للبلدان. في هذا السياق، يمكن استخدام خدمات البنية التحتية المختلفة، مثل واجهات برمجة تطبيقات البنوك، وفقاً للاستراتيجيات المشتركة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية، لتحسين المنتجات الجديدة وتطويرها بشكل فعال. (Bilgel & Aksoy, 2019, pp. 1097-1105)

الدراسة 16:

Le système de paiement par carte inter bancaire, moyen d'innover et

" d'améliorer la qualité des services financiers

نظام الدفع بالبطاقات بين البنوك، وسيلة لابتكار وتحسين جودة الخدمات المالية "

صاحب الدراسة: " Bakhouche Hayet, Smai Ali "

تناولت الدراسة نظام الدفع بواسطة البطاقات كوسيلة للابتكار وتحسين جودة الخدمات المالية، وقامت بتقديم تجربة البنك الوطني الجزائري في هذا المجال. فقد كان نظام الدفع بالبطاقة فعالاً في الجزائر منذ عام 2006، وقامت السلطات النقدية والبنوك بجهود كبيرة لتنفيذ هذا النظام بشكل فعال. (Ali & Hayet, 2019, pp. 1-11)

الدراسة 17: "

How Valuable Is FinTech Innovation

ما مدى قيمة ابتكار التكنولوجيا المالية "

صاحب الدراسة: " **Mark A. Chen, Qinxi Wu, Baozhong Yang** "

حاولت الدراسة تقديم أدلة شاملة على حدوث وقيمة الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. باستخدام بيانات إيداعات براءات الاختراع منذ عام 2003 حتى عام 2017، واستخدام تقنيات التعلم الآلي لتحليل وتصنيف الابتكارات حسب التقنيات الأساسية التي تتضمنها. كشفت الدراسة عن أن معظم الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية تحمل قيمة كبيرة للمبتكرين، وأن تقنية البلوكتشين (Blockchain) تتمتع بقيمة خاصة. بالنسبة للقطاع المالي عموماً، فإن تقنيات مثل إنترنت الأشياء (IoT) وتقديم المشورة الروبوتية والبلوكتشين تُعتبر الأكثر قيمة من بين أنواع الابتكارات. وتؤثر الابتكارات بشكل سلبي على الصناعات المالية عندما تتضمن تقنيات تخريبية من الشركات الناشئة غير المالية، لكن يمكن لقادة السوق الذين يستثمرون بكثافة في الابتكارات الخاصة بهم تجنب الكثير من هذه التأثيرات السلبية. (Chen, Wu, & Yang, 2019)

الدراسة 18:

Consumer-Lending Discrimination in the FinTech Era

التمييز في إقراض المستهلك في عصر التكنولوجيا المالية "

صاحب الدراسة: " **Robert P. Bartlett, Adair Morse, Nancy Wallace** "

قدمت الدراسة تفسيراً عملياً للدفاع المشروع عن ضرورة محاكمة ومعالجة التمييز الإحصائي في عمليات الإقراض، سواء كان ذلك في القرارات المباشرة أو في تقديرات النقاط الائتمانية. استخدم الباحثون تعريفاً مقدماً من فاني ماي وفريدي ماك لتسعير مخاطر الائتمان الرهن العقاري لتقدير مدى التمييز العنصري الإثني في سوق الإقراض الاستهلاكي الكبير. وتبين للباحثين أن المقرضين يفرضون رسوماً إضافية على المقرضين اللاتينيين الأمريكيين والأفارقة بمعدلات مختلفة، مما يؤدي إلى تكاليف إضافية بالملايين من الدولارات سنوياً. أظهرت خوارزميات FinTech أيضاً تمييزاً، ولكن بنسبة أقل بنسبة 40٪ من المقرضين الذين يتعاملون وجهاً لوجه. ورغم أن هذا التسعير الاستراتيجي ليس غير قانوني بحد ذاته، إلا أنه لا يمكن أن يؤدي إلى التمييز بموجب القانون. كما أشارت الدراسة إلى أن إزالة التفاعلات وجهاً لوجه يمكن أن تقلل من التمييز. كما بينت الدراسة أنه تم رفض ملايين الطلبات للأقليات بسبب التمييز، ولكن لم يتم تمييز FinTechs في الموافقة على القروض. (Bartlett, Morse, & Wallac, 2019)

الدراسة 19:

Digital Marketplace and FinTech to Support Agriculture Sustainability

السوق الرقمي والتكنولوجيا المالية لدعم الاستدامة الزراعية"

صاحب الدراسة: " Muhammad Anshari, Mohammad Nabil ,

"Almunawar Mahani Hamdan

تقدم الدراسة اقتراحًا لإنشاء سوق رقمية مُبنية على نموذج مشاركة تمويلي ونظام دفع مدعوم بتقنيات التمويل التكنولوجي (FinTech)، بهدف دعم استدامة الزراعة. يرتبط هذا النموذج بجميع الجهات المعنية، مثل المزارعين وملاك الأراضي والمستثمرين والمستهلكين، عبر منصة تعزز الشفافية والتمكين والمشاركة العامة في مجال الزراعة. تلعب الزراعة دوراً حيوياً في تأمين الغذاء وضمان استدامة الحياة في جميع البلدان، ولكن التحديات المتمثلة في نقص التمويل والقنوات الضيقة للتوزيع تعتبر عائقاً رئيسياً أمام المزارعين لتحقيق الاستدامة المطلوبة. يمكن تعزيز استدامة الزراعة من خلال ابتكار خدمات مثل التكنولوجيا المالية (FinTech) والسوق الرقمية. تسهم التكنولوجيا المالية في توفير طرق ملائمة للمزارعين للحصول على التمويل من خلال التمويل المشترك ونظام الدفع الرقمي، مما يُعزز من استدامة عملياتهم. وبالتالي، يمكن أن تكون السوق الرقمية بمثابة منصة لتكامل تقنيات التمويل التكنولوجي في البيئة الزراعية بشكل أوسع وأكثر فعالية. (Anshari, Almunawar, & Hamdan, 2019)

الدراسة 20:

Unearthing antecedents to financial inclusion through FinTech innovations

اكتشاف السوابق في الشمول المالي من خلال ابتكارات التكنولوجيا المالية "

صاحب الدراسة: " Prince Kwame Senyo, Ellis L.C. Osabutey "

أشارت الدراسة إلى أن فهم الخلفيات والتجارب السابقة لاستخدام الابتكارات في التكنولوجيا المالية يمكن أن يساهم في تعزيز الشمول المالي. يمثل استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول، كتكنولوجيا مالية مبتكرة، وسيلة لتمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية من خلال أجهزتهم المحمولة، وذلك بخلاف الأساليب التقليدية للتعامل مع البنوك. ورغم أن الابتكارات في التكنولوجيا المالية تُعتبر عادةً محفزاً لتعميق الشمول المالي، إلا أن قبولها واستخدامها لا يزال محدوداً. حتى الآن، لم يتم فهم بشكل كامل العوامل التكنولوجية والسلوكية التي تؤثر على سلوك المستخدمين تجاه هذه التقنيات المالية، تمت دراسة هذا الجانب بشكل موحد باعتماد نظرية القبول والاستخدام للتكنولوجيا 2 (UTAUT2) ونظرية الاحتمال. واستناداً إلى بيانات استبيان جمعت من 294 مشاركاً، تم تحليلها باستخدام تقنية نمذجة المعادلة الهيكلية ذات المربعات الصغرى. أظهرت النتائج أن الأداء المتوقع والجهد المتوقع لهما يتصلان بشكل كبير بتقديم خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول. وعلى الرغم من ذلك، فإن قيمة السعر، والدافع الشخصي، والتأثير الاجتماعي، والمخاطر المتوقعة لا تؤثر على نية واستخدام خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، على عكس التوقعات السائدة. إلى جانب ذلك، قدمت الدراسة مساهمات نظرية هامة وأثراً عملياً وسياسياً في تعزيز الشمول المالي. (Senyo & Osabutey, 2020)

الدراسة 21:

Augmenting Banking and FinTech with Intelligent Internet of Things Technology

زيادة الأعمال المصرفية والتكنولوجيا المالية باستخدام تقنية إنترنت الأشياء الذكية "

صاحب الدراسة: " Nisha Arora, Pankaj Deep Kaur "

حاولت الدراسة استعراض زيادة الأعمال المصرفية والتكنولوجيا المالية من خلال استخدام تقنية إنترنت الأشياء الذكية. تلعب البنوك والمؤسسات المالية دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد، ورغم التباطؤ في تبني تقنية إنترنت الأشياء، إلا أنها تمتلك القدرة على أحداث تحول جذري في الخدمات المالية من خلال تمكين فهم أعمق للاتجاهات الاقتصادية وتفضيلات العملاء، وتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم في الوقت الفعلي، يُعزز دمج الذكاء الاصطناعي في إنترنت الأشياء أداء الأجهزة من خلال تحليل المعلومات واستخراج المعرفة، مما يجعلها أكثر ذكاءً.

وتحتاج التكنولوجيا المالية إلى دمج إنترنت الأشياء الذكية لتحسين خدمات العملاء، واكتساب رؤية أعمق حول العملاء، وتحسين الكفاءة، قدمت الدراسة هيكلًا مفاهيميًا يركز على السحابة الإلكترونية لإنترنت الأشياء الذكية في قطاع الخدمات المصرفية والمالية. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم دراسة حالة عن تطبيق إنترنت الأشياء الذكية في قروض السيارات. (Arorar & Kau, 2020)

الدراسة 22:

Sustainability, FinTech and Financial Inclusion

الاستدامة والتكنولوجيا المالية والشمول المالي "

صاحب الدراسة: " Douglas W. Arner, Ross P. Buckley, Robin Veidt "

أشارت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية (FinTech) تُعتبر العامل الرئيسي في تعزيز الشمول المالي، الذي يعد بدوره أساساً للتنمية المستدامة المتوازنة، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). يمكن تحقيق الإمكانيات الكاملة للتكنولوجيا المالية في دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال تبني نهج تدريجي لتطوير البنية التحتية الأساسية لدعم التحول المالي الرقمي. تقوم هذه الاستراتيجية على أربعة ركائز أساسية.

الركيزة الأولى تتطلب بناء هوية رقمية قوية، وفتح حسابات بسيطة، وأنظمة التعرف على العملاء الإلكترونية. وتُدعم هذه الركيزة بالركيزة الثانية التي تشمل أنظمة الدفع الإلكترونية المفتوحة القابلة للتشغيل البيئي تُشكل الركيزة الثالثة استخدام البنية التحتية المتاحة للركيبتين الأولى والثانية لدعم التزويد الإلكتروني للخدمات والمدفوعات الحكومية أما الركيزة الرابعة، فتتمثل في تصميم الأسواق والأنظمة المالية الرقمية، التي تسهم في تعزيز وصول أوسع إلى التمويل والاستثمار، يُعتبر تنفيذ هذه الركائز الأربع رحلة أساسية لأي اقتصاد، حيث تسهم في دمج التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة المتوازنة. (Arner, Buckley, & Veidt, 2020)

الدراسة 23: "

Islamic FinTech Insights and Solutions

التكنولوجيا المالية الإسلامية "

صاحب الدراسة: " Mohd Ma'Sum Billah "

يقوم صاحب الدراسة في دراسته باستكشاف التكنولوجيا المالية من منظور الشريعة الإسلامية والشركات، وينظر إليها كظاهرة عالمية، بالإضافة إلى تقديم تحليل لنموذج الشريعة للتكنولوجيا المالية. يقدم الدراسة أيضًا تحليلًا SWOT، ويوضح الممارسات التقليدية من خلال دراسة الفرص والتحديات وحلول التكافل التي توفرها التقنية المالية الإسلامية، بما يشمل المعايير والأطر التنظيمية. (Billah, 2021, pp. 01-450)

الدراسة 24:

Financial Mathematics and Fintech

الرياضيات المالية والتكنولوجيا المالية "

صاحب الدراسة: " Zhiyong Zheng, Jianqing Fan, Alan Peng "

تناولت الدراسة تطورات ناشئة في النظرية الرياضية المتعلقة بالأبحاث المالية والتطبيقية من مختلف الزوايا. قدمت التكنولوجيا المالية مجموعة من الدراسات والمقالات المساهمة التي تركز على استكشاف الرياضيات المالية بشكل عميق، مثل الرياضيات التطبيقية والإحصاء والتحسين والحساب العلمي، بالإضافة إلى تطبيقات التكنولوجيا المالية مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا سلسلة الكتل والحوسبة السحابية والبيانات الضخمة، تتميز هذه السلسلة بفهم شامل وتطبيق عملي للرياضيات المالية والتكنولوجيا المالية، وتشمل تطبيقات متقدمة في البرامج والشركات العملية. تعزز هذه السلسلة تبادل المعرفة بين النظرية الناشئة والتكنولوجيا في مجال الرياضيات المالية والتكنولوجيا المالية، سواء في الأوساط الأكاديمية أو بين الممارسين في المجال المالي، تهدف هذه الدراسة إلى توفير تقدير موضوعي للتطورات الحالية في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر وكيفية تطبيقها في مجال التمويل، والمساهمة في توفير مصادر قيمة للجمهور الأكاديمي والمالي والحكومي المتعلق بالتمويل، ولأي شخص يسعى لتعزيز معرفته في مجالات الرياضيات المالية والتكنولوجيا المالية. (Fan, Zheng, و Peng, 2021).

الدراسة 25: "

GUARANTEE OF LEGAL PROTECTION IN CROSS-BORDER ELECTRONIC TRANSACTIONS

ضمان الحماية القانونية في المعاملات الإلكترونية عبر الحدود "

صاحب الدراسة: " Bernard Nainggolan and Others "

تهدف هذه الدراسة إلى أن التعقيد القانوني المرتبط بحماية المستهلك، والفوارق التكنولوجية، والاختلال التنظيمي على المستويين الوطني والدولي يخلق تحديات كبيرة في إندونيسيا، وعلى الرغم من وجود قوانين تنظم المعاملات الإلكترونية، يواجه التنفيذ قيوداً، لا سيما فيما يتعلق بعدم اليقين القانوني ونقص الوعي

توصلت الدراسة إلى ضرورة بذل جهود شاملة، بما في ذلك التحديثات القانونية التفصيلية، وزيادة قدرة الموارد البشرية، وتعزيز الوعي القانوني للمستهلك. يمكن أن يكون أساس هذه الاستنتاجات بمثابة أساس للحكومة والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين لتطوير استراتيجيات فعالة وشاملة لضمان سير المعاملات الإلكترونية عبر الحدود بشكل عادل وآمن ومسؤول لجميع الأطراف المعنية. يعد هذا الأساس أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من المخاطر ونقاط الضعف التي قد تنشأ داخل هذا النظام البيئي وتزايد تعقيدات التجارة الإلكترونية (Bernard Nainggolan, 2023, p. 1)

الدراسة 26: "

THE EFFECT OF ELECTRONIC MONEY TRANSACTIONS ON HOUSEHOLD CONSUMPTION

تأثير المعاملات المالية الإلكترونية على الاستهلاك المنزلي "

صاحب الدراسة: " Gigih Prihantono, Afif Kusnul Kholifah "

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة وتحديد تأثير حجم المعاملات النقدية الإلكترونية على الاستهلاك المنزلي في إندونيسيا وماليزيا وتاييلاند وسنغافورة من عام 2012 إلى عام 2019

حيث توصلت الدراسة إلى أن إندونيسيا وماليزيا وتاييلاند وسنغافورة لديهم علاقة إيجابية كبيرة بين حجم التعاملات المالية الإلكترونية والاستهلاك المنزلي. يشير ذلك إلى أن لدى المستهلكين ثقة بالفعل في نظام معاملات الدفع غير النقدي وخاصة النقود الإلكترونية، ويشعرون أن استخدامها أكثر كفاءة وسرعة وأماناً. (Gigih Prihantono, 2023, p. 157)

الدراسة 27: "

Electronic form of transactions :Issues of legal regulation (ترجمة من الروسية)

الشكل الإلكتروني للمعاملات: قضايا التنظيم القانوني "

صاحب الدراسة: " Roman.I.Shugaev "

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة السمات الأساسية والبحث عن النموذج الأمثل لتنظيم الشكل الإلكتروني للمعاملات مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب الأجنبية والتطورات النظرية والممارسة القضائية، وتفسير الزيادة في عدد المعاملات في شكل إلكتروني والتي تتطلب التنظيم القانوني المناسب وممارسة إنفاذ القانون. وكذا مبادئ التنظيم القانوني المعترف بها دوليًا للشكل الإلكتروني للمعاملات (عدم التمييز والحياد التكنولوجي والتكافؤ الوظيفي) وتنفيذها في القانون الروسي والأجنبي، وكذلك تقديم تفسير مثالي لمتطلبات القانون المدني للاتحاد الروسي فيما يتعلق بإعادة إنتاج محتوى المعاملة الإلكترونية على وسيلة ملموسة دون تغيير.

توصلت الدراسة إلى ارتكاز تنظيم المعاملات الإلكترونية على مبادئ عدم التمييز والحياد التكنولوجي والتكافؤ الوظيفي، ولا ينبغي لهذه الضرورات أن تكون لها أهمية نظرية فحسب، بل ينبغي أن تكون لها أهمية عملية أيضا.

الطريقة المستقلة لاستنتاجها لا يمكن الدفاع عنها ولها قيمة عملية مشكوك فيها إلى حد ما

إن التوقيع الرقمي الإلكتروني المؤهل، كقاعدة عامة، ليس إلزاميا يعتبر متطلبات النموذج مستوفاة إذا تم استخدام أي طريقة تسمح للشخص بالتعرف بشكل موثوق على الشخص الذي عبر عن إرادته.

عند تحديد ما إذا كانت الطريقة المستخدمة، في أي حالة معينة، تسمح بتحديد هوية صاحب التعبير عن الإرادة، يجب أن تؤخذ

في الاعتبار مختلف العوامل القانونية والتقنية والتجارية. (Roman.I.Shugaev, 2023, p. 40)

الدراسة 28: "

LEGAL PROTECTION FOR CONSUMERS IN ELECTRONIC TRANSACTIONS

الحماية القانونية للمستهلكين في المعاملات الإلكترونية "

صاحب الدراسة: " Manuel Lambi, Carina Budi Siswani "

تبين هذه الدراسة كيف يوفر تطور معاملات التجارة الإلكترونية فرصًا وتحديات للمستهلكين وكيف يمكنهم الحصول بسهولة وسرعة على السلع أو الخدمات التي يحتاجون إليها بالإضافة إلى التحدي الذي يواجه المستهلكين وهو خطر الاحتيال أو انتهاك حقوق المستهلك في معاملات التجارة الإلكترونية في إندونيسيا

توصلت الدراسة إلى تنظم الحماية القانونية للمستهلكين في المعاملات الإلكترونية من خلال عدة قوانين، وهي القانون رقم 8 لسنة 1999 بشأن حماية المستهلك، والقانون رقم 7 لسنة 2014 بشأن التجارة، والقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن التعديلات.

ومن الناحية العملية، يتم تنفيذ هذه القوانين من خلال آليات مختلفة تشمل عدة جوانب رئيسية:

أولاً، التنفيذ من خلال وضع لوائح محددة تحكم بشكل معقد حقوق والتزامات المستهلكين في سياق المعاملات الإلكترونية

ثانياً، يعد إنفاذ القانون جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ هذه القوانين. وبمشاركة وكالات إنفاذ القانون، تتخذ الحكومة إجراءات حاسمة ضد انتهاكات حقوق المستهلك في المعاملات الإلكترونية، ويشمل ذلك العقوبات والإجراءات القانونية ضد الشركات التي تنتهك أحكام حماية المستهلك، مما يخلق تأثيراً رادعاً ويشجع على الامتثال.

ثالثاً، تصبح زيادة وعي المستهلك محورا حاسما في تنفيذ الحماية القانونية، مع تنفيذ برامج تعليمية ومعلوماتية مختلفة لتزويد المستهلكين بفهم أفضل لحقوقهم، والمخاطر المحتملة، وطرق حماية أنفسهم في المعاملات الإلكترونية. (Manuel Lambi, 2024, p. 243)

المطلب الثالث: بيان الاستفادة من الدراسات السابقة.

تم الاستظهار والاستنتاج بين العديد من نقاط التشابه والاختلافات من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة والمتمثلة في التكنولوجيا المالية والمعاملات الإلكترونية حيث تمت الاستفادة منها في بناء الدراسة الحالية وفق ما يلي:

من حيث العينة والمجتمع

تكون مجتمع الدراسة من عاملين ومتعاملي المؤسسات المالية محل الدراسة والمتمثلة في المؤسسات التالية:

➤ مصرف السلام - الجزائر. Alsalam Bank Alger

➤ البنك الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque)

➤ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

➤ بريد الجزائر Algérie Poste

➤ البنك الوطني الجزائري BNA

بلغ حجم العينة في الدراسة الحالية (332) مفردة بخلاف الدراسات السابقة الذكر، كعينة مثلى للقيام بالدراسة واستظهار نتائجها.

من حيث المنهج

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي حيث تشابهت كوصف للدراسة مع العديد من الدراسات السابقة من ناحية الجانب النظري والمفاهيمي وكذلك تحليلاً في الجانب الميداني التطبيقي.

من حيث الأداة

باستخدامها الاستبيان بشقيه الورقي والإلكتروني كأداة للدراسة تشابهت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة واختلفت عن الأخرى في سبيل إنجاز الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي والمتمثل في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

للهدف من حيث الهدف

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة التكنولوجيا المالية كآلية لتطوير المعاملات الإلكترونية في المؤسسات المالية الجزائرية لدى المؤسسات المالية الجزائرية

للهدف من حيث المتغيرات الخاضعة للبحث

تطرقَت الدراسة الحالية إلى متغيرين أساسيين وهما التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل والمتغير التابع المتمثل في المعاملات الإلكترونية.

للهدف من حيث بيئة الدراسة

تم إسقاط الدراسة كإطار زمني ممتد منذ 2021/11/07 لغاية 2023/12/17، على مجموعة من المؤسسات المالية الجزائرية.

للبيان الاستفادة

في حين تمت الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

← اختيار أبعاد ومحددات متغيرات الدراسة.

← اختيار العينة المناسبة للدراسة.

← اختيار المنهج المناسب للدراسة.

← صياغة فكرة وموضوع الدراسة وآفاق البحث فيها.

← بناء الاستبيان وصياغة الفقرات وتطويرها.

← اختيار الأداة المناسبة للدراسة وتحديدها.

← تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفاهيم التكنولوجيا المالية وأهميتها واطارها القانوني وفرصها ومخاطرها، وأيضاً الأدبيات النظرية للمعاملات الإلكترونية من خلال التحدث على الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية وأنواعها وكذا إجراءات سير المعاملات التجارية الإلكترونية، وقد توصلنا إلى كون التكنولوجيا المالية (FinTech) مصطلح واسع يشير إلى استخدام التكنولوجيا لتقديم الخدمات المالية، وتعتبر عاملاً رئيسياً في تطوير المعاملات الإلكترونية، حيث تُشمل وتقدم التكنولوجيا المالية للشركات والأفراد مجموعة واسعة من الحلول المبتكرة، والتي من شأنها تُسهل وتُسرع عملية إتمام المعاملات المالية وتعزيز أمان هذه المعاملات، وتُوسع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتُقلل من تكاليفها مثل خدمات الدفع عبر الإنترنت، والتطبيقات المصرفية، والمحافظ الإلكترونية، ومنصات الاستثمار، وخدمات الإقراض. وفي الأخير قد تم التطرق إلى الدراسات السابقة بنوعها العربية والأجنبية والتي تناولت كل من متغيري الدراسة.

الفصل الثاني

...

الدراسة التطبيقية الميدانية

تمهيد الفصل الثاني

بعد استكشاف أهم المفاهيم المرتبطة بالإطار النظري لمتغيرات الدراسة، يهدف هذا الفصل التطبيقي إلى تحليل كيفية تطبيق ما تم دراسته نظرياً على واقع ميدان الدراسة، الذي يتمثل في المتعاملين والعاملين في المؤسسات المالية. سنسعى خلال هذا الفصل إلى تحقيق الغاية الأساسية للدراسة من خلال فهم كيفية تأثير المتغيرات المحددة نظرياً على سلوك وأداء المتعاملين في السوق المالية.

بعد أن تم التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري لمتغيرات الدراسة، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم دراسته نظرياً على ميدان الدراسة والمتمثل في معرفة الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الالكترونية لدى مؤسسات المالية

في هذا الفصل، سيتم وصف أفراد مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى توضيح نموذج الدراسة والأدوات المستخدمة، بما في ذلك طرق تصميمها وإعدادها، وكذلك ثباتها وصدقها، سيتم تفصيل الإجراءات المعتمدة في تقنين أدوات الدراسة وتنفيذها، بالإضافة إلى التحليلات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وفحص فرضيات الدراسة، وفي النهاية سيتم تقديم الاستنتاجات والتوصيات التي استخلصت بناءً على نتائج الدراسة.


المبحث الأول: الإسقاط المنهجي وإجراءات الدراسة

فيما يأتي سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المؤسسات محل الدراسة والتحليل الإحصائي للدراسة


المطلب الأول: مدخل عام للمؤسسات محل الدراسة

* مجتمع الدراسة


يتمثل حجم المجتمع المبحوث في جميع الأفراد العاملين في المؤسسات والمؤسسات المالية محل الدراسة، وتم اختيار مجموعة من الهيئات والمؤسسات المالية كعينة للدراسة وهي كالآتي:

مصرف السلام - الجزائر.  Alsalam Bank Alger

البنك الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque) 

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 

بريد الجزائر Algérie Poste 

البنك الوطني الجزائري BNA 

المؤسسة 01 مصرف السلام - الجزائر. Alsalam Bank Alger

1.1 نبذة تعريفية لمصرف السلام - الجزائر:

بنك شمولي يعمل بموجب القانون الجزائري ويلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات. ونتيجة للتعاون الجزائري الخليجي، تم الاعتراف بالبنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، وقد بدأ أنشطته بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

يعمل مصرف السلام - الجزائر وفق استراتيجية واضحة تلي متطلبات التنمية الاقتصادية لكافة المرافق الهامة في الجزائر، مقدما خدمات مصرفية حديثة مستمدة من المبادئ والقيم الحقيقية التي أرساها الشعب الجزائري، من أجل تلبية متطلبات احتياجات السوق والتجار والمستثمرين، باعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء، وتشرف على معاملاته هيئة شرعية مكونة من كبار العلماء في مجالات الشريعة والاقتصاد الإسلامي. وتتمثل رؤيته في أن يصبح رائداً في القطاع المصرفي العالمي من خلال التوافق مع مفاهيم الشريعة الإسلامية وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف. (مصرف السلام - الجزائر ، 2024)

2.1 قيم مصرف السلام - الجزائر:

- ❖ التواصل: التواصل الداخلي الخارجي من أهم أولويات المصرف، لإدراكه أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة للعملاء.
- ❖ الالتزام: الشعور بالمسؤولية والعمل على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمتنطرة من قبل المتعاملين والزلاء.

❖ التميز: تبني التميز كثقافة جماعية وفردية مع السعي لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما يقوم به من أعمال كدافع لتحقيق أهداف المصرف.

3.1 منتجات المصرف:

صاغت الصيرفة المعاصرة مجموعة المنتجات والخدمات المبتكرة وقد اقترحتها مصرف السلام - الجزائر وحرص على حسن تقديمها.

1.3.1 عمليات التمويل:

مصرف السلام - الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات العملاء في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها (مصرف السلام - الجزائر ، 2024):

- ✓ المشاركة؛
- ✓ المراجعة؛
- ✓ الإجارة؛
- ✓ السلم؛
- ✓ الإصناع؛
- ✓ البيع بالتقسيط؛
- ✓ المضاربة؛
- ✓ البيع الآجل؛ الخ...

2.3.1 الاستثمار والادخار:

لتنمية رأس المال واستثمار فائض السيولة يقترح مصرف السلام - الجزائر حلول آمنة من خلال:

- فتح دفتر التوفير (أمنيتي)؛
- حسابات الاستثمار؛
- بطاقة التوفير (أمنيتي)؛
- اكتتاب سندات الاستثمار، الخ...

3.3.1 الخدمات:

مجموعة خدمات سريعة وفعّالة يضعها مصرف السلام - الجزائر للمتعاملين من خلال:

- بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة "؛
- ماكينات الصراف الآلي؛
- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛
- بطاقات السلام فيزا الدولية؛
- خدمة "موبايل بنكنغ"؛

- ماكينات الدفع الآلي؛
- خدمة مايل سويفت " سويفتي "؛
- خزانات الأمانات " أمان "؛
- خدمة الدفع عبر الانترنت "E-Amina"؛
- الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر "، ... الخ

4.3.1 التجارة الخارجية:

يقترح مصرف السلام - الجزائر على المتعاملين خدمات سريعة وفعالة بما يضمن تنفيذ تعاملاتهم التجارية الدولية دون تأخير من خلال:

- التعهدات وخطابات الضمان البنكية؛
- وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية.

المؤسسة 02 البنك الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque)

1.2 نبذة تعريفية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط " CNEP-Banque "

تم تأسيس البنك الوطني للتوفير والاحتياط في عام 1964، وعلى المستوى المالي يواصل CNEP-Banque في تأكيد مكانته ليس كبنك لتمويل السكن فقط، وإنما أيضًا كبنك شامل، حديث وعصري في خدمة المواطن وأكثر قربا من الجزائريين. على مدى قرابة أكثر من نصف قرن من التواجد نجح CNEP-Banque في التكيف مع مختلف التحولات وعمليات إعادة الهيكلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري وهذا المسار المتميز زاد من تعزيز أسس النمو المتوازن مع متطلبات عصرنة وتحرير القطاع المصرفي وضمان تمتع CNEP-Banque بالشهرة والقدرة التنافسية وثقة ملايين من عملائه وزبائنه. (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، 2024)

2.2 تطور البنك الوطني للتوفير والاحتياط : منذ نشأة البنك شهد مجموعة من التطورات عبر الزمن هي كالتالي:

- 1971: تأسيس ادخار السكن
- 1980: تمويل برامج الترقية العقارية
- 1997: تغيير الوضع CNEP (Caisse d'Epargne) يصبح بنكا عالميا CNEP-Banque
- 1998: انطلاق الائتمان الاستهلاكي
- 2005: إعادة التموضع الاستراتيجي لبنك CNEP-Banque على التمويل العقاري
- 2008: إطلاق التأمين البنكي Banc assurance
- 2011: إعادة التنظيم الاستراتيجي لـ CNEP-Banque ترخيص تمويل الشركات
- 2013: إضفاء الطابع المادي على حساب التوفير (رقمنة الدفتر) وإطلاق بطاقة التوفير

- 2015: إطلاق حساب (الادخار دون فائدة) التوفير غير المسدد (رسمالي - RASMALI)
- 2016: افتتاح أول وكالة آلية للخطابي (مركز الجزائر)
- 2018: زيادة تقدر بـ 14 إلى 46 مليار دينار جزائري من رأس مال البنك CNEP-Banque
- 2020: إطلاق التمويل الاسلامي وافتتاح أول وكالة مخصصة للصيرفة الاسلامية وكذا عدة شبائيك من خلال مختلف شبكات البنك الوطني للتوفير والاحتياط - بنك
- 2022: إطلاق تطبيق الهاتف Cnep-connect
- 2023: إطلاق قروض الاستهلاك

الشكل 06: التطور التاريخي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط



المصدر: (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، 2024)

3.2 قيم البنك الوطني للتوفير والاحتياط:

بناءً على قيم البنك الوطني للتوفير والاحتياط الأساسية استطاع تكوين علاقة شراكة مع جميع عملائه وأصحاب المصلحة. لقد شكّلت هذه القيم من خلال التحلي بالقدوة الحسنة وتحديد سلوك كل من موظفيه ورسم مسار مستقبلي بحيث تعكس في رؤية البنك الوطني للتوفير والاحتياط وإستراتيجيته وسياساته وإجراءاته.

وقد ساهم بشكل واع ومستمر في نقل الصورة الإيجابية له وتعزيز وحدته وأدائه والقدرة التنافسية والاستدامة من خلال تطبيق قيمه، والمتمثلة في التالي:

← المسؤولية

← الثقة

← المهارات

← الفاعلية

← الالتزام

4.2 إحصائيات البنك الوطني للتوفير والاحتياط

للـ 219 وكالة

للـ 4147 متعاون

للـ 9، 023، 197 حسابات عملاء

للـ 15 قسم للشبكات التجارية

- لـ 200 جهاز صراف آلي
- لـ 47 كاونتر للتمويل الإسلامي
- لـ 16 وكالات تلقائية
- لـ تم تسويق أكثر من 300.000 عقد تأمين

6.3 النتائج المالية في 31 ديسمبر 2020

- لـ النتيجة التشغيلية 4268 (RE) دينار جزائري.
- لـ النتيجة الصافية 3.596 مليون دج.
- لـ نتيجة التشغيل الإجمالية 22.405 مليون دج.
- لـ صافي المنتج المصرفي 37362 مليون دينار.

7.3 النتائج التجارية في 31 ديسمبر 2020

- لـ إجمالي الميزانية العمومية 1,568,379 مليون دينار جزائري.
- لـ إجمالي موارد العملاء التراكمية: 1,320,786 مليون دج.
- لـ وظائف العملاء 1,187,705 مليون دينار جزائري.
- لـ القروض العقارية غير المسددة 493.179 مليار دينار جزائري.
- لـ قروض التطوير القائمة 253,646 مليون دينار جزائري.
- لـ قروض الأعمال القائمة 799,435 مليون دينار جزائري.
- لـ اعتمادات أخرى معلقة 5,081 مليون دينار جزائري.

الشكل 07: إحصائيات البنك الوطني للتوفير والاحتياط



المصدر: (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، 2024)

المؤسسة 03 بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "

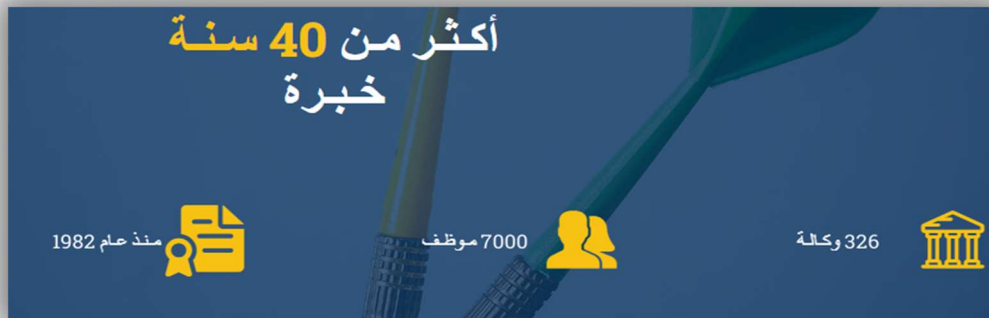
1.3 نبذة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "

كونه بنك شامل وجواري، يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR-Banque" مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها في 13 مارس 1982. كما أنها تعتبر، من حيث الشكل القانوني، بمثابة شركة ذات أسهم.

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"، منذ نحو أربعين سنة، على تدعيم تنمية إقليمه ومشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات، وهي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعماً لتنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستواه.

يوجد بنك "BADR" أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و39 مجمع استغلال جهوي موزعة عبر التراب الوطني؛ بالإضافة إلى نظام معلومات جديد لمزيد من الأمان، السهولة، الفعالية والسرعة وكل هذا من أجل تحقيق رضا الزبائن بأكثر قدر ممكن. (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

الشكل 08: نبذة تعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "



المصدر: (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

2.3 منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقدم البنك عدة خدمات ومنتجات تقليدية وحديثة وهذا لتحقيق رضا الزبائن بكل مستوياتهم وبأخذ حاجاتهم ورغباتهم (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2024).

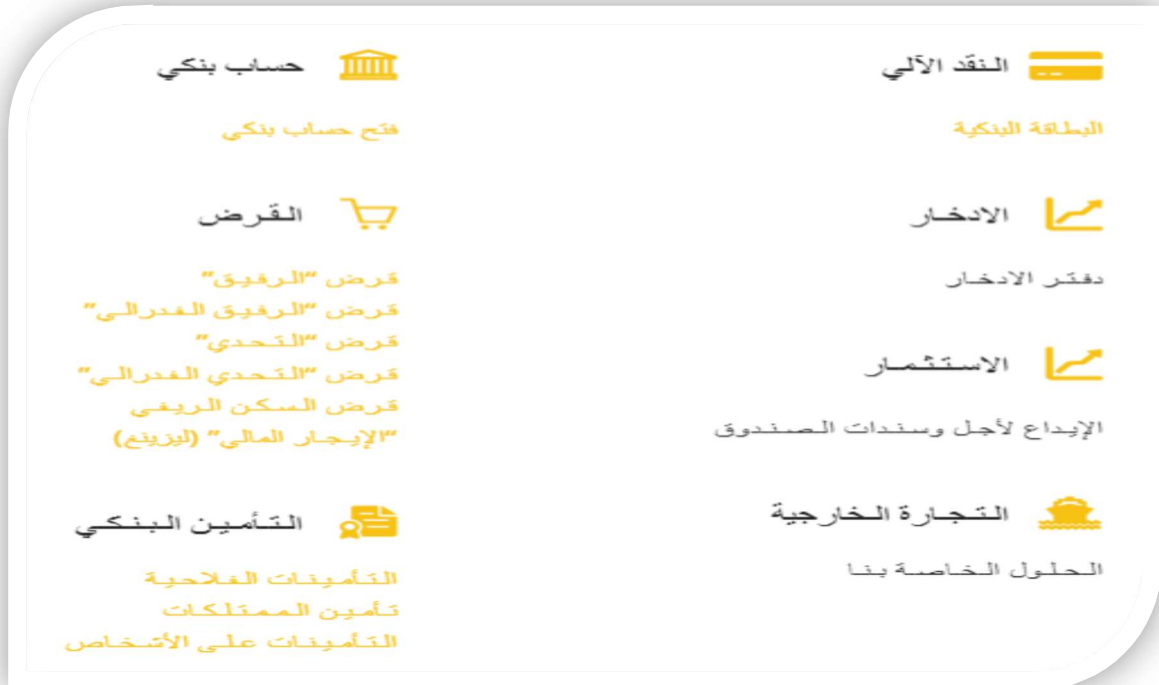
1.2.3 خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال شبكة من الوكالات منتشرة عبر كامل التراب الوطني يعتمد بنك BADR-Banque في توزيع خدماته المصرفية على التوزيع المباشر حيث تبلغ هذه الوكالات حوالي ما يزيد عن 326 وكالة بهدف الوصول على أكبر عدد من الزبائن، ويضع البنك تحت تصرف زبائنه نظام توزيع الكتروني وذلك عن طريق الشبائيك الآلية للأوراق النقدية GAB أو عن طريق الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB، كما يوفر أيضا خدمات مصرفية عبر الهاتف لكنها محدودة جدا. وتتمثل أهم هذه الخدمات فيما يلي:

← فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.

- ← الخدمات المتعلقة بالدفع والتحويل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- ← خدمات الفحص السلبي التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة
- ← التحويلات المصرفية.
- ← الفحص السلبي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.
- ← خدمة كراء الخزائن الحديدية.
- ← خدمات البنك للمعاينة التي تمكن الزبائن من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.

الشكل 09: كوكبة منتجات وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR "



المصدر: (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)

2.2.3 منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمنتجات والخدمات البنكية التي يوفرها للمواطنين خاصة الزبائن، أطلق شعار "الشمول المالي، البنك متاح للجميع، الرقمنة في خدمة الشمول المالي"، من خلال تمكين استفادة المواطنين من الخدمات المالية من خدمات بنكية ومصرفية وخدمات السوق المالية كالبورصة إضافة إلى خدمات التأمينات وذلك مقابل كلفة معقولة. حيث يعرض البنك جملة من المنتجات والخدمات وذلك من أجل وضع حلول لأهم المشاكل والعراقيل التي تعيق تمويل قطاع الفلاحة وإيجاد السبل للنهوض بالاقتصاد الوطني في هذا المجال وتمثل أهم هذه المنتجات في:

- **بطاقة بدر BADR:** هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.
 - **الحساب الجاري:** يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون، مؤسسات تجارية، فلاحون، ... الخ). هذا المنتج المصرفي بدون فائدة.
 - **دفتر التوفير BADR:** وهو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، وباستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع وسحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك وبذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل وصعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.
 - **حساب الصكوك (الشيكات):** تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة، ... الخ) وذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.
 - **دفتر توفير الشباب:** مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمدرس والتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية. هذا الدفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثلهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي بـ500 دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أتماتيكية منتظمة. كما يستفيد الشباب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري.
 - **حساب بالعملة الصعبة:** منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محدد حسب شروط البنك.
 - **الإيداعات لأجل:** وهي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.
 - **سندات الصندوق:** عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- كما يوجد لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة منتجات أخرى كالاتمادات والقروض التي يمنحها البنك لزبائنه بحيث تكون وفق دراسات وشروط مسبقة بالإضافة إلى الدفتر المخصص للسكن.

المؤسسة 04 بريد الجزائر Algérie Poste

1.4 نبذة تعريفية "المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والاقتصادي بريد الجزائر"

إنّ المؤسسة ذات الطابع الصناعي والاقتصادي «بريد الجزائر» كإطار تنظيمي تندرج تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، يديرها مجلس إدارة يرأسه الوزير (ة) المكلف (ة) بالبريد أو ممثل (ة) عنه (ها)، ويسيرها مدير عام، معيّن بموجب مرسوم رئاسي.

محددة بقرار وزاري مؤرخ في 21 يناير 2010 (رقم 002/أخ/و.ب.م.س.ل.ت.ر.) ومؤطرة من قبل لجتين (02) تنفيذية وتجارية وكذا مكلفة بالتسويق، يتمحور نشاط المؤسسة ذات الطابع الصناعي والاقتصادي «بريد الجزائر» حول المهن البريدية الكلاسيكية، وهذا على ثلاث أصعدة (مركزي، جهوي، ومحلي). (بريد الجزائر، 2024)

يقع مقر المديرية العامة لبريد الجزائر ومصالحها المركزية بباب الزوار 16024، بالحصة العقارية رقم 01، القطعة رقم 04، منطقة الأعمال، في مبنى ذي اثني عشرة (12) طابقا. وتتوزع كما يلي:

على الصعيد المركزي.

للأقسام المهن (03):

◆ البريد والطرود.

◆ الشبكة ومهن البريد،

◆ التقديرات والخدمات المالية البريدية،

للإدارات الداعم المركزية (12):

◆ المفتشية المركزية،

◆ التكوين والتحسين،

◆ الإعلام الآلي وأمن الشبكات،

◆ الموارد البشرية،

◆ التدقيق والرقابة الداخلية،

◆ الهياكل البريدية والمباني،

◆ مديرية المالية والمحاسبة،

◆ الممتلكات العقارية والوسائل العامة،

◆ مديرية الاتصال،

◆ المعيارية والتنوعية،

◆ الطوابع البريدية والطوابعية.

◆ الإستراتيجية، التنظيم ومراقبة التسيير،

على الصعيد الجهوي.

○ المفتشيات الجهوية (13)،

○ المراكز المالية الجهوية (08)،

○ المراكز الجهوية للمحاسبة (08).

على الصعيد الولائي.

على المستوى المحلي، توضع مكاتب البريد جغرافيًا تحت وصاية "مديرية وحدة بريدية" ولائية. إلا ولاية الجزائر، بموجب مكانتها كعاصمة للبلاد، تحوز على ثلاث مديريات موزعة على ثلاثة مناطق: شرق، وسط، وغرب.

○ مديريات الوحدات البريدية الولائية (50).

2.4 مهام بريد الجزائر

هذه المؤسسة مسؤولة عن ضمان تنفيذ السياسات الوطنية لتطوير الخدمات البريدية والخدمات المالية البريدية في جميع أنحاء البلاد من خلال القيام بأنشطة إدارة الخدمات وتحديث وتطوير الهياكل المكلفة. ومن خلال وجود شبكة جوارية فعالة وواسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد، حيث تسعى جاهدة للحفاظ على الآليات الهيكلية الحديثة، وخاصة لضمان التحول الرقمي لمختلف الصناعات، والتركيز على تطوير اقتصاد يتمحور حول الاقتصاد الرقمي حول تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

إن النظرة الإستراتيجية لبريد الجزائر تركز حول الإجراءات السارية بخصوص كل مهنة، وتسعى لتصبح:

← المؤسسة المرجعية فيما يتعلق بالإدماج المالي للمواطنين،

← الرائد في توزيع الخدمات الجوارية والخدمات المنزلية،

← العنصر الأكثر فاعلية فيما يتعلق بالبريد والطرد الكبيرة، بتسريع تحوّلها الرقمي وتوافق شبكتها المادية والرقمية.

3.4 سبل تكثيف، تطوير، ورقمنة شبكة البريد:

اعتمدت «بريد الجزائر» منذ السنوات الأولى لإنشائها بغية شمولية خدماتها وبأثرها الاجتماعي والاقتصادي على آلية دائمة لتكثيف شبكتها من جهة، ورقمنتها من جهة أخرى، من أجل الاستجابة لضرورة الخدمة الجوارية، لصالح جميع فئات المجتمع وبالتالي تكريس نشاطها في منهج المواطنة.

وتمنح الأولوية لفتح النقاط البريدية الجوارية في المناطق العمرانية الكبيرة وفي المناطق الريفية المنعزلة والمعوزة، قصد مواكبة تنمية ورشات كبيرة تطلقها الدولة، من خلال تواجد بريدٍ منشأ ليس فقط في كل المناطق السكنية، ولكن كذلك داخل الأقطاب الجامعية، وداخل التكنات، وفي الهياكل الكبرى لنقل المسافرين (المطارات، المحطات البرية، محطات السكك الحديدية.. إلخ).

وحسب معطيات التقرير الأخير الذي تم نشره سنة 2018 من قبل الاتحاد البريدي العالمي فيما يتعلق بالآفاق الاقتصادية البريدية وتثمينها لتكثيفها وسعيها المتواصل، فقد تمثل «بريد الجزائر» عمليًا ما يعادل 32,9% من الشبكة البريدية الإفريقية. (بريد الجزائر، 2024)

1.3.4 مكاتب البريد المتنقلة

تتمثل في التجنيد على نطاق واسع لمركبات الوزن الثقيل المهيأة والمزودة بكامل المعدات اللازمة والتي بوسعها التنقل إلى المناطق الأكثر عزلة للبلاد، من أجل توفير خدمة نوعية لصالح المواطنين بالقرب من أماكن سكنهم، وبفضل ربطها بالإنترنت ستمكّن هذه المؤسسات البريدية المتجولة من أن تنفذ كافة العمليات البريدية والمالية مثلها مثل أي مكتب بريد متواجد بالساحة العمومية وذلك حسب طلبات الزبائن.

2.3.4 المعلومة على مستوى مكاتب البريد

وفي إطار عصنة المؤسسة وبهدف تحسين نوعية الخدمات المقدّمة عمدت «بريد الجزائر» إلى رقمنة كافة مكاتب البريد، مشبّدة بالتالي نظاما معلوماتيا شاملا يسمح لكلّ مستخدم، حائز على حساب جار، بالقيام آتيا بالعمليات التي يرغب بها في أيّ نقطة من ربوع الوطن. فتوفر الخدمات المالية البريدية على مستوى الوطن أدى إلى تكافؤ الفرص للترقية والازدهار بين المواطنين، حيث تُقدم نفس الخدمات بنفس الشروط وبنفس التسعيرة لكل مواطن عبر البلاد. تقع على عاتقها مسؤولية خدمة المجتمع الوطني من خلال تأديتها للمهمة الوطنية للخدمة العامة، وتسعى جاهدة للحفاظ على استدامتها في ظل مناخ تنافسي.

3.3.4 إعادة ربط مكاتب البريد بشبكة الإعلام والاتصال

تم الانتهاء من عملية التحول الرقمي لمكاتب البريد بشكل شامل، حيث تم تحسين تدفق الإنترنت وإعادة تصميم خريطة الشبكة، حيث تم إنجاز هذا المشروع الضخم بالتعاون الوثيق مع الشريك "اتصالات الجزائر"، الذي ساهم في إعادة تشكيل وتحديث هيكل الشبكة المعلوماتية وذلك بهدف تحقيق هيكل يكون قادرا على تقديم الخدمات التي تم تطويرها والتي من المقرر إطلاقها مع ضمان تقديم خدمات عالية الجودة.

4.3.4 تطوير الخدمات التقدية

بجانب توسيع وتحديث شبكتها، قامت "بريد الجزائر" باقتناء منصة نقدية جديدة تتوافق مع المعايير وتضمن الأمان. تتضمن هذه المنصة مجموعة من الخدمات الإلكترونية، ومن بينها خدمة الدفع الإلكتروني التي تعد من بين التدابير ذات الأولوية للسلطات العمومية. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، وتحقيق التكامل المالي والفوائد الاقتصادية التي تعود على الاقتصاد الوطني. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني متعدد القنوات من خلال التكامل المتناغم لمختلف الأجهزة الآلية، مثل شبك الصراف الآلي البنكي "GAB" وأجهزة الدفع الإلكتروني "TPE"، بالإضافة إلى الدفع عبر الإنترنت واستخدام تطبيقات الهواتف المحمولة.

وفي إطار السياسات العامة التي تهدف إلى تعزيز الإدماج المالي وتطوير الاقتصاد الرقمي، أثبتت "بريد الجزائر" فعاليتها ووجودها كعنصر رئيسي في الساحة المالية. تستخدم كوسيلة لتعزيز الدفع الإلكتروني، وتمنح الصبغة اللامادية للمعاملات المالية ووسائل الدفع.

5.3.4 شبكة الشبّاك الآلي البنكي "GAB"

من أجل تسهيل المعاملات المالية وتخفيف الضغط على مكاتب البريد، قوّيت "بريد الجزائر" شبكة شبائيكها الآلية البنكية "GAB" من خلال اعتماد جيل جديد من الآلات الأوتوماتيكية، التي تتضمن وظائف جديدة مثل التحويل بين الحسابات، تعبئة الهاتف المحمول، طلب دفتر الشيكات، تغيير وضعية البطاقة النقدية، وتغيير رقم الهاتف المحمول.

في عام 1999، كانت عدد البطاقات الإلكترونية الموزعة لا يتجاوز 100,000 بطاقة، وكانت الآلات الأوتوماتيكية للأوراق النقدية "DAB"، التي كانت تُستخدم لسحب النقود فقط، لا تتعدى 100 جهاز. ومنذ عام 2017، سجلت "بريد الجزائر" أكثر من 5.7 مليون بطاقة دفع (البطاقات الذهبية)، مع استمرار الإنتاج لتلبية احتياجات جميع زبائنها حتى عام 2019. وتقدم 1,375 شبك آلي بنكي "GAB" خدمات متعددة. وفي عام 2018، سجلت هذه الشبائيك البنكية "GAB" أكثر من 66 مليون عملية، وتشهد حاليا تعزيزها بمئات الأجهزة الجديدة. (بريد الجزائر، 2024)

6.3.4 الخدمات عن بعد (عبر الانترنت)

بغية تحسين التوعية لصالح المواطن وفي إطار عصرنه خدماتها البريدية والمالية البريدية، شرعت «بريد الجزائر» في آلية عصرنه نشاطاتها، وقد تميّزت هذه العصرنه بإطلاق خدماتها عبر الانترنت ("بريدي نت"، والخدمات عبر الهاتف النقال):

• إطلاق تطبيق "بريدي موب" الذي يسمح بإنجاز كافة الوظائف التي تسمح بها البطاقة التقديية "الذهبية"، على سبيل معاملات التقود، الأطلاع على الرصيد، تعبئة حساب الهاتف النقال، دفع فواتير الغاز، الكهرباء، الانترنت، والهاتف، دون الحاجة إلى التقل إلى مكاتب البريد.

• دفع الفواتير عبر بوابة الانترنت التجارية للمتعاملين الاقتصاديين والتجاريين المندرجين في المنصة التقديية لـ «بريد الجزائر»، على غرار متعاملي الهاتف الثابت والتقال، سونلغاز، شركات التأمين، الخطوط الجوية الجزائرية، ... إلخ.

7.3.4 عصرنه وتحسين خدمة البريد والطرود

باعتباره المهنة الأساسية والنشاط الرئيسي لـ «بريد الجزائر»، ينطوي البريد والطرود كذلك على مشاريع عصرنه الخدمات البريدية وتحسين نوعية الخدمة من خلال:

- إعادة تكييف المخطط الوطني لإيصال البريد والطرود والذي يربط جميع بلديات التراب الوطني.
- تعزيز وسائل الإيصال والتوزيع.
- تهيئة مراكز الإيداع والتوزيع (CDD) ومراكز الفرز (CTR).
- تعميم نظام مراقبة الإرسالات البريدية الموصى بها للأنظمة الوطنية والدولية، وتولي متابعتها، تحديد مكانها، وكذا تبادل المعلومات بين المؤسسات المستخدمة لهذا النظام.

الشكل 10: مجموعة خدمات بريد الجزائر للخواص

خدمات الخواص

إكتشف الخدمات الموجهة للخواص



الخدمات المالية
(حساب جار بريدي)



الخدمات البريدية
(الرسائل و الطرود)



الخدمات النقدية
(الذهبية)

الخدمات النقدية

كل الخدمات المتوفرة بالبطاقة الذهبية

- معلومات مفيدة حول البطاقة الذهبية
- طلب البطاقة الذهبية
- خدمات تقدمها البطاقة الذهبية
- نصائح لاستعمال أمثل للبطاقة الذهبية
- السحب بدون بطاقة (CARDLESS)
- السحب بدون بطاقة (CARDLESS)
- الذهبية SERVICE PREMIUM
- الذهبية الخدمة الممتازة

الخدمات البريدية

كل الخدمات المتوفرة بالطرد والبريد

- الخدمات البريدية الإلكترونية
- الرسائل البريدية الإلكترونية
- خدمة البريد
- كرد صناديق البريد و الصناديق التجارية
- إعادة بعث المراسلات
- البريد المتاح
- خدمة البريد الإلكتروني
- خدمة البريد الإلكتروني
- خدمة البريد الإلكتروني
- خدمة البريد الإلكتروني

الخدمات المالية

كل الخدمات المالية المقترحة من قبل بريد الجزائر

- العمليات المتاحة على الحساب الجاري البريدي
- فتح واستغلال حساب جار بريدي
- إغلاق حساب جار بريدي
- الخدمات المرتبطة بالحساب الجاري البريدي
- خدمة الاخطار للضدوق الوطني للتوفير والاحتياط
- الحوالات و تحويل الأموال

- دوالتيك HBLALATIC
- خدمة دوالتيك
- الخدمات الجوارية
- بريدي BARIDIMOB BARIDIWEB
- التحويل من حساب بريدي إلى حساب بريدي آخر بواسطة كود بريدي
- بريد PAY BARID
- خدمة بريد PAY

المصدر: (بريد الجزائر، 2024)

الشكل 11: مجموعة خدمات بريد الجزائر للمؤسسات

خدمات المؤسسات

خدمات موجهة للمهنيين و المؤسسات



الخدمات الموجهة للمؤسسات

خدمات المؤسسات

خدمات موجهة للمهنيين و المؤسسات

- الخدمات البريدية
- الخدمات المالية البريدية والنقدية
- خدمة بريد PAY
- الخدمات الجوارية

المصدر: (بريد الجزائر، 2024)

5.4 فرع «بريد الجزائر» المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادي شركة ذات أسهم خدمة البريد المستعجل بطل بريد الجزائر

أول فرع نشأ عن المجمع البريدي، يقع مقره على مستوى مركب بئر توتة بالجزائر، تحت التسمية الاجتماعية " المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادي شركة ذات أسهم خدمة البريد المستعجل بطل بريد الجزائر".

وقد أسست مصلحة البريد السريع هذه، المسماة عادة "خدمة البريد المستعجل"، بالجزائر في 2011، على شكل فرع اقتصادي عمومي تابع لبريد الجزائر، تحت اسم «بطل بريد الجزائر». ومذ ذاك فقد عملت هذه المصلحة على توزيع البريد المستعجل المؤسساتي، والمهني، وكذا الإداري، مع ضمان وتيرة توزيع على محور تنافس فيه نظيراتها عالميا، نظرا لوجود شركات قوية متعدّدة الجنسيات قبلها في الميدان، على سبيل فيديرال إكسبريس "Fedex" و دي اش ال "DHL".

وقد سمحت المجهودات المبذولة من قبل «بطل بريد الجزائر»، رغم التحاقه المتأخر بالركب العالمي لنظرائه من البلدان الأخرى، باكتساب 70 مقعدا في 2017، و33 آخرين في 2018، في الترتيب العالمي للاتحاد البريدي العالمي. (بريد الجزائر، 2024)

وقد تتمن الأداء المتميز والفريد المنجز في السنة المالية 2018، بفوز «بطل بريد الجزائر» بجائزة جديدة، والمسلمة من طرف الاتحاد البريدي العالمي لمكافأته على العلاقة الممتازة القائمة بين «الزبائن وبطل بريد الجزائر»، الأمر الذي جعل من "خدمة البريد المستعجل" اعتلائه المرتبة الأولى على مستوى شمال إفريقيا، و63 عالميا. (بريد الجزائر، 2024).

6.4 المجهودات المبذولة لبناء مستقبل «بريد الجزائر»

بغية تحسين التوعية لصالح المواطن وفي إطار عصنة خدماتها البريديّة والماليّة البريديّة، شرعت «بريد الجزائر» في بذل مجهودات لبناء مستقبل راقى ومزدهر من خلال:

- تعزيز وتأمين نظام الإنتاج الحالي الخاص «بريد الجزائر»،
- تحرير المؤسسات البريديّة بتوجيه التدقق نحو الخدمات عبر الأنترنت،
- تحسين أداء المؤسسة،
- تكثيف الشبكة البريديّة لتحفيز الإدماج الماليّ والبريديّ (التواجد البريديّ المكثف) وتحسين نوعية الخدمات المقدّمة للمواطنين الزبائن؛
- تنمية الخدمات الإلكترونيّة في إطار مشروع رقمنة «بريد الجزائر».
- دفع آلية توزيع البريد وإعادة إنعاشها بغية التقليل من آجال تسليم وتوزيع البريد والطّرد البريديّة، تحسّبا للنموّ المنافع للتجارة الإلكترونيّة، التي تعد بقيمة مضافة معتبرة،
- تنمية التقديّة وتطوير وسائل الدّفع الإلكترونيّ،
- تنمية رؤوس الأموال المتعلّقة بالخدمات ذات القيمة المضافة،

7.4 التعاون على الصّعيد العالمي والعلاقات الخارجيّة لـ «بريد الجزائر».

خلال سنة 2018، ضاعفت «بريد الجزائر» نشاطاتها وجهودها عالميًا، سواء أتلّقت الأمر بالصّعيد الثنائي، أو متعدّد الأطراف، ما سمح لها باكتساب خبرة فيما يخصّ أحسن الممارسات والخبرات النّاجحة، بغية تحسين العروض والخدمات المقدّمة لزبائنها ومواكبة المعايير العالميّة في الميدان البريديّ. وفي هذا السّياق، تحضر «بريد الجزائر» العديد من المناسبات العالميّة، على سبيل:

🇺🇦 **الاتحاد البريديّ العالمي:** شاركت «بريد الجزائر» بصفة فعّالة في كافّة أشغال الاتّحاد البريديّ العالمي،

🇺🇦 **الاتحاد البريديّ الإفريقيّ:** تمت أعمال الجلسة الـ 37 لمجلس إدارة الاتحاد البريدي الإفريقي في الجزائر وفقًا لمذكرة التفاهم الموقعّة في 18 يناير 2018. شكّلت هذه الجلسة فرصة فعّالة للمشاركة الجزائرية، حيث قدمت "بريد الجزائر" مقترحًا لإنشاء مؤسسة بريدية إفريقية ذكية تعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. تتيح هذه المؤسسة للدول الإفريقية تحسين أدائها البريدي بشكل كبير عبر جميع الجوانب، وتوسيع شبكاتها البريدية، وتنويع خدماتها.

🇺🇦 **الاتحاد البريديّ المتوسّطي:** خلال الجمعية العامة غير العادية للاتّحاد البريدي المتوسط (UPMED)، التي انعقدت في مدريد الإسبانية في 26 نوفمبر 2018، قررت الدول الأعضاء الـ 16 بالتصويت بالإجماع انضمام "بريد الجزائر" إلى هذه المنظمة الإقليمية. يتألف الاتحاد البريدي المتوسط من المتعاملين البريديين المعيّنين من قبل دول المنظمّتين البريديتين الإقليميتين: الأوروبية والعربية. تمكّن هذا التكوين الغني من المتعاملين البريديين المعيّنين على ضفتي المتوسط المتعامل البريدي الجزائري من بدء حوار فعّال للتبادل حول التجارب المختلفة في مجال البريد واستفادة من أفضل الممارسات والنماذج الناجحة.

🇺🇦 **التعاون العربيّ (اللجنة العربيّة الدائمة للبريد):** في إطار التعاون العربي، يُعدّ "بريد الجزائر" عضوًا نشطًا في عدة فعاليات، مثل "التنظيم والخدمة الشاملة للبريد" للجنة العربية الدائمة للبريد (CAPP)، والمعرض الطابعي العربي الذي يُنظم في مصر والمغرب. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد البريد الجزائري من حجمه ككيان صناعي وتجاري مما يثير اهتمام العديد من المكاتب البريدية العالميّة، التي تروج للتعاون الثنائي من خلال عقد اتفاقيات وتبادل المعلومات.

المؤسسة 05 البنك الوطني الجزائري BNA

1.5 نبذة تعريفية لبنك الوطني الجزائري BNA

تأسس البنك الوطني الجزائري كأول بنك تجاري وطني في 13 يونيو 1966، حيث قام بممارسة جميع الأنشطة المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، وفي إضافة إلى ذلك، كان لديه التخصص في تمويل القطاع الزراعي. في عام 1982، خضع البنك الوطني الجزائري لعملية هيكلية، حيث تم إنشاء بنك متخصص جديد بإسم "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، وكانت مهمته الأساسية هي تمويل وتطوير القطاع الفلاحي.

📌 في 12 يناير 1988، صدر القانون رقم 01-88 الذي استهدف توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، وكان له تأثير كبير على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري. من بين التأثيرات الرئيسية:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك، وكذا حرية البنك في اتخاذ قرارات تمويل المؤسسات.

في 14 أبريل 1990، أصدر القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، الذي سمح بتحويل جذري للنظام البنكي ليتناسب مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. وقد وضع هذا القانون أحكاماً أساسية، من بينها نقل المؤسسات العمومية من نظام التسيير الموجه إلى نظام التسيير الذاتي.

ومثل باقي البنوك، يُعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يقوم بأعماله كمؤسسة اعتيادية، حيث يدير جميع العمليات المتعلقة بتلقي الأموال، وإجراءات القروض، وكذلك وضع وتسيير وسائل الدفع وتوفيرها للعملاء.

في 5 سبتمبر 1995، حصل البنك الوطني الجزائري على اعتماده الأول بعد مناقشة في مجلس النقد والقرض. وفي يونيو 2009، تم زيادة رأسماله من 14 مليار دينار جزائري إلى 41 مليار دينار جزائري. ثم، في يونيو 2018، تم زيادة رأسماله من 41 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار جزائري. ويحظى البنك الوطني الجزائري بثقة أكثر من 2.7 مليون زبون من الأفراد والمؤسسات النشطة بأحجام مختلفة كونه يُعتبر بنك الجميع. (البنك الوطني الجزائري، 2024)

2.5 بنك جوارى ذو شبكة قوية

بفضل أكثر من 5000 موظف، يقدم البنك الوطني الجزائري الدعم الكامل لجميع الناشطين المحليين لتحقيق مشاريعهم، ويقدم عروض تمويلية ملائمة ومتابعة عالية الجودة، مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني.

قام البنك الوطني الجزائري بتوسيع شبكته وتوسيع توفيره بشكل كبير، حيث يضع تحت تصرف زبائنه 214 وكالة تجارية موزعة على جميع أنحاء التراب الوطني، وتتبعها 17 مديرية جهوية للاستغلال. وفي سياق تطوير النقد، يُقدم البنك الوطني الجزائري بطاقات بنكية تُسهّل على زبائنهم إجراء عملياتهم البنكية اليومية المتنوعة من خلال وضع 97 جهازاً بنكيّاً آلياً و145 موزعاً آلياً للأوراق النقدية في مختلف الفروع. تتميز تواجده الجهوي والمحلي وأسلوبه الفريد في العلاقات كأساس ونقاط قوة تميزه وتجعل منه بنكاً جوارياً ذا حجم كبير. (البنك الوطني الجزائري، 2024)

الجدول 01: فروع ومساهمات البنك الوطني الجزائري

داخل الجزائر	خارج الجزائر
صندوق ضمان الودائع البنكية	الشركة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص
شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك	البنك الجزائري للتجارة الخارجية
شركة الخدمات والتجهيزات الأمنية	بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة
شركة الجزائر للتسوية	برنامج تمويل التجارة العربية
معهد التكوين البنكي	شركة المغرب العربي للتجارة
الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الحياة (الجزائرية للحياة)	الشركة العالمية للاتصالات المصرفية ما بين البنوك
الشركة الوطنية للائتمان الإيجاري	
المعهد الجزائري للدراسات المالية العليا	
صندوق ضمان قروض الاستثمار	

شركة الاستثمار الفندقي
شركة الاستثمار المالي
شركة تسيير بورصة القيم المنقولة
مركز المقاصة البنكية المسبقة
تعاضدية ضمان أخطار القروض
شركة ضمان القروض العقارية
الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات
صندوق التضامن المتبادل لضمان خطر القروض / المرقيين الشباب
شركة الترقية العقارية (البنائي)
صندوق التضامن المتبادل للقروض المصغرة
شركة ما بين البنوك للتسيير و الخدمات العقارية
شركة الخدمات البنكية « SPA S.S.B »

المصدر: (البنك الوطني الجزائري، 2024)

3.5 إحصائيات البنك الوطني الجزائري BNA لسنة 2020:

للإحصائيات البيداغوجية والإدارية

← 218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.

← 20 مديرية جهوية للاستغلال

← 151 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)

← شبك آلي للبنك 100 (GAB)

← أكثر من 5000 موظف

← المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)

← 278 315 بطاقة بينكية

← 2 944 174 حساب للزبائن

← 45428 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد

← 5221 جهاز الدفع الإلكتروني قيد الخدمة

للنتائج المالية

- المنتج البنكي الصافي: 87 782 مليون دج
- الناتج الإجمالي للاستغلال: 66 049 مليون دج
- ناتج الاستغلال: 28 148 مليون دج
- الناتج الصافي: 23 048 مليون دج
- 13 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني 3.7 شبكة عروض متنوعة

للنتائج التجارية

- ◆ الميزانية الإجمالية: 3 440 271 مليون دج.
- ◆ إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 1 741 443 مليون دج
- ◆ وظائف الزبائن: 2 117 885 مليون دج.
- ◆ جاري القروض العقارية: 79 393 دج.
- ◆ جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة: 159 831 مليون دج. يقترح البنك الوطني الجزائري على كافة زبائنه منتجات وخدمات بنكية وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية.

4.7 منتجات وخدمات البنك الوطني الجزائري BNA

يقدم البنك مجموعة خدمات عامة في صيغ التمويل والتوفير والادخار والتجارة الخارجية مع العديد من الخدمات المختلفة وفق ما يلي: (البنك الوطني الجزائري، 2024):

للصيرفة الإسلامية:

الكثير من صيغ الادخار والتمويل يطرحها البنك الوطني الجزائري والموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

← للأفراد

- ✓ حساب التوفير الإسلامي
- ✓ حساب التوفير الإسلامي "للشباب"
- ✓ حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيّد CIINR

← للمؤسسات والمهنيين:

- ✓ الإجارة
- ✓ حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيّد CIINR

لبنك عن بعد (البنك الإلكتروني)

تعتبر خدمة "BNA.net" خدمة دائمة وآنية تسمح بولوج المتعاملين الى حساباتهم البنكية بكل أمان وبنقرة بسيطة ، 24 ساعة/24 و 7 أيام/7 من خلال الرابط "ebanking.bna.dz" ، أو عن طريق تحميل تطبيق الهاتف الذكي و تتمثل في:

- ← الخدمات البنكية الإلكترونية
- ← خدمة تبادل المعطيات المرقمنة
- ← خدمة الدفع الإلكتروني عبر الانترنت
- ← الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الإنترنت
- ← تطبيق WIMPAY-BNA
- ← طلب التمويل عن بُعد

لخدمات الائتمانية: وتتضمن ما يلي:

بطاقة الدفع الإلكتروني (البطاقة البنكية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري)

تسمح البطاقة البنكية الإلكترونية للمتعاملين بسحب أموالهم، بتحويل وتلقي أموالهم، بالدفع الجوّاري وعن بعد، حيث تمنح هذه البطاقة مجاناً من قبل البنك عند فتح حساب شيك وبمدة صلاحية تبلغ 03 سنوات. بصيغتين مختلفتين: بطاقة كلاسيكية وذهبية

الشكل 12: البطاقة البنكية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري يمنحك صيغتين من بطاقة CIB.		
نوع البطاقة	الراتب	الحد الأقصى
البطاقة الكلاسيكية	>120.000 دج/شهر	<ul style="list-style-type: none"> • الموزع الأوتوماتيكي للأوراق : 80% من الراتب في الشهر. • الشبكات الأوتوماتيكي للبنك : 100.000,00 دج من الحد الأقصى لرصيد الحساب
البطاقة الذهبية	≤120.000 دج/شهر	<ul style="list-style-type: none"> • الموزع الأوتوماتيكي للأوراق : 80% من الراتب في الشهر. • الشبكات الأوتوماتيكي للبنك : 100.000,00 دج من الحد الأقصى لرصيد الحساب

المصدر: (البنك الوطني الجزائري، 2024)

جهاز الدفع الإلكتروني:

جهاز البنك الوطني الجزائري للدفع الإلكتروني (TPE) موجه لزيائن البنك من رجال الأعمال، التجار والمؤسسات.

بطاقة الأعمال:

مخصصة للمهنيين والمؤسسات وهي بطاقة بنكية تمكنهم من إجراء عمليات السحب، والدفعات عن بعد وعبر الانترنت بغية تغطية النفقات المختلفة المتعلقة بنشاطهم. وبناءً على طلب أصحاب الحساب أو ممثليهم حسب الأصول تسلم لهم هذه البطاقة مجاناً وهي صالحة لمدة ثلاث (03) سنوات.

الشكل 13: بطاقة الأعمال

نوع البطاقة	السحب	الدفع عبر الانترنت	حدود الدفع على أجهزة الدفع الإلكتروني
بطاقة الأعمال « الكلاسيكية »	دج 50.000	دج 300.000	دج 80.000
مؤسسات	دج 50.000	دج 300.000	دج 80.000
بطاقة الأعمال « الذهبية »	دج 50.000 إلى 80.000 دج	دج 300.000 إلى 999.000 دج	دج 150.000
مؤسسات	دج 50.000 إلى 80.000 دج	دج 300.000 إلى 999.000 دج	دج 250.000

المصدر: (البنك الوطني الجزائري، 2024)

بطاقة النخبة:

تمنح هذه البطاقة للزيائن غير العاديين والتميزون ويعتبرهم البنك نخبة له، يستحقون أن يحصلوا على بطاقة تمثلهم وتوافق احتياجاتهم الشخصية حيث تمكنهم من القيام بمعاملاتهم البنكية (السحب النقدي، الدفع والدفع عن بعد، عمليات الدفع والتحويل)، تكون صلاحية بطاقة النخبة لمدة ثلاث سنوات (03) وتوجد على نوعين، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات إضافية هي:

☞ خدمات الاستقبال، الإرشاد والمساعدة

☞ التأمين من الحوادث الجسمانية

☞ المساعدة الصحية

الشكل 14: بطاقة النخبة

نوع البطاقة	السحب / اليوم	الدفع الالكتروني / الاسبوع	سقف مبلغ معاملات الدفع
بطاقة النخبة الأفراد	200.000	دج 999.999	250.000
بطاقة النخبة الأعمال	50.000	دج 999.999	250.000
	50.000	دج 999.999	250.000

المصدر: (البنك الوطني الجزائري، 2024)

البنك الوطني الجزائري "مسبقة الدفع"

هي بطاقة بينكية "مسبقة الدفع" تمنح للمتعاملين، قابلة للتعبئة يمكنهم تقديمها لمن يريدون.

الشكل 15: البطاقة البيبنكية "مسبقة الدفع"

البنك الوطني الجزائري "مسبقة الدفع"



البنك الوطني الجزائري يقدم لكم البطاقة البيبنكية "مسبقة الدفع" هي بطاقة بينكية "مسبقة الدفع"، قابلة للتعبئة يمكنكم تقديمها لمن تريدون.

الأفراد، الذين لديكم حساب شيكات أو حساب توفير لدى البنك الوطني الجزائري أطلبوها، عبئوها وأهدوها حيث تسمح لكل حاملها بإجراء معاملات السحب والدفع.

المصدر: (البنك الوطني الجزائري، 2024)

لخدمات التأمين البنكي

عبارة عن نشاط يقوم البنك من خلاله عبر شبكته الاستغلالية بتسويق منتجات تأمين مقترحة من طرف شركة تأمين معتمدة. يقدمها البنك الوطني الجزائري نوعان من خدمات التأمين البنكي هما:

☒ منتجات التأمين على الأشخاص

- ✓ التأمين ضدّ الوفاة
- ✓ التأمين على السفر والمساعدة في الخارج
- ✓ تأمين البطاقة البنكية
- ✓ التأمين على الحساب البنكي
- ✓ تأمين سرطان الثدي
- ✓ التأمين على القرض العقاري
- ✓ التأمين على القرض الاستهلاكي

☒ منتجات التأمين على الممتلكات

- ✓ تأمين منزلي متعدد المخاطر
- ✓ التأمين ضد الكوارث الطبيعية

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للدراسة.

سوف يتم التحليل الإحصائي للدراسة على النحو الآتي:

المطلب الأول: منهجية الدراسة

01. مجتمع الدراسة

يتمثل حجم المجتمع المبحوث في جميع الأفراد العاملين والمتعاملين مع المؤسسات المالية محل الدراسة على مستوى مؤسسة البريد والمواصلات، مصرف السلام، بنك التوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري، وفي سبيل حصر المجتمع تم اختيار هذه المجموعة من المؤسسات المالية كعينة للدراسة.

02. عينة الدراسة

قدر حجم المجتمع المبحوث في جميع الأفراد العاملين والمتعاملين مع هذه المؤسسات المالية على مستوى ولاية أدرار ووفق قانون حساب العينة تم تأكيد أن العينة تناسب مع المجتمع وفق المعادلة التالية:

➤ بتطبيق معادلة ستيفن ثامبسون:

تم حساب عينة الدراسة بالاعتماد على المعادلة التالية (شكيب بشماني، 2014، صفحة 90):

$$n = \frac{N \times p (1 - p)}{[N - 1 \times (d^2 \div z^2)] + p (1 - p)}$$

n : حجم العينة

N : تم تقدير حجم مجتمع الدراسة حوالي 4000 عامل ومتعامل

Z : الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة الذي تعمم به النتائج وهو (99%) و بذلك تكون الدرجة المعيارية (1.96).

d : نسبة الخطأ المسموح به وقد اعتبر في حدود (1%).

p : نسبة وجود الظاهرة والخاصية والمحايده حيث اعتمدت بـ (50%).

بالتعويض في المعادلات السابقة باتخاذ حجم المجتمع حوالي 4000 نجد أن حجم العينة يقدر بـ: " 350 " وتم استرداد 332

استبانة صالحة للدراسة و18 استبانة غير صالحة للدراسة خلال الفترة الزمنية التوزيعية للاستبيان.

الجدول 02: عدد الاستمارات المستخدمة

العدد	الاستبانة
حوالي 4000	حجم المجتمع
350	العينة المطلوبة
332	الردود والاستبيانات الصالحة للدراسة
18	الردود والاستبيانات الغير صالحة للدراسة

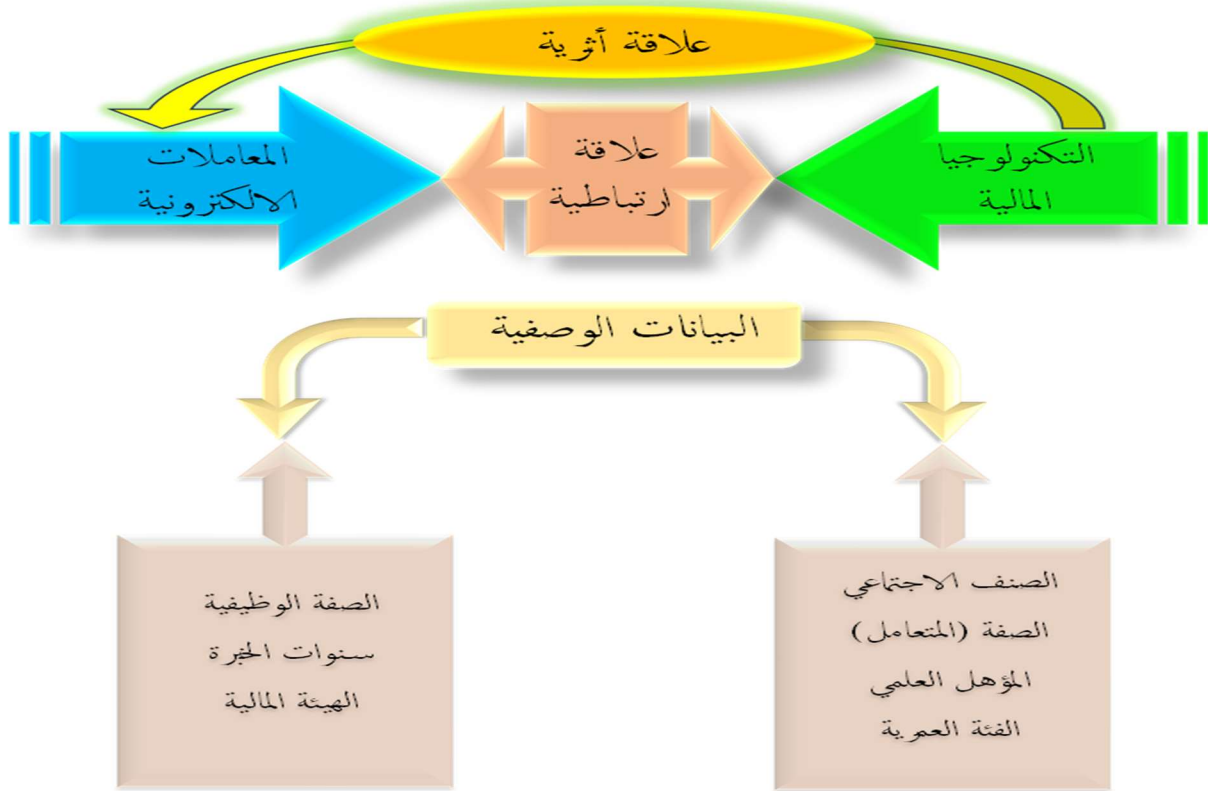
المصدر: من إعداد الطالب

03. متغيرات الدراسة ونموذجها

تحتوي الدراسة على متغيرين أساسيين هما التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية، حيث تعتبر التكنولوجيا المالية متغير مستقل

أما المعاملات الالكترونية فهي متغير تابع كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 16 : متغيرات الدراسة ونموذجها



المصدر: من إعداد الطالب

04.متطلبات ومحتويات أداة الدراسة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أداة الدراسة المستخدمة وطرائق جمع البيانات بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة لذلك وكذلك موثوقية وثبات وصدق أداة الدراسة.

الفرع الثاني: تصميم أداة الدراسة

من خلال طبيعة البيانات المراد جمعها وتبويبها، وكذا المنهج المتبع في الدراسة في إطار الحدود الزمانية والمكانية والإمكانات المادية المتاحة، فوجهة نظري كباحث مستقل أن الأداة المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة هي (الاستبانة، الاستبانة الإلكترونية)، إضافة إلى اعتماد الأدوات الأخرى في جمع البيانات كالمقابلات والملاحظات.

لغرض قياس دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الالكترونية لعينة الدراسة. لجأنا إلى تصميم استبانة ورقية وإلكترونية وذلك بالاطلاع على الإطار النظري لموضوع التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية وبعض المقاييس المعتمدة في الدراسات السابقة.

01.إعداد الاستبيان:

الاستبيان: هو وسيلة وأداة لجمع البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات المشكلة قيد البحث والدراسة، أو للإجابة على أسئلة الدراسة. (بركات ن.، 2012-2013، صفحة 07)

وتم الاعتماد في إعداد الاستبيان على مجموعة من النقاط أهمها:

✓ تمت الإشارة إلى الغرض من الدراسة لضمان إجابات مفيدة.

✓ تم الاعتماد على الأسلوب البسيط فقرات قصيرة ومصطلحات متداولة وأكاديمية في إعداد أسئلة الاستبانة.

02. هيكل الاستبانة: تكونت الاستبانة من واجهة وجزئين رئيسيين وهي كالتالي:

الواجهة: تمثلت في رسالة استفتاحية للموضوع محل الدراسة بالإشارة إلى الإشكالية المدروسة والأغراض البحثية المقصودة بوجّه واحترام وتقدير.

الجزء الأول: اشتمل هذا الجزء على البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة محل الدراسة في إطار المعرفة الوصفية لعينة أولية عن المجتمع محل الدراسة وهذه المعلومات متمثلة في (الصفة الاجتماعية (نوع الجنس) - الصفة (نوع التعامل) - المؤهل العلمي - الفئة العمرية - القسم الوظيفي (طبيعة المنصب) - سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة) - الهيئة المالية (مؤسسة التعامل)).

الجزء الثاني: اشتمل هذا الجزء على محورين كما يلي:

فتمثل في محاور الاستبانة التي تضمنت محورين الأول منهما يعالج المتغير المستقل التكنولوجيا المالية ويتكون من (25) عبارة.

أما المحور الثاني فيعالج المتغير التابع والمتمثل في " المعاملات الالكترونية ويتكون من (32) عبارة.

وقد اعتمدت في الاستبيان التقسيم الخماسي اللي كارتني (Likert) في تحليل إجابات العينة المبحوثة، بحيث يقابل كل عبارة من

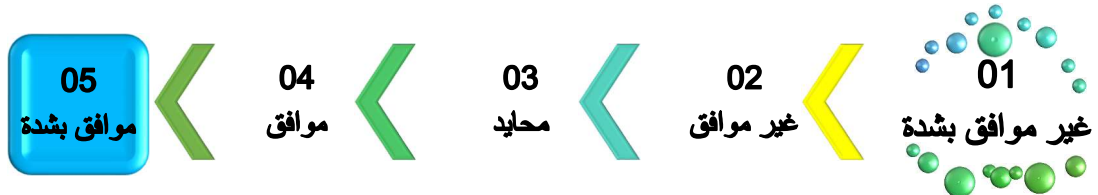
فقرات أداة الدراسة خمس خيارات مقسمة إلى خمس درجات موضحة في الجدول الآتي كالتالي:

الجدول 03: مقياس ليكرت (Likert) الخماسي وفق درجات المقياس

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على سلم ليكرت

الشكل 17: مقياس ليكرت (Likert) الخماسي وفق درجات المقياس



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على سلم ليكرت

إضافة إلى الاعتماد على المقابلات الفيديوهات والصور التوضيحية كأداة تستخدم في شرح محاور استفسار مجموعة من العاملين

بمختلف المستويات، وذلك من أجل الوقوف على قابلية أداة الدراسة ومدى وضوحها.

03. الأدوات الإحصائية

من اجل تسهيل عملية التحليل الإحصائي وبعد التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان تم تجميع البيانات المحصلة ومعالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss *26).

برنامج spss: هو برنامج "يستخدم في إدخال البيانات المختلفة وإجراء الحسابات الإحصائية عليها واستخراج رسوما بيانية إحصائية مستخدما أوامر شريط القوائم ومربعات الحوار". وكلمة spss هي الاختصار للتسمية الكاملة للبرنامج «Statistical Package for Social Sciences» المرادفة في اللغة العربية "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية". (الزعي و الطلافحة، 2000، صفحة 03)

وبالنسبة لجمع وتبويب المعلومات عن عينة الدراسة تم إعدادها في جداول، وبالنسبة لإجابات أفراد العينة تم تجميعها وتبويبها باستخدام برنامج spss الذي يحتوي مجموعة من الأدوات الإحصائية التي تستخدم في التحليل النموذجي للمخرجات الحسابية، وفي هذه الدراسة ارتكزت على الأدوات الإحصائية التالية:

❖ **التكرارات والنسب المئوية:** لمعرفة الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذا لتحديد استجابات أفراد العينة اتجاه عبارات محاور الاستبانة.

❖ **معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** من أجل قياس موثوقية وثبات الاستبيان المعدّ لاختبار العينة وهو من أشهر مقاييس ثبات الاستبيان، حيث يعتمد على حساب الارتباط الداخلي بين إجابات الأسئلة. وبالتالي فهو يعني أن أفراد العينة قد فهموا ما يصبو الباحث إليه. ويكون ذلك من خلال الدقة في تشكيل المحاور والفقرات وكذا الدقة في ترتيب العبارات بشكل يسهل على أفراد العينة التفاعل مع الأسئلة الموجهة لهم.

❖ **الانحراف المعياري (Standard Deviation):** هو الجذر التربيعي للتباين، وهو أيضا من أدوات حساب تشتت البيانات. (غيث البحر و التنجي، 2014، صفحة 15) ويقاس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي

❖ **المتوسط الحسابي (Mean):** هو القيمة التي لو أعطيت لكل مفردة من مفردات المجموعة لكان مجموع القيم الجديدة مساويا لمجموع القيم الأصلية ويرمز له بـ X.

❖ **معامل ارتباط سبيرمان:** استعمل هذا المعامل لمعرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه (الاتساق الداخلي لأداة الدراسة).

❖ **معامل الانحدار الخطي:** استعمل هذا الاختبار للتنبؤ باستخدام التكنولوجيا المالية كآلية لتطوير الأداء من خلال منظومة التكنولوجيا المالية.

❖ **المدى:** تم استخدام هذا لاختبار الإحصائي لمعرفة الفرق بين أكبر قراءة وأصغر قراءة في مجموعة القراءات، وبما أن الإجابات المرتبطة بأسئلة المحاور تتمثل في 05 خيارات فإنه تجدر الإشارة إلى أن المتوسط الحسابي المرجح للعبارات يكون وفق التقسيم التالي:

المدى = عدد المسافات بين الخيارات / عدد الخيارات

ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان تم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت (4=1-5)، ثم تقسيمه على درجات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (0.8=5/4)، وبعدها تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس والتي هي (1) وذلك من أجل تحديد الحد الأعلى للفترة (1.8=1+0.8)، وبذلك نتحصل على الشكل التالي:

الشكل 18 : درجات مقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	مجال المتوسط و الأهمية النسبية	درجة مستوى الاستجابة
لا أوافق بشدة	من 1 إلى 1.8	منخفضة جداً
لا أوافق	من 1.81 إلى 2.6	منخفضة
غير متأكد	من 2.61 إلى 3.4	متوسطة
أوافق	من 3.41 إلى 4.2	مرتفعة
أوافق بشدة	من 4.21 إلى 5	مرتفعة جداً

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

صدق الاستبيان يعني تمثيله للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الإجابات تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة، أما الثبات فيقصد به أنه في حالة إعادة توزيع هذا الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فإن النتائج ستكون مقاربة للنتائج المحصل عليها من العينة الأولى.

01. ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة نستخدم: معامل ألفا كرونباخ وبحسب وفق المعادلة التالية (جولي بلانت ; خالد العامري، 2009، صفحة 206):

$$\alpha = \frac{K}{k-1} \left(1 - \frac{\sum_{i=1}^k \sigma_{yi}^2}{\sigma_x^2} \right)$$

K عدد الأسئلة

حيث:

σ_{yi}^2 الانحراف المعياري لإجابات السؤال i

σ_x^2 الانحراف المعياري لكل الإجابات (إجابات جميع الأسئلة)

ألفا كرونباخ هو ثبات اتجاهات العينة المدروسة نحو الظاهرة محل البحث، وهو قيمة تتراوح بين الصفر (0) والواحد الصحيح (1)، وكلما اقترب من الصفر كلما دل على عدم وجود ثبات، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل على وجود ثبات قوي جدا، ولا توجد قيمة ثابتة يمكن الاعتماد عليها في قياس الثبات في جميع أنواع الدراسات، إلا أنه يعتمد قبول القيمة حسب توطن ظاهرة القياس في مجتمع الدراسة وعدد العبارات التي تقيس الظاهرة محل البحث ويعتمد عليها الباحث في قبول درجة الثبات. من خلال إجراء خطوات الثبات على العينة بطريقة " ألفا - كرونباخ " لقياس ثبات الاستبانة تم احتساب معامل الثبات لمحاور وأبعاد الاستبانة إضافة إلى الثبات الكلي للاستبانة.

الجدول 04: معامل " ألفا - كرونباخ " للثبات بالنسبة لمحاور الاستبانة

البيان	عدد الفقرات	معامل " ألفا - كرونباخ " للثبات
ثبات محور التكنولوجيا المالية	25	0.823
ثبات محور المعاملات الالكترونية	32	0.855
الثبات الكلي للاستبانة	57	0.879

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

يبين الجدول 04 أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفع، حيث بلغ 0.823 بالنسبة لمحور التكنولوجيا المالية، و0.855 بالنسبة لمحور المعاملات الالكترونية، كما أن معامل الثبات الكلي للاستبانة بلغ 0.879 بنسبة 87 % وهو معامل مرتفع جدا مما يدل على ثبات الاستبانة كآلية للدراسة ويمكن اعتمادها في استظهار النتائج التي سيتم الحصول عليها، أي أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ونستنتج أنه لو تم توزيعها مرة أخرى لأعطت نفس النتائج لنفس العينة أو الفئة، ومنه يمكن الاعتماد على نتائج الاستبانة وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة هذا ما يبيته الملحق رقم(03).

02. الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

لمعرفة مدى صدق أداة الدراسة في قياس واختبار الفرضيات الموضوعية أساس الدراسة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آراءهم والتحقق من مدى ملائمة وسلامة ودقة الصياغة اللغوية والعلمية لعبارة الاستبيان ومدى شمول الاستبيان لمشكل الدراسة، وبلغ عدد المحكمين (10) وهذا ما يظهره الملحق رقم (01)، كما تم الأخذ بملاحظاتهم وإعادة تشكيل بعض العبارات والفقرات وفقا للتعديلات المطلوبة، بشكل يضبط التوازن بين مضامين الاستبانة وفقراتها، حيث تحقق الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم(02).

03. الصدق التطبيقي لأداة الدراسة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانيا على بيانات العينة الكلية حيث تم إجراء اختبار وحساب معامل الارتباط لمعرفة درجة الارتباط بين كل فقرة مع المحور الذي تنتمي إليه ضمن محاور الاستبانة، وهذا ما تبينه الجداول الموالية لمعاملات ارتباط سبيرمان لفرقات المتغير المستقل (التكنولوجيا المالية) والمتغير التابع (المعاملات الإلكترونية).

الجدول 05: معاملات ارتباط سبيرمان لفرقات محور التكنولوجيا المالية

درجة الارتباط بالمحور	عبارات القياس لمحور التكنولوجيا المالية	رتبة
0.328**	تسعى المؤسسة لمواكبة أحدث الابتكارات التكنولوجية وتوظيفها في مجال تقديم الخدمات	1
0.555**	تزود التطبيقات البنكية على الهاتف المحمول بكل ما هو جديد عن الخدمات	2
0.432**	يمتاز التطبيق الإلكتروني للمؤسسة على الهاتف بالوضوح والدقة	3
0.544**	يمكن إجراء أي معاملات بنكية عن طريق التطبيق الإلكتروني الخاص بالمؤسسة	4
0.445**	تملك المؤسسة بطاقات اعتماد للدفع الإلكتروني	5
0.566**	تمتلك المؤسسة موقع إلكتروني مميز يقدم أفضل الخدمات لجميع العملاء	6
0.535**	يتم تحديث البيانات المتوفرة على صفحة المؤسسة بشكل مستمر لاطلاع العملاء بكل ما هو جديد بالخدمات	7
0.560**	تعتمد المؤسسة أجهزة الدفع الإلكتروني "TPE" في مختلف المكاتب	8
0.568**	يتم التعامل مع العملاء عبر تقنيات التواصل الإلكترونية	9
0.625**	توفر المؤسسة خدمات الدفع الإلكتروني للأفراد	10
0.555**	تساهم المؤسسة في تقريب المصرف للمواطن بالتعامل إلكترونياً.	11
0.530**	تعتمد المؤسسة آلية الدفع باستخدام الهاتف الذكي	12
0.566**	يتم زيادة قيمة التحويلات المالية نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المالية .	13
0.521**	تسعى المؤسسة إلى تكثيف التواجد المالي من أجل ضمان خدمة جوارية حقيقية لتسهيل استفادة جميع المواطنين من الخدمة الشمولية (المؤسسات البريدية المتنقلة، الشبائيك البنكية الآلية،...)	14
0.496**	تقوم المؤسسة بتطوير وتحديث وتحسين الوسائل والتقنيات التي تستخدمها بشكل مستمر	15
0.546**	تعتمد المؤسسة خدمة مبنية على تكنولوجيا تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد. (التقنية المعروفة باسم كيو. ار. كود أي بمعنى رمز الإجابة السريع).	16

17	تتيح المؤسسة استخدام الهاتف الذكي في التعاملات المالية (كشف الحساب، تحويلات الأموال...)	0.487**
18	يتم تبادل المعلومات والخدمات داخل وخارج المؤسسة رقميا	0.604**
19	تقوم المؤسسة المالية بمضاعفة حماية زبائنها من خلال التكنولوجيا المالية.	0.558**
20	رغبة ومقدرة المؤسسة على العمل باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة	0.125*
21	تقوم المؤسسة بدورات تكوينية وأيام دراسية دورية فيما يخص كل جديد في مجال التكنولوجيا	0.153**
22	تؤثر التكنولوجيا المالية المعتمدة في المؤسسة على أساليب التمويل التقليدي	0.202**
23	تؤدي المؤسسة أعمال التكنولوجيا المالية وفق اللوائح التنظيمية القانونية.	0.069
24	تحرص المؤسسة على إرشاد المتعاملين معها وتوجيههم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة	0.211**
25	الوسائل التكنولوجية الحديثة توفر السرية في التعامل مع المؤسسة	0.092

** دال عند مستوى دلالة إحصائية 0.01

* دال عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

يبين الجدول 05 أن معاملات ارتباط فقرات محور التكنولوجيا المالية تتراوح بين 0.153** للفقرة 21 و 0.625** للفقرة 10 ذات الدلالة الاحصائية المرتبطة بمحورها، وكانت جميع معاملات الارتباط تتراوح بين القيم السابق ذكرها وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)، في حين أن الفقرة 20 ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05). ويشير ذلك إلى وجود اتساق داخلي بين عبارات محور التكنولوجيا المالية. باستثناء الفقرتين 23 و 25 التي كانت ذات ارتباط معنوي غير دال. هذا ما يوضحه الملحق رقم (04).

الجدول 06: معاملات ارتباط سبيرمان لفقرات محور المعاملات الالكترونية

رقم	عبارات القياس لمحور المعاملات الالكترونية	درجة الارتباط بالمحور
1	توجد لدى المؤسسة استراتيجية واضحة للتحويل نحو تطبيق المعاملات الإلكترونية .	0.317**
2	أعتمد على المعاملات الإلكترونية في حياتي اليومية	0.390**
3	توفر المؤسسة الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المعاملات الإلكترونية .	0.349**
4	تقوم المؤسسة بمراجعة إجراءات الخدمات وإعادة هندستها قبل تحويلها إلى خدمات إلكترونية .	0.415**
5	تتوفر المؤسسة على بيئة قانونية وتشريعية حكومية تتوافق مع متطلبات العمل الالكتروني .	0.450**

0.356**	6	تلتزم المؤسسة بالاعتراف بتوقيع المستخدمين إلكترونياً عند الحصول على الخدمات الإلكترونية .
0.380**	7	تستخدم المؤسسة تقنيات مناسبة للتأكد من سلامة المعاملات الإلكترونية من التزوير والتلاعب .
0.411**	8	أقوم بمختلف المعاملات الإلكترونية مثل التسوق عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت،.. بشكل رئيسي
0.378**	9	أشعر بعدم الأمان أو القلق بشأن استخدامي للمعاملات الإلكترونية
0.344**	10	المعاملات الإلكترونية توفر مستوى أعلى من الراحة والسهولة مقارنةً بالمعاملات الورقية
0.438**	11	يتوفر في المؤسسة بيئة فنية احتياطية لضمان استمرار تقديم الخدمات الإلكترونية .
0.223**	12	تتوفر في المؤسسة قواعد بيانات متكاملة ومتراصة يتم الاعتماد عليها في التطبيقات والمعاملات الإلكترونية .
0.292**	13	توفر المؤسسة نظام خاص بالدفع الإلكتروني لتسهيل تقديم المعاملات التي تحتاج إلى رسوم مالية .
0.422**	14	يتم الإعلان عن المعاملات الإلكترونية بشكل مناسب عبر الوسائل التسويقية والإعلانية المختلفة
0.226**	15	تساعد المعاملات الإلكترونية في سرعة إنجاز العمل .
0.246**	16	يتم التغلب على العقبات التي تؤثر سلباً على مستوى الأداء من خلال تطبيق المعاملات الإلكترونية .
0.193**	17	تقلل المعاملات الإلكترونية من تكاليف العمل اليومي (الورق، نقل البريد، عدد الموظفين).
0.292**	18	تطبيق المعاملات الإلكترونية يقلل من معدلات الأخطاء أثناء تقديم الخدمات.
0.374**	19	أواجه مشاكل وتحديات أثناء استخدام المعاملات الإلكترونية
0.483**	20	توفر المؤسسة للفئات المستفيدة إمكانية أداء ومتابعة المعاملات الإلكترونية عن بعد .
0.534**	21	يتوفر في المؤسسة دليل لقواعد الممارسة الصحيحة للتطبيقات والمعاملات الإلكترونية .
0.548**	22	تساعد المعاملات الإلكترونية على تقليل وقت تقديم طلبات الحصول على الخدمات المقدمة. (وقت التقديم) .
0.494**	23	يتم تسليم الخدمة المقدمة من خلال المعاملات الإلكترونية للعملاء في الموعد المحدد (دقة التسليم).
0.495**	24	تعمل المعاملات الإلكترونية على إنجاز جميع جوانب الخدمة بشكل كامل (الإتمام).

25	تتوفر إمكانية الحصول على الخدمة من خلال المعاملات الإلكترونية بشكل سهل ويسير (سهولة المنال) .	0.474**
26	أقوم بإجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت عدة مرات في الشهر	0.598**
27	تساعد المعاملات الإلكترونية في تقليل الجهد لفهم حاجات العملاء وتحديد أولوياتهم (الفهم) .	0.604**
28	تزيد المعاملات الإلكترونية من رضا العملاء على عمل المؤسسة (الرضا) .	0.543**
29	أستخدم التقنيات الحديثة مثل الدفع بالهواتف الذكية أو تطبيقات الدفع الإلكترونية	0.539**
30	تقلل المعاملات الإلكترونية من ازدحام العملاء في طوابير للحصول على الخدمات .	0.573**
31	يستفيد العملاء من الخدمات الإلكترونية عن بعد من خلال شبكة الانترنت .	0.522**
32	أقوم بترويج تبني تكنولوجيا مالية والتعاملات الإلكترونية أكثر في المستقبل	0.455**

** دال عند مستوى دلالة إحصائية 0.01

* دال عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

يبين الجدول 06 أن معاملات ارتباط فقرات محور المعاملات الإلكترونية تتراوح بين 0.193** للفقرة 17 و 0.598** للفقرة 26 ذات الدلالة الاحصائية المرتبطة بأبعادها. وكانت جميع معاملات الارتباط تتراوح بين القيم السابق ذكرها وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) ويشير ذلك إلى وجود اتساق داخلي بين عبارات محور المعاملات الإلكترونية. وهذا ما يوضحه الملحق رقم (04).

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحليل واختبار فرضيات الدراسة كالتالي:

المطلب الأول: تحليل البيانات الوصفية الشخصية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى وصف المتغيرات والبيانات الشخصية والوظيفية في المؤسسات المالية في الجزائر من خلال الآتي:

الجدول 07: توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية للعينة

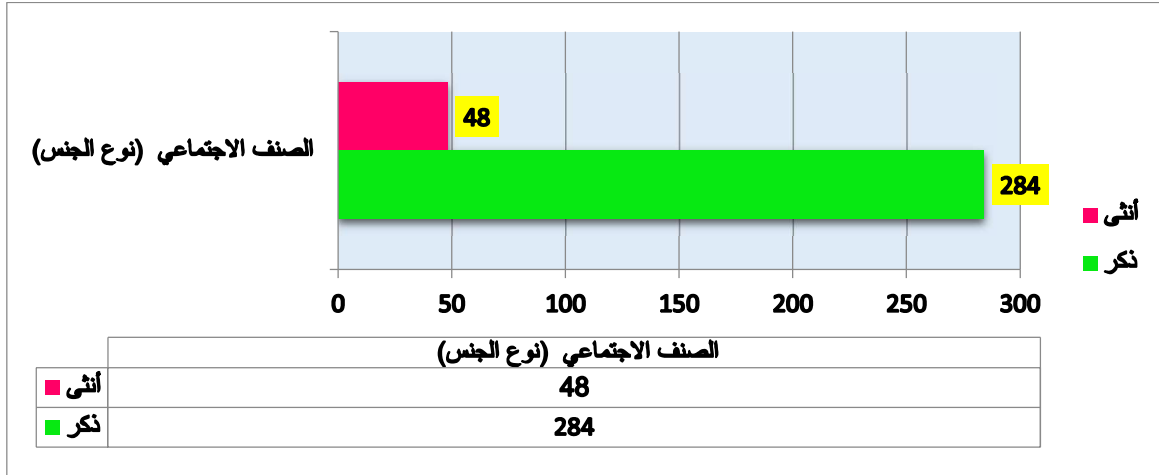
المجموع	النسبة المئوية (%)	العدد	الفئة	العامل
332	85.5 %	284	ذكر	الصنف الاجتماعي (نوع الجنس)
	14.5 %	48	أنثى	
332	35.8 %	119	موظف	الصفة
	64.2 %	213	زبون (متعامل)	
332	26.5 %	88	تقني سامي فأقل	المؤهل العلمي
	62.1 %	206	جامعي ما قبل التدرج (ليسانس-دكتوراه)	
	11.4 %	38	دراسات عليا ما بعد التدرج (ماجستير-دكتوراه)	
332	6.9 %	23	أقل من 25 سنة	الفئة العمرية
	79.2 %	263	من 26 إلى 35 سنة	
	5.4 %	18	من 36 إلى 45 سنة	
	8.5 %	28	من 46 سنة فأكثر	
332	13.6 %	45	مكلف بالزبائن	القسم الوظيفي (طبيعة المنصب)
	6.6 %	22	مراقب	
	3.3 %	11	مكلف بالدراسات	
	4.8 %	16	رئيس مصلحة	
	3.9 %	13	مشرف	
	64.2 %	213	متعامل (غير موظف بالمؤسسة)	
	3.6 %	12	أخرى	
332	6.9 %	23	أقل من 5 سنوات	سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة)
	20.5 %	68	من 6 إلى 15 سنة	
	8.4 %	28	أكثر من 16 سنة	
	64.2 %	213	متعامل (زبون غير موظف بالمؤسسة)	
332	2.4 %	8	مصرف السلام	الهيئة المالية
	2.4 %	8	البنك الوطني للتوفير والاحتياط	
	8.4 %	28	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	

	60	18.1 %	بريد الجزائر
	15	4.5 %	البنك الوطني الجزائري
	213	64.2 %	متعامل (زبون غير موظف بالمؤسسة)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

01. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس:

الشكل 19 : توزيع عينة الدراسة وفق متغير نوع الجنس

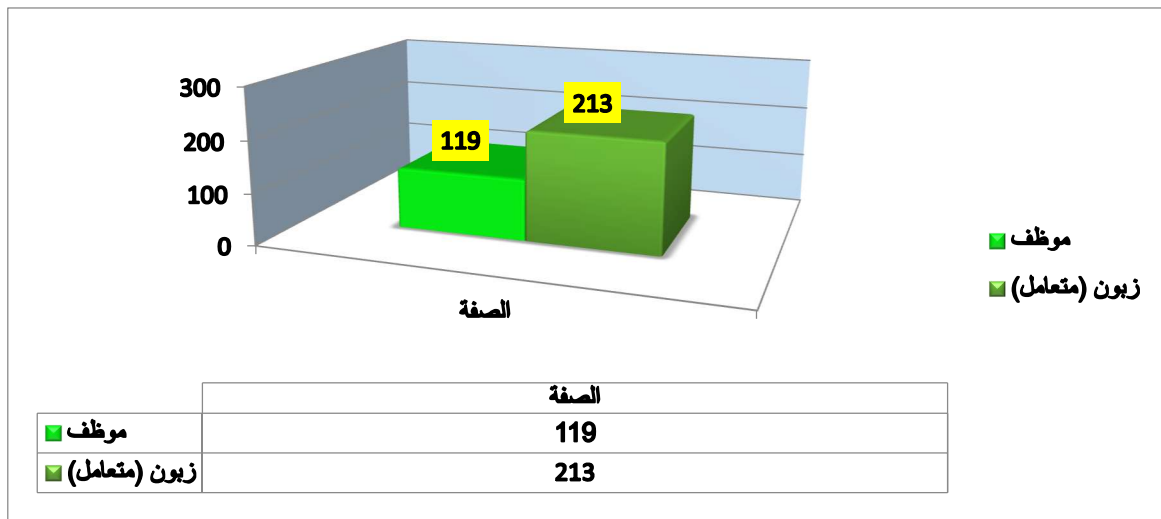


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

نلاحظ من خلال الجدول 07 والشكل 19، أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الصف الاجتماعي (الجنس) بلغت 284 متعامل وعامل من فئة الذكور من إجمالي العينة المدروسة، في حين بلغت نسبة الإناث بتكرار 48 عاملة ومتعاملة، ومن خلال قراءتنا لنتائج هذا الجدول نلاحظ أن الزيادة تعود إلى طبيعة الأعمال والتعاملات المالية.

02. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الصفة:

الشكل 20 : توزيع عينة الدراسة وفق متغير الصفة

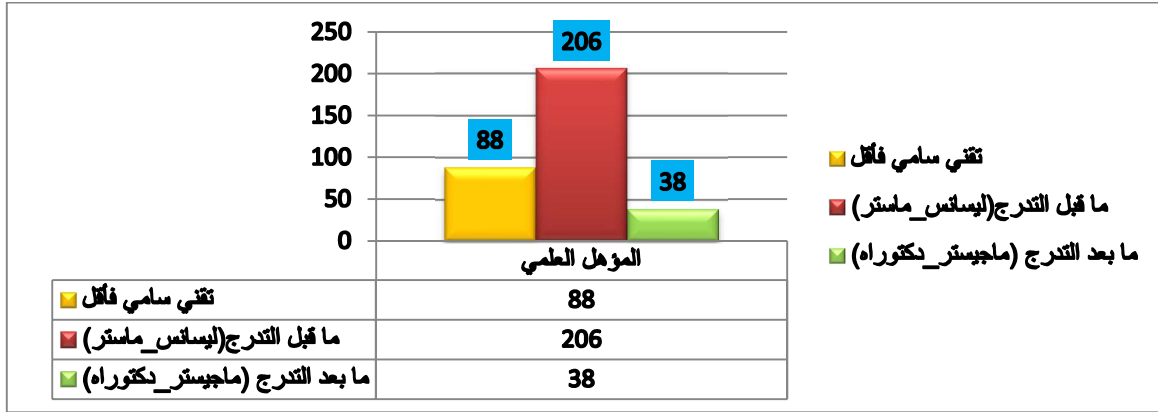


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

نلاحظ من خلال الجدول 07 والشكل أعلاه، أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة من حيث متغير الصفة بلغت 213 زبون (متعامل) من إجمالي العينة المدروسة، في حين بلغت نسبة الموظفين 119 موظفاً، ومن خلال قراءتنا لنتائج هذا الجدول نلاحظ أن الزيادة تعود لكثرة المتعاملين مع المؤسسات المالية على غرار الموظفين فيها وهذا أمر طبيعي.

03. توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

الشكل 21: توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

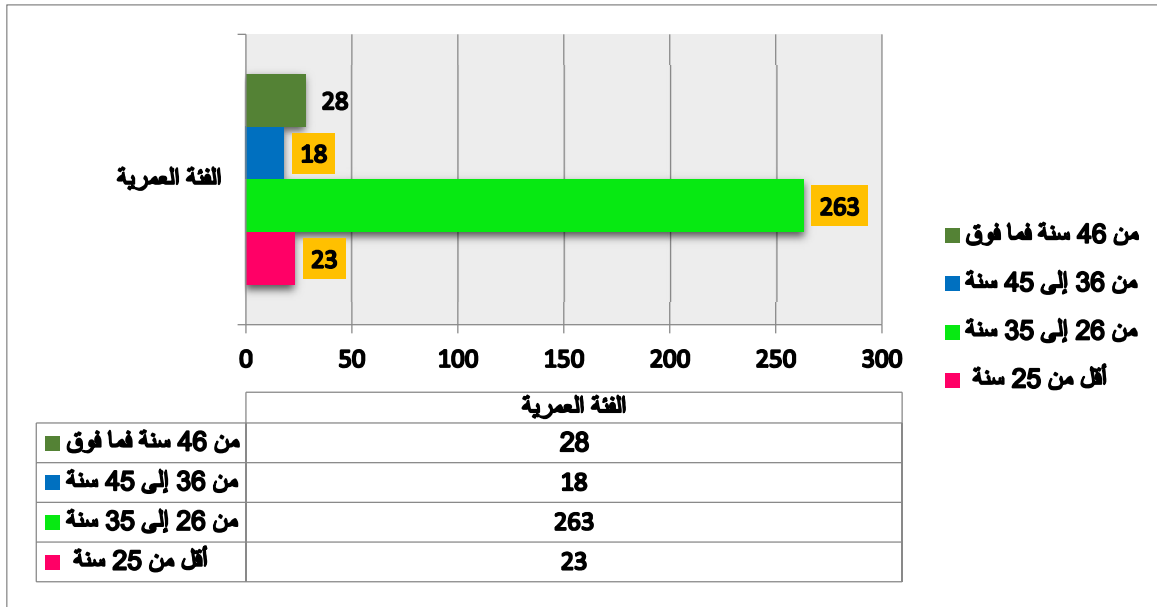


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

توضح نتائج الجدول 07 والشكل 21 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، إذ نجد أن 206 من أفراد عينة الدراسة متحصلون على مؤهل ما قبل التدرج (ليسانس - ماستر) هم الفئة الأكبر، ثم يليهم تقني سامي فأقل بمقدار 88 فرداً، وفي المرتبة الأخيرة نجد 38 فرداً يمتلكون مؤهل ما بعد التدرج (ماجستير - دكتوراه) من عينة الدراسة.

04. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية:

الشكل 22: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية

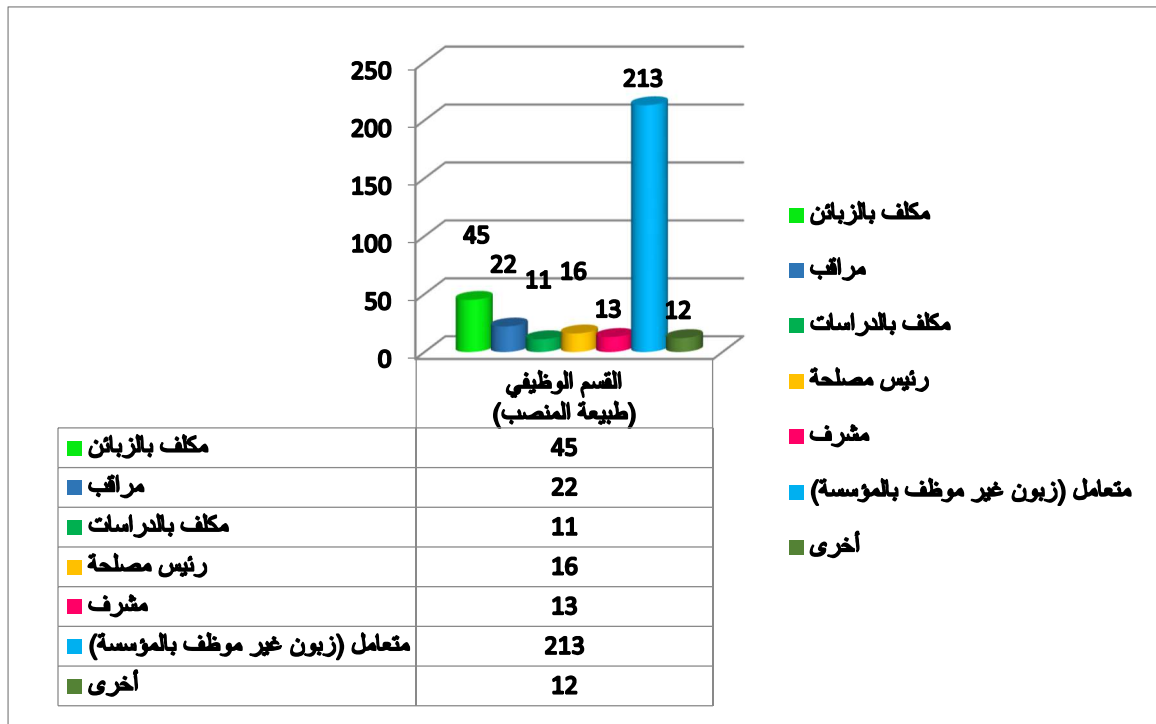


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

من خلال الجدول 07 والشكل أعلاه نلاحظ أن أغلبية عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (26 إلى 35 سنة) بمقدار 263 عاملين ومتعاملين، ثم تليها الفئة العمرية (أكثر من 46 سنة) بمقدار 28 من عاملين ومتعاملين، في حين بلغ عددهم 23 في الفئة العمرية (أقل من 25 سنة)، وفي الأخير نجد ما مقداره 18 فرد من أفراد عينة الدراسة هم الفئة من (36 إلى 45 سنة)، وبقراءة وتحليل هذه النتائج نجد أن غالب المبحوثين أعمارهم بين (26 إلى 35 سنة)، وهو ما يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من فئة الشباب، وهو ما يعني أن قطاع المؤسسات المالية قطاع حيوي مستقطب للفئة الشبانية التي تتميز غالباً بالنشاط وطول النفس والقدرة على الصبر وتحمل ضغوطات العمل.

05. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الصفة الوظيفية (طبيعة المنصب):

الشكل 23: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الصفة الوظيفية (طبيعة المنصب)

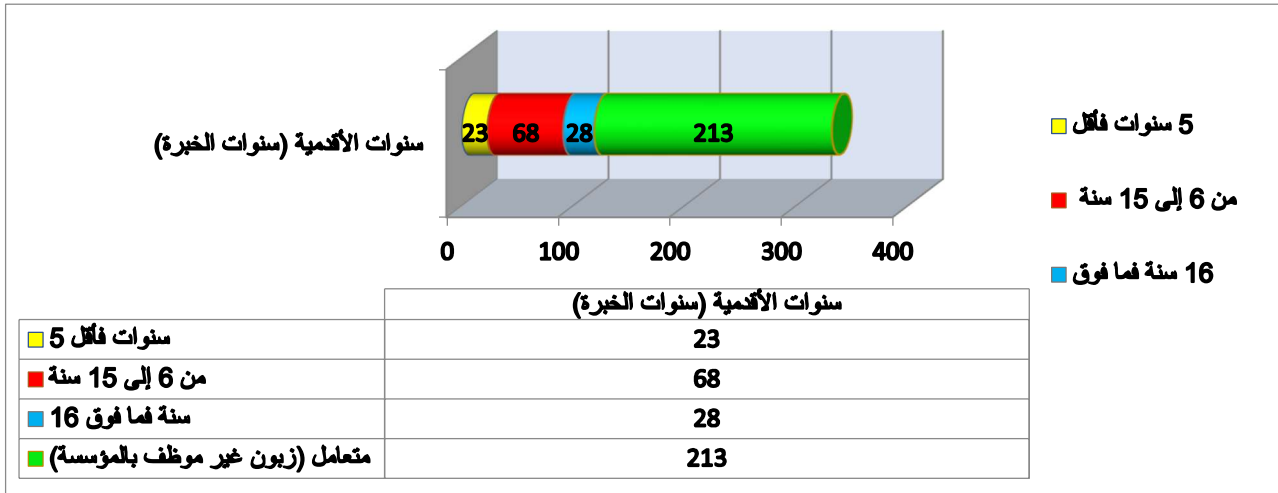


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

من خلال نتائج الجدول 07 والشكل 23 يتوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الصفة الوظيفية، حيث نجد أن 213 من عينة الدراسة هم فئة متعامل (زبون غير موظف بالمؤسسة)، ثم تليها فئة مكلف بالزيائن بمقدار 45 فرد، ونجد 22 من العينة هم من فئة مراقب، ثم فئة رئيس مصلحة بمقدار 16 فرداً من عينة الدراسة، وتليها ما مقداره 13 فرداً من فئة مشرف، في حين كان لفئتي الوظائف الأخرى (أخرى) وكذا مكلف بالدراسات مقدار 12 و 11 فرداً لكل فئة على الترتيب.

06. توزيع عينة الدراسة وفق متغير سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة):

الشكل 24 : توزيع عينة الدراسة وفق متغير سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة)

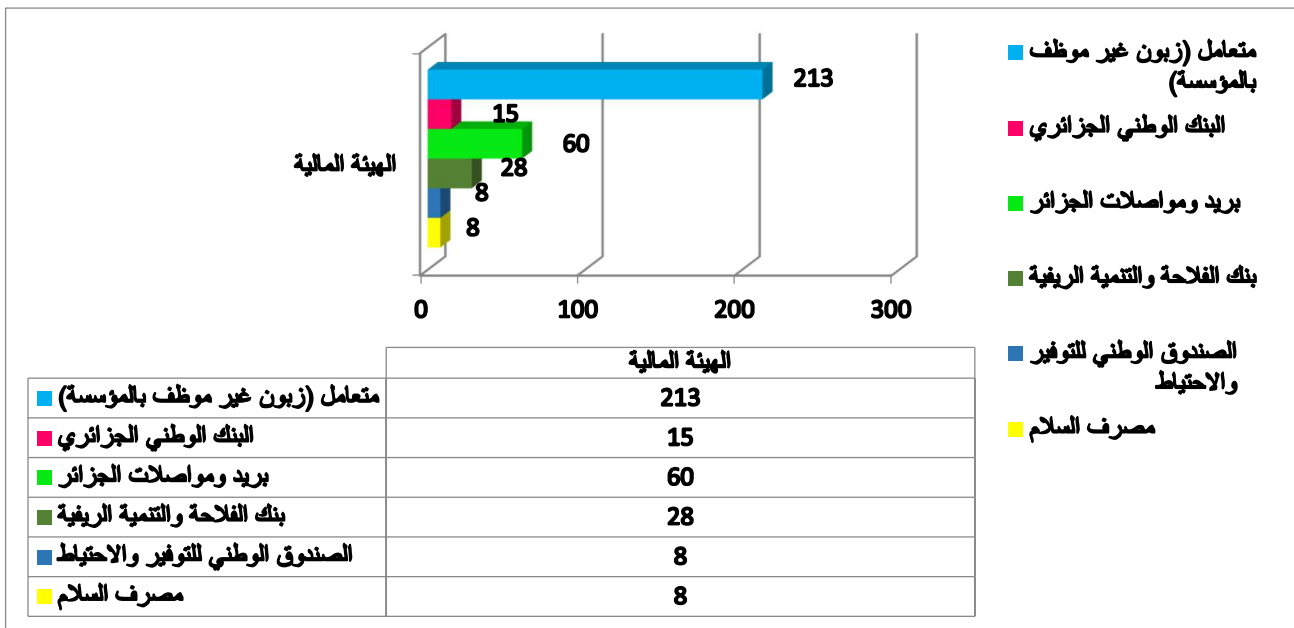


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

من خلال نتائج الجدول 07 والشكل أعلاه يتوضح متغير سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة)، فقد كان من نصيب الفئة غير الموظفة وهي الفئة المتعاملة مع هذه المؤسسات المالية (زبون غير موظف بالمؤسسة) ما مقداره 213 فرداً كأعلى نسبة، ثم يليها في الترتيب الفئة (من 6 إلى 15 سنة) بمقدار 68 فرداً، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة نجد الفئة (16 سنة فما فوق) بمقدار 28 فرداً، وأخيراً وليس آخراً نجد أن الفئة (5 سنوات فأقل) كأدنى نسبة والتي تقدر بـ 23 فرداً من عينة الدراسة، وهذا كله يعتمد على طبيعة نشاط هذه المؤسسات المالية لكون جل توجهها وتعاملها مع العنصر البشري ككل بما فيهم الموظفين وغير الموظفين بها.

07. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الهيئة المالية:

الشكل 25: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الهيئة المالية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

يتوضح من خلال نتائج الجدول 07 والشكل 25 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الهيئة المالية، بحيث نجد أن ما مقداره 213 من عينة الدراسة هم فئة متعامل (زبون غير موظف بالمؤسسة)، ثم يأتي بعدها فئة بريد الجزائر بمقدار 60 فرد، ثم تليها 28 من العينة هم من فئة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتأتي بعدها فئة البنك الوطني الجزائري بمقدار 15 من عينة الدراسة، في حين كان لفئتي البنك الوطني للتوفير والاحتياط وكذا مصرف السلام مقدار 8 أفراد لكل فئة منهما.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ونتائجها

في هذا المطلب سيتم دراسة اختبار الفرضيات ونتائجها كما يلي:

01. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على أن: H_1 واقع مستوى استخدام التكنولوجيا المالية مرتفع في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة احصائية 1%.

لمعرفة واقع مستوى استخدام التكنولوجيا المالية سنقوم بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لفقرات محور التكنولوجيا المالية.

الجدول 08: استجابة أفراد الدراسة لمحور التكنولوجيا المالية حسب متوسطات الموافقة

مستوى الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات
متوسطة	19	1.223	2.98	01 تسعى المؤسسة لمواكبة أحدث الابتكارات التكنولوجية وتوظيفها في مجال تقديم الخدمات
مرتفعة	05	1.122	3.53	02 تزود التطبيقات البنكية على الهاتف المحمول بكل ما هو جديد عن الخدمات
متوسطة	10	1.155	3.31	03 يمتاز التطبيق الإلكتروني للمؤسسة على الهاتف بالوضوح والدقة
متوسطة	14	1.186	3.32	04 يمكن إجراء أي معاملات بنكية عن طريق التطبيق الإلكتروني الخاص بالمؤسسة
متوسطة	15	1.193	3.28	05 تملك المؤسسة بطاقات اعتماد للدفع الإلكتروني
متوسطة	20	1.225	3.07	06 تمتلك المؤسسة موقع الكتروني مميز يقدم أفضل الخدمات لجميع العملاء
متوسطة	06	1.124	3.08	07 يتم تحديث البيانات المتوفرة على صفحة المؤسسة بشكل مستمر لاطلاع العملاء بكل ما هو جديد بالخدمات
متوسطة	04	1.118	3.27	08 تعتمد المؤسسة أجهزة الدفع الإلكتروني "TPE" في مختلف المكاتب

متوسطة	11	1.159	3.30	يتم التعامل مع العملاء عبر تقنيات التواصل الإلكترونية	09
متوسطة	04	1.118	3.33	توفر المؤسسة خدمات الدفع الإلكتروني للأفراد	10
متوسطة	08	1.148	3.34	تساهم المؤسسة في تقريب المصرف للمواطن بالتعامل إلكترونياً	11
متوسطة	18	1.213	3.33	تعتمد المؤسسة آلية الدفع باستخدام الهاتف الذكي	12
متوسطة	12	1.164	3.34	يتم زيادة قيمة التحويلات المالية نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المالية	13
متوسطة	22	1.235	3.05	تسعى المؤسسة إلى تكثيف التواجد المالي من أجل ضمان خدمة جوارية حقيقية لتسهيل استفادة جميع المواطنين من الخدمة الشمولية (المؤسسات البريدية المتنقلة، الشبائيك البنكية الآلية،...)	14
متوسطة	15	1.193	3.25	تقوم المؤسسة بتطوير وتحديث وتحسين الوسائل والتقنيات التي تستخدمها بشكل مستمر	15
متوسطة	17	1.203	2.99	تعتمد المؤسسة خدمة مبنية على تكنولوجيا تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد. (التقنية المعروفة باسم كيو. ار. كود أي بمعنى رمز الإجابة السريع)	16
متوسطة	21	1.228	3.08	تتيح المؤسسة استخدام الهاتف الذكي في التعاملات المالية (كشف الحساب، تحويلات الأموال...)	17
متوسطة	23	1.288	2.91	يتم تبادل المعلومات والخدمات داخل وخارج المؤسسة رقمياً	18
متوسطة	16	1.194	3.10	تقوم المؤسسة المالية بمضاعفة حماية زبائنها من خلال التكنولوجيا المالية.	19
مرتفعة	13	1.168	3.43	رغبة ومقدرة المؤسسة على العمل باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة	20
مرتفعة	07	1.127	3.41	تقوم المؤسسة بدورات تكوينية وأيام دراسية دورية فيما يخص كل جديد في مجال التكنولوجيا	21
مرتفعة	03	1.109	3.48	تؤثر التكنولوجيا المالية المعتمدة في المؤسسة على أساليب التمويل التقليدي	22
مرتفعة	01	1.071	3.43	تؤدي المؤسسة أعمال التكنولوجيا المالية وفق اللوائح التنظيمية القانونية.	23

مرتفعة	09	1.150	3.55	تحرص المؤسسة على إرشاد المتعاملين معها وتوجيههم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة	24
مرتفعة	02	1.074	3.60	الوسائل التكنولوجية الحديثة توفر السرية في التعامل مع المؤسسة	25
-	-	.54619	3.2752	محور التكنولوجيا المالية	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

يلاحظ من الجدول 08 أن المتوسط الحسابي لفقرات محور التكنولوجيا المالية ينحصر ضمن المجال 2.91 و 3.60 أي ضمن مجال مستوى الاستجابة المتوسطة والمرتفعة والمتوسط الحسابي لمحور التكنولوجيا المالية ككل بلغ 3.27 وهو يقابل مستوى استجابة متوسطة مما يعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون إلى حد ما حول واقع التكنولوجيا المالية بانحراف معياري قدره 0.546؛ وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية H_0 على أساس أن واقع التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة متوسط عند درجة معنوية ذات دلالة إحصائية 1%. هذا ما يوضحه الملحق رقم (06).

02. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على أن: H_1 مستوى المعاملات الالكترونية مرتفع في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة إحصائية 1%.

لمعرفة واقع مستوى المعاملات الالكترونية سنقوم بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لفقرات محور التكنولوجيا المالية.

الجدول 09: استجابة أفراد الدراسة لمحور المعاملات الالكترونية حسب متوسطات الموافقة

مستوى الاستجابة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات	
متوسطة	09	1.198	3.27	توجد لدى المؤسسة استراتيجية واضحة للتحويل نحو تطبيق المعاملات الإلكترونية.	1
متوسطة	21	1.251	3.27	أعتمد على المعاملات الإلكترونية في حياتي اليومية	2
متوسطة	24	1.277	3.10	توفر المؤسسة الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المعاملات الإلكترونية.	3
متوسطة	12	1.211	3.16	تقوم المؤسسة بمراجعة إجراءات الخدمات وإعادة هندستها قبل تحويلها إلى خدمات إلكترونية.	4

متوسطة	15	1.224	3.29	تتوفر المؤسسة على بيئة قانونية وتشريعية حكومية تتوافق مع متطلبات العمل الإلكتروني.	5
متوسطة	11	1.210	3.28	تلتزم المؤسسة بالاعتراف بتوقيع المستفيدين إلكترونياً عند الحصول على الخدمات الإلكترونية.	6
متوسطة	10	1.204	3.33	تستخدم المؤسسة تقنيات مناسبة للتأكد من سلامة المعاملات الإلكترونية من التزوير والتلاعب.	7
متوسطة	20	1.248	3.22	أقوم بمختلف المعاملات الإلكترونية مثل التسوق عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت،.. بشكل رئيسي	8
متوسطة	22	1.257	3.28	أشعر بعدم الأمان أو القلق بشأن استخدامي للمعاملات الإلكترونية	9
مرتفعة	07	1.132	3.44	المعاملات الإلكترونية توفر مستوى أعلى من الراحة والسهولة مقارنة بالمعاملات الورقية	10
مرتفعة	01	1.002	3.64	يتوفر في المؤسسة بيئة فنية احتياطية لضمان استمرار تقديم الخدمات الإلكترونية.	11
متوسطة	08	1.193	3.10	تتوفر في المؤسسة قواعد بيانات متكاملة ومتداخلة يتم الاعتماد عليها في التطبيقات والمعاملات الإلكترونية.	12
مرتفعة	05	1.121	3.45	توفر المؤسسة نظام خاص بالدفع الإلكتروني لتسهيل تقديم المعاملات التي تحتاج إلى رسوم مالية.	13
مرتفعة	04	1.101	3.50	يتم الإعلان عن المعاملات الإلكترونية بشكل مناسب عبر الوسائل التسويقية والإعلانية المختلفة	14
مرتفعة	03	1.061	3.52	تساعد المعاملات الإلكترونية في سرعة إنجاز العمل.	15
مرتفعة	02	1.099	3.55	يتم التغلب على العقبات التي تؤثر سلباً على مستوى الأداء من خلال تطبيق المعاملات الإلكترونية.	16
متوسطة	13	1.213	3.33	تقلل المعاملات الإلكترونية من تكاليف العمل اليومي (الورق، نقل البريد، عدد الموظفين).	17
مرتفعة	06	1.118	3.44	تطبيق المعاملات الإلكترونية يقلل من معدلات الأخطاء أثناء تقديم الخدمات.	18
متوسطة	25	1.286	3.29	أواجه مشاكل وتحديات أثناء استخدام المعاملات الإلكترونية	19

متوسطة	26	1.288	3.24	توفر المؤسسة للجهات المستفيدة إمكانية أداء ومتابعة المعاملات الإلكترونية عن بعد.	20
متوسطة	17	1.230	3.36	يتوفر في المؤسسة دليل لقواعد الممارسة الصحيحة للتطبيقات والمعاملات الإلكترونية.	21
متوسطة	19	1.240	3.16	تساعد المعاملات الإلكترونية على تقليل وقت تقديم طلبات الحصول على الخدمات المقدمة. (وقت التقديم).	22
متوسطة	16	1.226	3.22	يتم تسليم الخدمة المقدمة من خلال المعاملات الإلكترونية للعملاء في الموعد المحدد (دقة التسليم).	23
متوسطة	14	1.214	3.32	تعمل المعاملات الإلكترونية على إنجاز جميع جوانب الخدمة بشكل كامل (الإتمام).	24
متوسطة	29	1.320	3.36	تتوفر إمكانية الحصول على الخدمة من خلال المعاملات الإلكترونية بشكل سهل ويسير (سهولة المنال).	25
متوسطة	27	1.300	3.08	أقوم بإجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت عدة مرات في الشهر	26
متوسطة	32	1.336	3.16	تساعد المعاملات الإلكترونية في تقليل الجهد لفهم حاجات العملاء وتحديد أولوياتهم (الفهم).	27
متوسطة	28	1.305	3.20	تزيد المعاملات الإلكترونية من رضا العملاء على عمل المؤسسة (الرضا).	28
متوسطة	31	1.328	3.13	أستخدم التقنيات الحديثة مثل الدفع بالهواتف الذكية أو تطبيقات الدفع الإلكترونية	29
متوسطة	30	1.321	3.16	تقلل المعاملات الإلكترونية من ازدحام العملاء في طوابير للحصول على الخدمات.	30
متوسطة	23	1.269	3.27	يستفيد العملاء من الخدمات الإلكترونية عن بعد من خلال شبكة الانترنت.	31
متوسطة	18	1.239	3.20	أقوم بترويج تبني تكنولوجيا مالية والتعاملات الإلكترونية أكثر في المستقبل	32
-	-	.52999	3.2751	محور المعاملات الالكترونية	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

يلاحظ من خلال الجدول 09 أن المتوسط الحسابي لفقرات محور المعاملات الالكترونية ينحصر ضمن المجال 3.08 و3.64 أي ضمن مجال مستوى الاستجابة المتوسطة والمرتفعة والمتوسط الحسابي لمحور المعاملات الالكترونية ككل بلغ 3.27 وهو يقابل مستوى استجابة متوسطة مما يعني أن أفراد عينة الدراسة متفقون إلى حد ما حول مستوى المعاملات الالكترونية بانحراف معياري قدره 0.529؛ وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية H_0 على أساس أن مستوى المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة متوسط عند درجة معنوية ذات دلالة إحصائية 1%. هذا ما يوضحه الملحق رقم (06).

03. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

تنص على أن: H_1 توجد علاقة بين التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة إحصائية 1%.

الجدول 10: معامل ارتباط سبيرمان لمحاور الدراسة وأبعاد كل محور

البيان	معامل ارتباط سبيرمان مع المحور الأول للتكنولوجيا المالية	معامل ارتباط سبيرمان مع المحور الثاني للمعاملات الالكترونية	المستوى المعنوية Sig	المستوى المعنوية Sig
المحور الأول للتكنولوجيا المالية	1.000	0.378**	///	0.001
المحور الثاني للمعاملات الالكترونية	0.378**	1.000	0.001	///

** دال عند مستوى دلالة إحصائية 0.01

* دال عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج (SPSS * 26).

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

من خلال الجدول 10 الذي يظهر معامل ارتباط سبيرمان الخاص بمتغيرات الدراسة حيث نجد أن معامل الارتباط بين محور التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية ذات ارتباط معنوي دال قد بلغ 0.378** بصفة طردية ضعيفة، كما أن قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من (0.01). على هذا الأساس إذن نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تفترض أنه توجد علاقة بين التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% هذا ما يوضحه الملحق رقم (07).

04. اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:

تنص على أن: H_1 يوجد أثر للتكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية عند مستوى معنوية ذات دلالة إحصائية 1%. لإظهار نتيجة الفرضية الرئيسية الرابعة يجب القيام باختبار الانحدار الخطي لأثر التكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة وفق الآتي:

الجدول 11: نتائج تحليل الانحدار الخطي لأثر التكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية

معامل الارتباط البيسيط (R)	R-deux معامل التفسير	R-deux ajusté معامل التفسير المعدل	Erreur standard de l'estimation الخطأ المعياري
0.377a	0.142	0.139	0.49165

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

الجدول 12: نتائج تحليل معادلة الانحدار الخطي لأثر التكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية

مستوى الدلالة (Sig)	اختبار (T)	معادلة الانحدار		المتغيرات
		الخطأ المعياري	المعاملات (B)	
0.001	12.645	0.164	2.077	الثابت (باقي العوامل الأخرى)
0.001	7.392	0.049	0.366	التكنولوجيا المالية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:

يتضح من الجدول 11 ما يلي:

معامل التحديد (R-deux) قد بلغ 0.142 ومعامل التحديد المعدل (R-deux ajusté) قد بلغ 0.139، في حين أن الخطأ المعياري التقديري بلغ 0.49165 وتفسر قيمة معامل التحديد 14 % بالعلاقة الخطية من تغير قيمة المعاملات الالكترونية بتغير التكنولوجيا المالية والنسبة المتبقية 86 % ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على المعاملات الالكترونية.

يتضح من الجدول 12 ما يلي:

معادلة نموذج انحدار المعاملات الالكترونية على التكنولوجيا المالية تتمثل في الصيغة الآتية:

$$\text{المعاملات الإلكترونية} = 0.366 \times \text{التكنولوجيا المالية} + 2.077$$

كما نلاحظ أن قيمة Sig أقل من 0.01 وعلى هذا الأساس إذن نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تفترض بأنه يوجد علاقة أثر ذا دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%. هذا ما يوضحه الملحق رقم (08).

05. اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة:

تنص الفرضية الرئيسية الخامسة على أن: H_1 توجد فروقات في مستوى استخدام التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة إحصائية 1% تعزى إلى البيانات الوصفية.

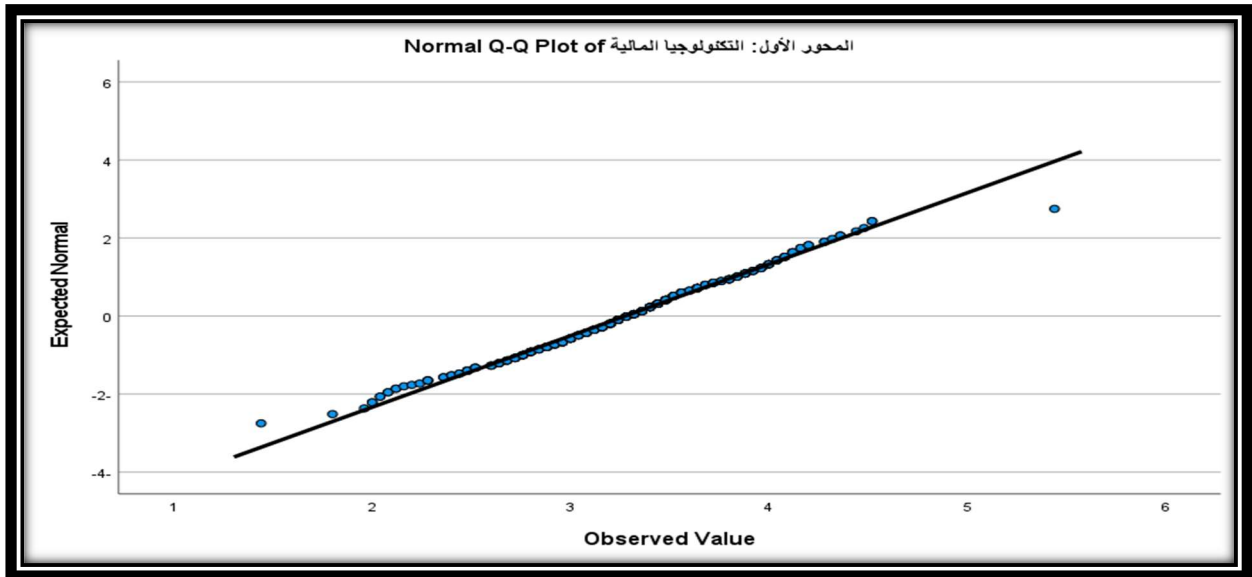
لإظهار نتيجة الفرضية الرئيسية الخامسة يجب المرور بدراسة اعتدالية التوزيع لمتغير التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة من خلال دراسة اختبار "كلوموجروف- سمرنوف T-K-Smirnov" لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو ضروري في حالة اختبار فرضيات تحليل التباين وفق الآتي:

الجدول 13: اختبار التوزيع الطبيعي (Test Kolmogorov-Smirnov)

		المحور الأول: التكنولوجيا المالية	
N		332	
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.2752	
	Std. Deviation	0.54619	
Most Extreme Differences	Absolute	0.045	
	Positive	0.042	
	Negative	-0.045-	
Test Statistic		0.045	
Asymp. Sig. (2-tailed) ^c		0.200 ^d	
Monte Carlo Sig. (2-tailed) ^e	Sig.	0.105	
	99% Confidence Interval	Lower Bound	0.097
		Upper Bound	0.113
a. Test distribution is Normal.			
b. Calculated from data.			
c. Lilliefors Significance Correction.			
d. This is a lower bound of the true significance.			
e. Lilliefors' method based on 10000 Monte Carlo samples with starting seed 2000000.			

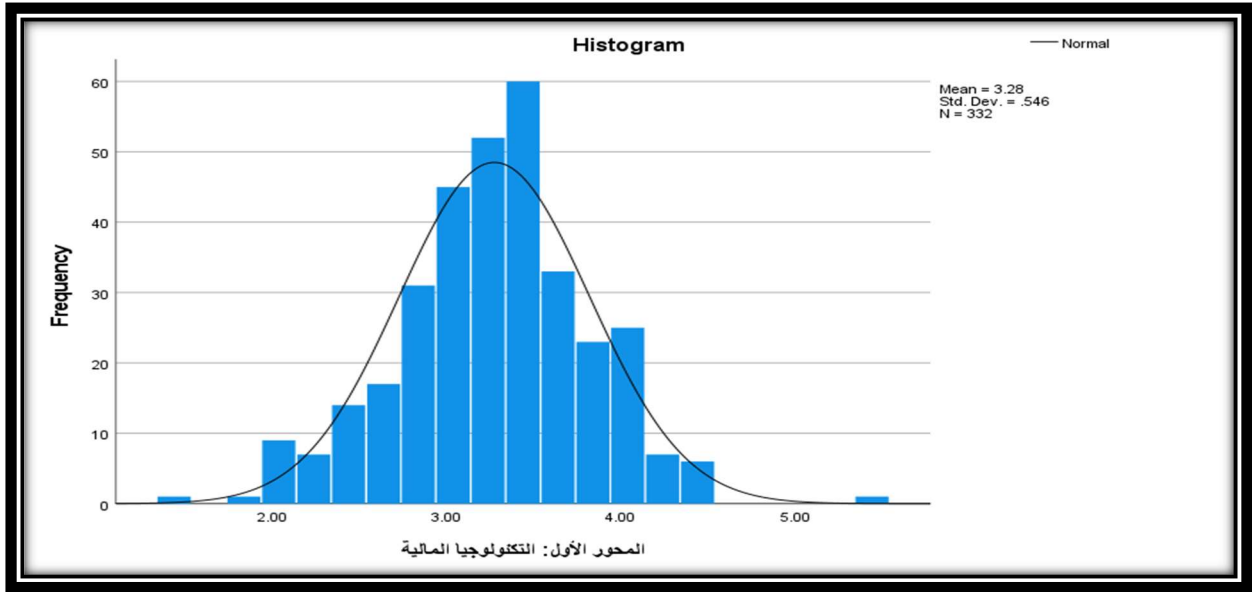
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

الشكل 26 : طبيعة توزيع متغير التكنولوجيا المالية Q-Q



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

الشكل 27 : طبيعة توزيع متغير التكنولوجيا المالية وفق المدرج التكراري



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

يلاحظ من الجدول 13 أن المتوسط الحسابي لبيانات العينة المتعلقة بمتغير التكنولوجيا المالية بلغ 3.2752 أي بمستوى استجابة متوسط تقديراً لمجال المدى المرتبط به، في حين أن الانحراف قد بلغ 0.54619 وهي تشير بذلك إلى عدم وجود تشتت كبير في آراء أفراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية مما يدل على أن البيانات أكثر تمركزاً واتفاقاً عليها بين أفراد العينة. وكما يظهر الشكل 26 في رسم طبيعة توزيع متغير النوع Q-Q اقتراب النقاط (والتي تمثل مشاهدات المتغير)، من الخط القطري المرسوم، (والذي يمثل توزيع النقاط الافتراضي للتوزيع الطبيعي)، وبالتالي كلما اقتربت نقاط متغير التكنولوجيا المالية من الخط القطري كلما دل ذلك على اقتراب توزيع متغير التكنولوجيا المالية من التوزيع الطبيعي. نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة:

لإظهار نتيجة الفرضية الرئيسية الخامسة يجب المرور بالفرضيات الفرعية لاختبار الفروق في مستوى استخدام التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة التي تعزى إلى المتغيرات والبيانات الشخصية والوظيفية في الآتي:

الجدول 14: نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمتغيرات الشخصية في تصورات المبحوثين

لمستوى التكنولوجيا المالية

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الصنف الاجتماعي (نوع الجنس)	بين المجموعات	1	0.069	0.069	0.232	0.630
	داخل المجموعات	330	98.675	0.299		

0.489	0.479	0.143	0.143	1	بين المجموعات	الصفة
		0.299	98.601	330	داخل المجموعات	(طبيعة المتعامل).
0.489	0.718	0.214	0.429	2	بين المجموعات	المؤهل العلمي
		0.299	98.315	329	داخل المجموعات	
0.138	1.852	0.548	1.645	3	بين المجموعات	الفئة العمرية
		0.296	97.099	328	داخل المجموعات	
0.670	0.750	0.202	1.215	6	بين المجموعات	القسم الوظيفي
		0.300	97.529	325	داخل المجموعات	(طبيعة المنصب)
0.523	0.750	0.224	0.673	3	بين المجموعات	سنوات الأقدمية
		0.299	98.072	328	داخل المجموعات	(سنوات الخبرة).
0.735	0.554	0.166	0.832	5	بين المجموعات	الهيئة المالية
		0.300	97.912	326	داخل المجموعات	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الخامسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الصنف الاجتماعي (نوع الجنس).

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig** أكبر من (0.01) حيث " $0.630 < 0.01$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الصنف الاجتماعي (نوع الجنس). ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الخامسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الصفة (طبيعة المتعامل).

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 14 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig** أكبر من (0.01) حيث " $0.489 < 0.01$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الصفة (طبيعة المتعامل). ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الخامسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى المؤهل العلمي.

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 14 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig** أكبر من (0.01) حيث " $0.01 < 0.489$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي. ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الخامسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الفئة العمرية.

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 14 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig** أكبر من (0.01) حيث " $0.01 < 0.138$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الفئة العمرية. ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الخامسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الصفة الوظيفية.

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 14 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig** أكبر من (0.01) حيث " $0.01 < 0.670$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الصفة الوظيفية. ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الخامسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة).

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 14 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig** أكبر من (0.01) حيث " $0.01 < 0.523$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة). ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية السابعة للفرضية الرئيسية الخامسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الهيئة المالية.

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 14 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig** أكبر من (0.01) حيث " $0.01 < 0.735$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الهيئة المالية. ما يوضحه الملحق (10).

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة:

من خلال النتائج الإحصائية الواردة والظاهرة في الجدول 14 نجد أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى المتغيرات الشخصية الوصفية، ما يوضحه الملحق رقم (10).

يقتضي مما سبق:

← قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض بأنه لا توجد فروق في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

← رفض الفرضية البديلة H_1 التي تفترض أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

06. اختبار الفرضية الرئيسية السادسة:

تنص الفرضية الرئيسية السادسة على أن: H_1 توجد فروقات في مستوى المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى معنوية ذات دلالة احصائية 1% تعزى إلى البيانات الوصفية.

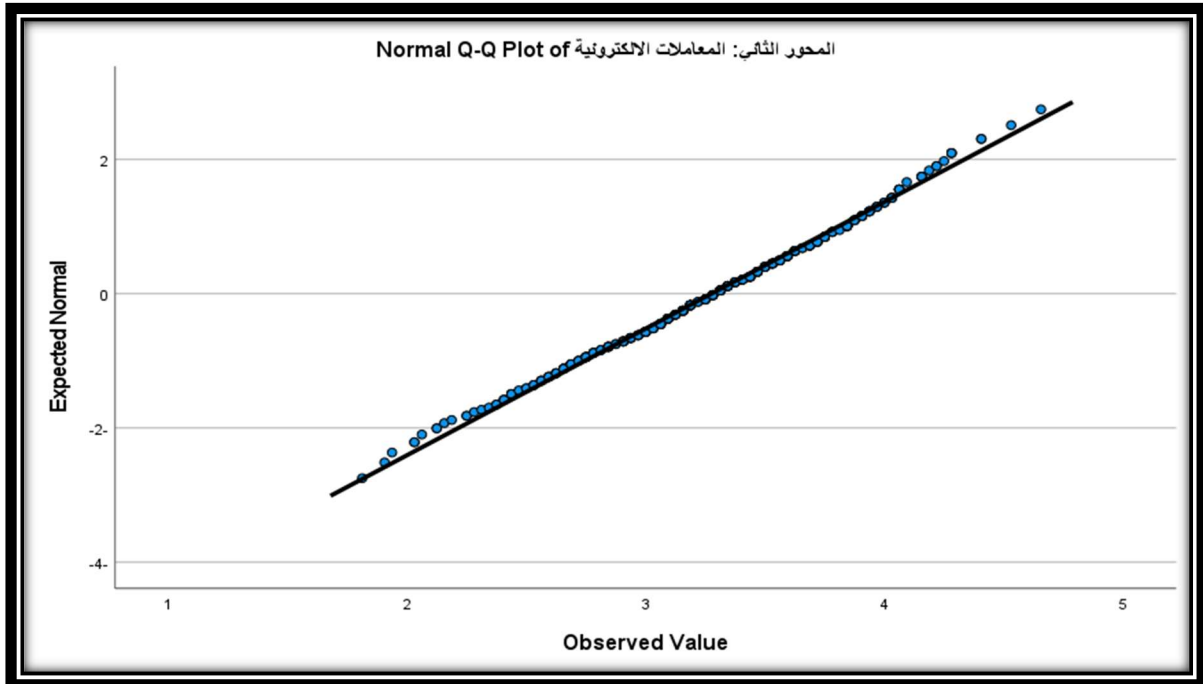
لإظهار نتيجة الفرضية الرئيسية الخامسة يجب المرور بدراسة اعتدالية التوزيع لمتغير المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة من خلال دراسة اختبار " كلوموجروف - سمرنوف T-K-Smirnov " لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو ضروري في حالة اختبار فرضيات تحليل التباين وفق الآتي:

الجدول 15: اختبار التوزيع الطبيعي (Test Kolmogorov-Smirnov)

		المحور الثاني: المعاملات الإلكترونية	
N		332	
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.2751	
	Std. Deviation	0.52999	
Most Extreme Differences	Absolute	0.034	
	Positive	0.020	
	Negative	-0.034-	
Test Statistic		0.034	
Asymp. Sig. (2-tailed) ^c		0.200 ^d	
Monte Carlo Sig. (2-tailed) ^e	Sig.	0.480	
	99% Confidence Interval	Lower Bound	0.467
		Upper Bound	0.493
a. Test distribution is Normal.			
b. Calculated from data.			
c. Lilliefors Significance Correction.			
d. This is a lower bound of the true significance.			
e. Lilliefors' method based on 10000 Monte Carlo samples with starting seed 2000000.			

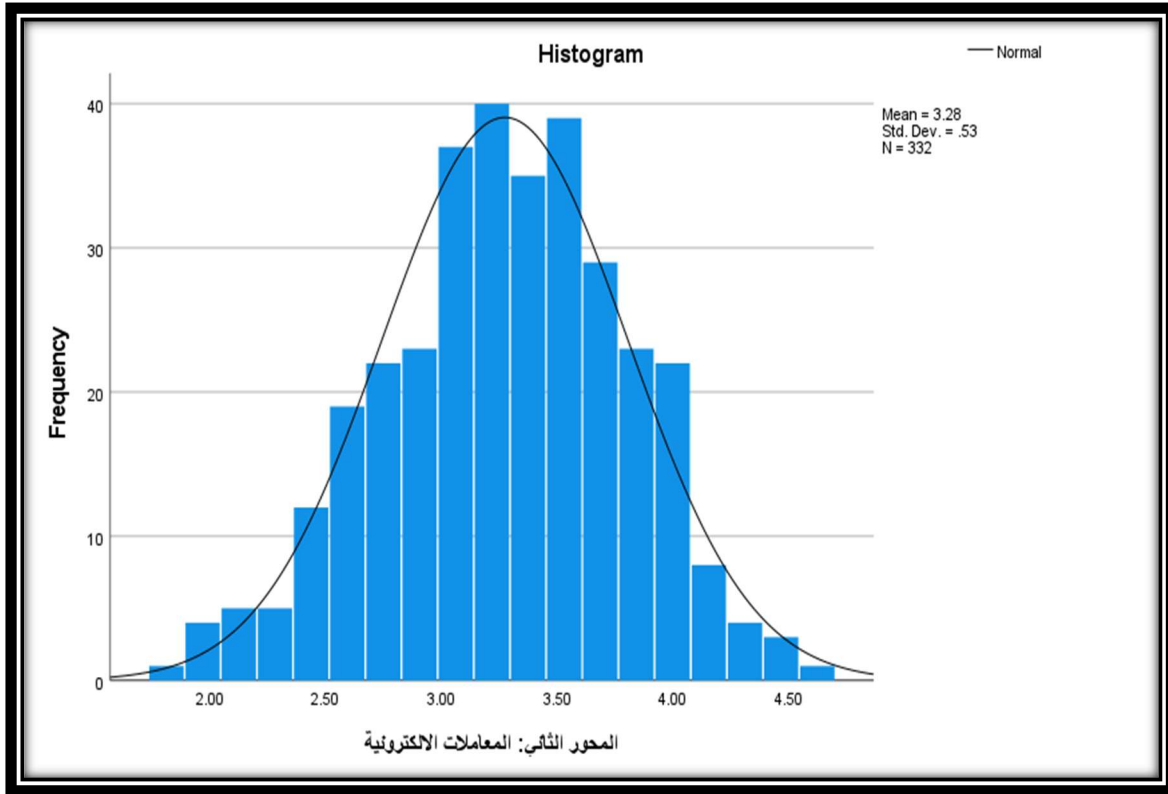
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

الشكل 28 : طبيعة توزيع متغير المعاملات الإلكترونية Q-Q



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

الشكل 29: طبيعة توزيع متغير المعاملات الالكترونية وفق المدرج التكراري



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

يلاحظ من الجدول 15 أن المتوسط الحسابي لبيانات العينة المتعلقة بمتغير المعاملات الالكترونية بلغ 3.2751 أي بمستوى استجابة متوسط تقديراً لمجال المدى المرتبط به، في حين أن الانحراف قد بلغ 0.52999 وهي تشير بذلك إلى عدم وجود تشتت كبير في آراء أفراد عينة الدراسة حول المتوسطات الحسابية مما يدل على أن البيانات أكثر تركزاً واتفاقاً عليها بين أفراد العينة.

وكما يظهر الشكل 28 في رسم طبيعة توزيع متغير النوع Q-Q اقتراب النقاط (والتي تمثل مشاهدات المتغير)، من الخط القطري المرسوم، (والذي يمثل توزيع النقاط الافتراضي للتوزيع الطبيعي)، وبالتالي كلما اقتربت نقاط متغير المعاملات الالكترونية من الخط القطري كلما دل ذلك على اقتراب توزيع متغير المعاملات الالكترونية من التوزيع الطبيعي.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السادسة:

لإظهار نتيجة الفرضية الرئيسية السادسة يجب المرور بالفرضيات الفرعية لاختبار الفروق في مستوى المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة التي تعزى إلى المتغيرات والبيانات الشخصية والوظيفية في الآتي:

الجدول 16: نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمتغيرات الشخصية في تصورات المبحوثين لمستوى المعاملات الالكترونية

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الصنف الاجتماعي (نوع الجنس)	بين المجموعات	1	0.560	0.560	1.998	0.158
	داخل المجموعات	330	92.415	0.280		
الصفة (طبيعة المتعامل).	بين المجموعات	1	0.766	0.766	2.741	0.099
	داخل المجموعات	330	92.209	0.279		
المؤهل العلمي	بين المجموعات	2	0.928	0.464	1.658	0.192
	داخل المجموعات	329	92.047	0.280		
الفئة العمرية	بين المجموعات	3	1.101	0.367	1.311	0.271
	داخل المجموعات	328	91.874	0.280		
القسم الوظيفي (طبيعة المنصب)	بين المجموعات	6	0.989	0.165	0.582	0.744
	داخل المجموعات	325	91.986	0.283		
سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة).	بين المجموعات	3	0.271	0.090	0.319	0.811
	داخل المجموعات	328	92.704	0.283		
الهيئة المالية	بين المجموعات	5	0.506	0.101	0.357	0.878
	داخل المجموعات	326	92.469	0.284		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (SPSS * 26)

الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية السادسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الصنف الاجتماعي (نوع الجنس).

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 16 إلى أن قيمة مستوى المعنوية Sig أكبر من (0.01) حيث " $0.01 < 0.158$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الصنف الاجتماعي (نوع الجنس). ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية السادسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الصفة (طبيعة المتعامل).

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 16 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig أكبر من (0.01)** حيث " $0.01 < 0.099$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الصفة (طبيعة المتعامل). ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية السادسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى المؤهل العلمي.

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 16 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig أكبر من (0.01)** حيث " $0.01 < 0.192$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي. ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية السادسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الفئة العمرية.

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 16 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig أكبر من (0.01)** حيث " $0.01 < 0.271$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الفئة العمرية. ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية السادسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الصفة الوظيفية.

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 16 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig أكبر من (0.01)** حيث " $0.01 < 0.744$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الصفة الوظيفية. ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية السادسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة).

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 16 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig أكبر من (0.01)** حيث " $0.01 < 0.811$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير سنوات الأقدمية (سنوات الخبرة). ما يوضحه الملحق (10).

الفرضية الفرعية السابعة للفرضية الرئيسية السادسة:

تنص بأن: H_1 توجد فروقات ذات دلالة معنوية حول المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى الهيئة المالية.

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول 16 إلى أن قيمة مستوى المعنوية **Sig أكبر من (0.01)** حيث " $0.01 < 0.878$ " و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى متغير الهيئة المالية. ما يوضحه الملحق (10).

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية السادسة:

من خلال النتائج الإحصائية الواردة والظاهرة في الجدول 16 نجد أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة والتي تعزى إلى المتغيرات الشخصية الوصفية. ما يوضحه الملحق رقم (10).

يقتضي مما سبق:

← قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض بأنه لا توجد فروق في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

← رفض الفرضية البديلة H_1 التي تفترض أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة المدروسة في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الواقع العلمي من خلال دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات المالية على مستوى ولاية أدرار، وتم التعرض إلى تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتحليل محاور الاستبيان لمعرفة دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الالكترونية لدى المؤسسات المالية محل الدراسة، واختبار فرضياتها بالاعتماد على المعالجة الإحصائية وفق برنامج spss 26 لإجابات آراء أفراد عينة الدراسة حول عبارات الاستبيان بغية الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال تأكيد فرضياتها أو نفيها لدى المؤسسات المالية محل الدراسة.

حاولت هذه الدراسة الوصول إلى هدفها والإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في معرفة دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية، وتم هذا من خلال اعتماد مجموعة فرضيات رئيسية لمعرفة واقع التكنولوجيا المالية ومدى تطوير المعاملات الالكترونية وكذا العلاقة بين المتغيرين ومستوى تحقق هذه العلاقة. ومستوى التأثير كذلك. وقد تم التحقق منهما حيث تم نفي بعض الفرضيات وقبولها للبعض الآخر.

النتائج الرئيسية للدراسة:

- ❖ واقع التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة متوسط عند درجة معنوية ذات دلالة إحصائية 1%.
- ❖ مستوى المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة متوسط عند درجة معنوية ذات دلالة إحصائية 1%.
- ❖ توجد علاقة بين التكنولوجيا المالية والمعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%
- ❖ يوجد علاقة أثر ذا دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%
- ❖ لا توجد فروق في مستوى التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى المتغيرات الشخصية.
- ❖ لا توجد فروق في المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية محل الدراسة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% تعزى إلى المتغيرات الشخصية

ومن خلال النتائج نجد أن هذه الدراسة تتباين مع نظيراتها من عدة نواحي خلافاً لبعض الدراسات الأخرى، كما أن بيئة المنشآت والمؤسسات المالية المدروسة ومجال تخصصها يختلف عن سابقتها من الدراسات وهذا بالطبع ما أثر في النتائج المتوصل إليها.

أهم اقتراحات الدراسة

- ❖ تحول التكنولوجيا المالية من النمط النظري إلى النهج الاستراتيجي التطبيقي، والهدف من ذلك تحسين المنتجات وتطوير الخدمات، وتعزيز الأداء الحالي والمستقبلي بشكل جوهري. يتضمن هذا التحول دمج الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المالية والهيئات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة.
- ❖ يتطلب تطوير سياسات ونماذج الإدارة في المؤسسات المالية تبني الرقمنة والتقنيات التكنولوجية، مما يعزز المرونة في العمل ويزيد من السيطرة على العمليات والأداء. وهذا ما يهدف إلى تشجيع العملاء على استخدام التكنولوجيا في أنشطتهم التجارية.
- ❖ تشجيع المؤسسات المالية في مواكبة الذكاء الاصطناعي، وعملية تحول القطاعات المصرفية والمالية الجزائرية من مرحلة الاقتصاد التقليدي إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي تزامنا مع احتواء مخاطر هذا التحول وتداعياته.

الخاتمة

ضرورة اهتمام مختلف مكونات القطاع المصرفي الجزائري بتشجيع وتدريب موظفيها على آليات وتقنيات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي نظرا لدورها في تنويع النشاط الاقتصادي، وتطوير العمل المصرفي ليصبح أكثر استجابة للحاجات المتغيرة، والمتعددة لأوسع شرائح المتعاملين مع هذا القطاع الرائد والحيوي.

تشجيع المؤسسات المالية زبائنها للتعامل بوسائل الدفع الإلكترونية عن طريق منح تحفيزات للزبائن الذين يقبلون على التعامل مثلا ببطاقات الائتمان.

استفادة المؤسسات المالية الجزائرية من تجارب الدول الأخرى الأكثر تقدما في هذا المجال، وتتابع التطورات الحاصلة في ميدان الخدمات والمعاملات الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي خاصة في ظل انفتاح الأسواق، ودخول مستثمرين إلى الجزائر.

ومن خلال النتائج نجد أن هذه الدراسة تتباين مع نظيراتها من عدة نواحي وتختلف من نواحي أخرى من بينها أن بيئة المنشآت والمؤسسات المالية المدروسة ومجال تخصصها يختلف عن سابقتها من الدراسات وهذا بالطبع ما أثر في النتائج المتوصل إليها.

آفاق الدراسة

بعد محاولة متواضعة للتطرق لموضوع دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الإلكترونية وفي ضوء النتائج التي تم الوصول إليها يمكن اقتراح بعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع:

- استخدام الوسائل الإلكترونية في إدارة علاقات العملاء ودورها في تعزيز جودة الخدمات المصرفية في المؤسسات المالية الجزائرية.
- تأثير تبني التكنولوجيا وأنظمة الذكاء الاصطناعي على إدارة الموارد البشرية في القطاع المصرفي الجزائري.
- أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسهيل المعاملات الإلكترونية في المؤسسات المالية الجزائرية.
- تحديات تطبيق الصيرفة الإلكترونية وتبني أنظمة الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية الجزائرية.
- مستقبل المعاملات الإلكترونية: الابتكار والتطور في عالم التكنولوجيا المالية.
- تأثير تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية داخل المؤسسات المالية.
- تحولات الذكاء الاصطناعي في مجال المعاملات الإلكترونية: تحديات وفرص في العصر الرقمي.

المصادر

&

المرجع

قائمة المصادر والمراجع

- أمين, د. م &, قلاشي, ع. ا. (2019). تكنولوجيا الهاتف النقال كإتجاه حديث للخدمات المصرفية. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-15) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- بختة, ب. (2019). أهمية تكنولوجيا المالية والشمول المالي في تحسين عمل المصارف. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربي. (pp. 1-15) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- بركات, ا. &, بلقسام, س. (2019). ثورة التكنولوجيا المالية. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-14) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- بركات, ن. م. (2012-2013). التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss. كلية التجارة الجامعة الإسلامية، دائرة التعليم المستمر، الجامعة الإسلامية.
- بريد الجزائر. (2024). Algérie Poste. Consulté le 01 28, 2024, sur Algérie Poste: <https://www.poste.dz/page/presentation>
- بشار محمد, د. (2006). الاطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- بن زايد محمد. (2021, 12 30). البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية. مجلة ضياء للدراسات القانونية-3(2), pp. 56-73. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/173626>
- البنك الدولي. (s.d.). The world bank. Récupéré sur <https://www.worldbank.org/en/home>
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية. (2024). Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR). Consulté le 01 28, 2024, sur Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR): <https://badrbanque.dz/ar/?من-نحن-؟/>
- البنك الوطني الجزائري (BNA). (2024). Banque Nationale d'Algérie (BNA). Consulté le 01 29, 2024, sur Banque Nationale d'Algérie (BNA): <https://www.bna.dz/ar/التعريف-بالبنك/>
- تقوي, أ. (2014). الغفلية على الانترنت بين سندان الحق في الخصوصية ومطرقة المسؤولية. مجلة المنارة للبحوث والدراسات, 20(01).
- الجريدة, ا. (1975). الأمر 85-75 لـ 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجريدة, ا. (1988). المادة 324 القانون 14-88 لـ 3 ماي 1988 المعدل والمتمم للأمر 75-58 لـ 26 سبتمبر 1975. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجريدة, ا. (2003). المادة 5 من القانون رقم 03-15. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجريدة, ا. (2003). المادة 69 من القانون رقم 03-15 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 03/11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 هـ الموافق لـ 26 غشت عام 2003 يتعلق بالنقد والقروض الصادر في العدد 52. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجريدة, ا. (2005). القانون 10-05 المعدل والمتمم للأمر 58-75 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجريدة, ا. (2007). المرسوم 07 - 162 يعدل ويتمم المرسوم 01 - 123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية. الجزائر: الجريدة الرسمية.

- الجريدة, ا. (2018). المادة 27 من القانون 05-18. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجريدة, ا. (2018). المادة 30 من القانون رقم 05-18. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجريدة, ا. (2018). المادتين 28-29 من القانون رقم 05-18. الجزائرية: الجريدة الرسمية.
- جولي بلانت ; خالد العامري. (2009). التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS) الجيزة، مصر: دار الفاروق للنشر و التوزيع.
- حماد, ط. (2003). التجارة الالكترونية : المفاهيم التجارب التحديات. الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية.
- خالد ممدوح, ا. (2006). ابرام العقد الالكتروني. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- خصوصية التعاقد عبر الإنترنت. (2000). سامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، دار النهضة العربية- دار النهضة العربية.
- خليلي أحمد. (2018, 12 1). واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية - حالة القرض الشعبي الجزائري CPA. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/84323>, 11(1), pp. 56-74.
- خيرة, ت &, فاطمة, ا. (2019). واقع و آفاق تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-15) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- دباح, ك &, شكري, م. (2019). التكنولوجيا المالية وتحديات مواجهة الاحتيال المالي. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-15) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- رضوان, ب. ع &, بلقاسم, ب. ه. (2019). أثر التكنولوجيا المالية على بعض الخدمات والمنتجات المالية - البطاقات البنكية في النظام المصرفي الجزائري- صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-17) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- زعاف, ن. (2019). دور التكنولوجيا المالية على تحسين جودة الخدمات المصرفية. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-17) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- الزعيبي, م. ب &, الطلافة, ع. (2000). النظام الإحصائي (SPSS) فهم و تحليل البيانات الإحصائية (Vol. 1). (الاولى). عمان ، الاردن: دار وائل.
- زهرة, س &, دحمان, ب. ع. (2019). واقع الشمول المالي في الوطن العربي ودور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيزه؛ دراسة حالة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-21) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- سارة, م. م. (2019). مساهمة الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تعزيز رقمنة الخدمات المالية - مع تجارب دولية ناجحة. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-15) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- سائحي, م. ب. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. 07(30),
- سعيد, م. ط. (2020). التكنولوجيا المالية آفاق إلى المستقبل. القاهرة، مصر: العصرية للنشر والتوزيع.
- سعيد, عزوز, خ. (2017, 12 1). الأمن التقني للدفع الالكتروني أي فعالية ؟. مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية. 1(2), pp. 112-129. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/69283>
- سمير طه, ع. (1999). سمير طه عبد الفتاح، الحجية القانونية لوسائل المعلومات المستحدثة في الإثبات. القاهرة: جامعة القاهرة.

- شحرور, ي & , غياش, ف. (2019). تشخيص واقع التجربة الأردنية في تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-16) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- شركة ماكينزي, (s.d.). mckinsey & company. Récupéré sur <https://www.mckinsey.com>
- شكيب بشماني, (2014). أكتوبر. (دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. (05) 36 ,
- شيخ سناء. (18, 4 2021). دور جهات التصديق الإلكتروني في تحقيق الأمن في المعاملات الإلكترونية. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. (1) 14, pp. 271-285. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/149172>
- صندوق النقد, (s.d.). international monetary fund. Récupéré sur <https://www.imf.org/en/Home>
- البنك الوطني للتوفير والاحتياط: CNEP-Banque. Consulté le 01 27, 2024, sur <https://www.cnepbanque.dz/web/ar/>
- الصيرفي, م. (2008). البيع و الشراء عبر الانترنت. الاسكندرية-مصر : المكتب الجامعي الحديث.
- طه عيساني. (30, 1 2019). التوقيع الإلكتروني كآلية لحماية المعاملات الإلكترونية. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. (1) 6, pp. 559-577. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/82084>
- طواهير, ع. ا. (2012). محاولة قياس رضا الزبون على جودة الخدمات الإلكترونية باستعمال مقياس NETQUAL. مجلة آداء المؤسسات الجزائرية. 02 ,
- عائشة, ل & , عبد القادر, ن: Finch. (2019). إعادة تشكيل التنمية والمستقبل المالي: سنغافورة (نموذج). صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-16) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- عبد الغاني, م., عبد القادر, ي & , نجاه, م. (2021). الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق نزاهة الخدمات المالية من خلال منظومة الشمول المالي و تحقيق تنمية مستدامة. الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية. (122 - 131 pp) أدرار - الجزائر: منشورات مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية 2021.
- عبد المنعم راضي, ف. (2001). اقتصاديات النقود والبنوك. الاسكندرية: البيان للطباعة والنشر.
- عيبب محمد, ب. (15, 7 2021). حماية المستهلك في مجال المعاملات الإلكترونية بالجزائر على ضوء القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية. مجلة دراسات وأبحاث (4) 13, pp. 116-130. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/160903>
- العربي نبيل, ص. (2003). الشيك الإلكتروني والنقود الرقمية، دراسة مقارنة. دبي: كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة.
- عيراش, م. ا & , دريس, س. ب. (2019). أهمية اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تعزيز الشمول المالي – عرض تجارب دولية وعربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر - صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية (pp. 1-16) المدية - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- غيث البحر, غ & , التنجي, م. (2014). التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics، مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات العامة.
- فاطمة, أ & , رابح, ب. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة اندوسيا. الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية. (145 - 161 pp) أدرار - الجزائر: منشورات مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية 2021.
- فريد النجار, و. و. (2006). وسائل المدفوعات الإلكترونية التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة. الإسكندرية مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية.

- فودو, م., سلام, ع. ا. & فرجاني, س. (2021). دور منصات التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل الجماعي الاسلامي – عرض نماذج لمنصات التمويل الجماعي. الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية. (pp. 272-288) أدرار - الجزائر: منشورات مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية 2021.
- فورت, ب. (2016). ومضة. Récupéré sur <https://www.wamda.com/research/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry>
- قويدير, ا. & فاطمة, ا. (2019). أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-18) المدينة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- كنعان, ع. (2012). طرائق السداد الالكترونية وأهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة. دمشق سورية: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- المادة 2 من القانون الجزائري 18-05, ا. (s.d.). Récupéré sur <https://www.commerce.gov.dz/fr>
- مجلس الوزراء لدولة مصر. (2021). مشروع قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. منشورات قانونية: أرشيف رقمي 01-13 ,
- المجلس الوطني, ل. (s.d.). Récupéré sur <https://www.ons.dz> الديوان الوطني للإحصائيات
- محمد لبيب, ش. (بدون سنة نشر). (الوجيز في مصادر الالتزام. القاهرة: دار النهضة العربية.
- محمد, ج. & امحمد, ب. (2019). التكنولوجيا و الابتكار المالي آلية لتوسيع الشمول المالي في الوطن العربي. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-17) المدينة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (2020). تقرير الإستقرار المالي لسنة 2020. الإمارات العربية المتحدة: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي, مكتب التكنولوجيا المالية. (2021). مكتب التكنولوجيا المالية (فنتك). الإمارات العربية المتحدة: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- مصرف السلام - الجزائر AL SALAM BANK ALGERIA. Consulté le 01 27, 2024, sur [AL SALAM BANK ALGERIA: https://www.eco-algeria.com/node/1711](https://www.eco-algeria.com/node/1711)
- مصطفى, ب. & هجيرة, س. ع. (2019). أثر التكنولوجيا المالية على عصرنه القطاع المصرفي الجزائري. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-19) المدينة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- معطى الله خير الدين, ب. (2004). المعلوماتية والجهاز البنكي وحتمية تطوير الخدمات المصرفية. الجزائر: ملتقى المنظومة المصرفية والتحول الاقتصادي.
- منصور, م. (2006). مبادئ الإثبات وطرقها. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي لنشر.
- منير الجهنمي, م. (2005). البنوك الإلكترونية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- مهدي رضا. (2020, 6 20). بطاقة الدفع الالكترونية وترقية التجارة الالكترونية. مجلة الدراسات والبحوث القانونية. pp. 5(2), 163-175. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118906>
- موساوي, و. & حيولة, ا. (2019). مساهمة التكنولوجيا المالية في تمويل المقاولاتية التكنولوجية. مساهمة التكنولوجيا المالية في تمويل المقاولاتية التكنولوجية. (pp. 1-15) المدينة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.

- مولودي, ع. ا. (2022-2023). الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي -دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية. -جامعة أحمد درايعة. أدرار-الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- نجار, ع " (2002). الصيرفة الالكترونية وآلية تداولها ", الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية. لبنان: المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية.
- نجوى, س &, الأمين, ك. م. (2019). أثر التكنولوجيا المالية على ابتكار وتحسين جودة الخدمات المالية والمصرفية. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-15)المدينة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- نسرين, ر &, نوال, ب. خ. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تحقيق استراتيجية الشمول المالي - دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الدول العربية. الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية. (pp. 367 - 350) أدرار - الجزائر: منشورات مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية 2021.
- نوال, ع &, زهرة, ب. ي. (2021). أهمية التكنولوجيا المالية في الجزائر لتعزيز الشمول المالي. الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية. (pp. 253 - 241) أدرار - الجزائر: منشورات مخبر دراسات التنمية المكانية و تطوير المقاولاتية 2021.
- هشام, ب &, نورة, ب. (2019). أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية دراسة حالة القطاع المصرفي الأردني. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. (pp. 1-14)المدينة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- ينسيان, س. ف. (2023, 11 03). ويكيبيديا الموسوعة الحرة. Récupéré sur https://ar.wikipedia.org/wiki/تقانة_مالية
- Roman.I.Shugaev. (2023). Electronic form of transactions: Issues of legal regulation. Center for Strategic Research, moskow, Russia, 4(2), pp. 40-63. Récupéré sur <https://doi.org/10.38044/2686-9136-2023-4-2-40-63>
- Ali, S., & Hayet, B. (2019). Le système de paiement par carte inter bancaire, moyen d'innover et d'améliorer la qualité des services financiers.. صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز المدينة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. (pp. 1-11)المدينة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة يحيى فارس بالمدينة.
- Alt, R., & Puschmann, T. (2012). The Rise of Customer-Oriented Banking –Electronic Markets are Paving the Way. *Electronic Markets*, pp. 203-215.
- Anshari, M., Almunawar, M. N., & Hamdan, M. (2019). Digital Marketplace and FinTech to Support Agriculture Sustainability. *Energy Procedia*.
- Arner, D. W., Buckley, R. P., & Veidt, R. (2020). Sustainability, FinTech and Financial Inclusion. *European Business Organization Law Review*.
- Arorar, N., & Kau, P. D. (2020). Augmenting Banking and FinTech with Intelligent Internet of Things Technology. *INFOCOM (International Conference on Computer Communications)*.
- Bartlett, R. P., Morse, A., & Wallac, N. (2019). Consumer-Lending Discrimination in the FinTech Era. *Research Papers in Economics*.
- Basole, & Patel. (2018). Visualizing the global Fintech ecosystem. *Service Science*(04), pp. 1-18.

- Belanche, D., Casaló, L. V., & Flavián, C. (2019). Artificial Intelligence in FinTech: understanding robo-advisors adoption among customers. *Industrial Management and Data Systems*.
- Bernard Nainggolan, a. (2023, 12). GUARANTEE OF LEGAL PROTECTION IN CROSS-BORDER ELECTRONIC. *JOURNAL OF LAW AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT*, 11(12), p. 1. doi:<https://doi.org/10.55908/sdgs.v11i12.2700>
- Bettinger. (1972). Fintech: a series of 40 time shared models used at manufacturers Hanover trust company. *Interfaces*(04), pp. 62-63.
- Bilgel, D., & Aksoy, B. (2019). Finansal Teknoloji Şirketleri ve Geleceğin Bankacılığı: Açık Bankacılık. *European Journal of Science and Technology*, pp. 1097-1105.
- Billah, M. M. (2021). *Islamic FinTech Insights and Solutions*. Springer Nature, pp. 01-450.
- Burhan Ul Islam Khan, a. (2017). Securing electronic transactions via payment. *Internet Technology and Secured Transactions*, 7(3), pp. 245–269.
- CARMONA, A. F., LOMBARDO, A. G.-Q., PASTOR, R. R., QUIRÓS, C. T., GARCÍA, J. P., MUÑOZ, D. R., & MARTÍN, L. C. (2018). Competition issues in the Area of Financial Technology (FinTech). European Union: DIRECTORATE GENERAL FOR INTERNAL POLICIES - Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies.
- CGFS-FSB. (2017). FinTech credit Market structure, business models and financial stability implications. Basel–Stadt: the Committee on the Global Financial System (CGFS) and the Financial Stability Board (FSB).
- Chen, M. A., Wu, Q., & Yang, B. (2019). How Valuable Is FinTech Innovation. *Review of Financial Studies*.
- Crosby, Nachiappan, Pattanayak, Verma, & Kalyanaraman. (2016). *BlockChain Technology: Beyond Bitcoin*. Silicon Valley-based: Applied Innovation Review.
- Das Sanjiv Ranjan. (2019). The future of fintech. *Financial Management*.
- Douglas, Arner, & Anos. (2016). The Evolution of Fintech: a New Post Crisis Paradigm?. *Georgetown Journal of International Law*, p. 1274.
- Douglas, Barberis, & Buckley. (2017). *FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a Sandbox*. CFA Institute Research Foundation.
- Du, W. D., Pan, S. L., & Ying, W. (2019). Affordances, experimentation and actualization of FinTech: A blockchain implementation study. *Journal of Strategic Information Systems*.
- Eickhoff, M., Muntermann, J., & Weinrich, T. (2017). What do FinTechs actually do? A Taxonomy of FinTech Business Models. *ICIS (International Conference on Information Systems)*.

- Fintech Regulatory Aspects Working Group "REG WG". (2019). Key Aspects around Financial Technologies and Regulation Policy report. CEMLA: Fintech Regulatory Aspects Working Group (REG WG).
- Gabor, D., & Brooks, S. (2017). The digital revolution in financial inclusion: international development in the fintech era. *New Political Economy*.
- Gai, K., Qiu, M., & Sun, X. (2018). A survey on FinTech. *Journal of Network and Computer Applications*.
- Gigih Prihantono, A. (2023, 12 7). THE EFFECT OF ELECTRONIC MONEY TRANSACTIONS ON HOUSEHOLD CONSUMPTION. *JIET (Jurnal Ilmu Ekonomi Terapan)*, 8(2), pp. 157-172. doi:10.20473/jiet.v8i2.44716
- Gimpel, H., Rau, D., & Röglinger, M. (2017). Understanding FinTech Start-Ups – a Taxonomy of Consumer-Oriented Service Offerings. *Electron Markets*(3), pp. 245–264.
- Gimpel, H., Rau, D., & Röglinger, M. (2018). Understanding FinTech Start-Ups : A Taxonomy of Consumer-Oriented Service Offerings. *Electronic Markets*.
- Gimpel, Rau, & Roglinger. (2018). Understanding Fintech start-ups – a taxonomy of consumer-oriented service offerings. *Electronic Markets*(03), pp. 245-264.
- Goldstein, I., Jiang, W., & Karolyi, G. A. (2019). To FinTech and Beyond. *Review of Financial Studies*.
- Gozman, D., Liebenau, J., & Ma, J. (2018). The Innovation Mechanisms of Fintech Start-Ups: Insights from SWIFT's Innotribe Competition. *Journal of Management Information Systems*.
- Haddad, C., & Hornuf, L. (2019). The emergence of the global fintech market: economic and technological determinants. *Small Business Economics*.
- Harris, C. (2011). *Artificial Intelligence*. New York: Marshall Cavendish.
- IOSCO. (2017). Report on New Financial Technologies (FinTech). Spain: International Organization of Securities Commissions (IOSCO).
- Jun, J., & Yeo, E. (2016). Entry of Fintech firms and competition in the retail payments market. *Asia Pacific Journal of Financial Studies*(2), pp. 159-184.
- Kim, Y., Park, Y., & Choi, J. (2016). The adoption of mobile payment services for fintech. *International Journal of Applied Engineering Research*(02), pp. 1058-1061.
- Lee, I., & Shin, Y. J. (2018). Fintech: Ecosystem, business models, investment decisions, and challenges. *Business Horizons*.
- Leong, C., Tan, B., Sun, Y., Xiao, X., & Tan, F. T. (2017). Nurturing a FinTech ecosystem. *International Journal of Information Management*.

- Maier. (2016). Supply and demand on crowdlending platforms: connecting small and medium-sized enterprise borrowers and consumer investors. *Journal of Retailing and Consumer Services*(33), pp. 143-153.
- Manuel Lambi, C. (2024, 1). LEGAL PROTECTION FOR CONSUMERS IN ELECTRONIC TRANSACTIONS. *Eduvest – Journal of Universal Studies*, 4(1), pp. 243-252. Récupéré sur <https://greenpublisher.id/>
- Micu. (2016). Financial technology (Fintech) and its implementation on the Romanian non-banking capital market. *SEA-Practical Application of Science*(11), pp. 32-54.
- Romãnova, I., & Kudinska, M. (2017). BANKING AND FINTECH: A CHALLENGE OR OPPORTUNITY? *Publishing Limited*(98), pp. 31-32.
- Schueffel. (2016). Taming the beast: a scientific definition of Fintech. *Journal of Innovation Management*(04), pp. 32-54.
- Schueffel. (2016). Taming the Beast: A Scientific Definition of Fintech. *Journal of Innovation Management*(4), pp. 32-54.
- Senyo, P. K., & Osabutey, E. L. (2020). Unearthing antecedents to financial inclusion through FinTech innovations. *Technovation*.
- URALCAN, G. S., & TAŞTAN, S. (2019). Küresel Finansal Teknoloji Sektöründe Ortaya Çıkan Yeni Girişimlerin Ekonomik ve Teknolojik Belirleyicileri. *Haliç Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi*, p. 48.
- V, A. M., & ARAS, G. (2002). DÜNYA'DA TEKNOLOJİ SEKTÖRÜNÜN GELİŞİMİ ve TÜRKİYE'DEKİ TEKNOLOJİ SEKTÖRÜ ÜZERİNE ETKİSİ: FINANSAL BİR YAKLAŞIM., (pp. 13-20). TÜRKİYE'DEKİ. Retrieved from https://dergipark-org-tr.translate.goog/tr/pub/maruoneri/issue/52237/683113?_x_tr_sl=tr&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc
- Zheng, Z., Fan, J., & Peng, A. (2021). *Financial Mathematics and Fintech*. Springer Nature.

الملاحق

الملحق 01 * قائمة الأساتذة المحكمين

الدرجة العلمية	العضو المُحكّم
أستاذ التعليم العالي	هداجي عبد الجليل
أستاذ التعليم العالي	العبادي أحمد
أستاذ التعليم العالي	المومن عبد الكريم
أستاذ محاضر " أ "	بلعارية محمد
أستاذ محاضر " أ "	بلبالي عبد الرحيم
أستاذ محاضر " أ "	يجياوي عبد القادر
أستاذ محاضر " أ "	بلبالي عبد السلام
أستاذ محاضر " أ "	ولد باحمو سمير
أستاذ مساعد " ب "	مولودي عبد الغاني
أستاذ مساعد " ب "	نبو عبد المجيد

الملحق 02 * استبيان الدراسة



تحية واحترام ... في إطار التحضير للأطروحة المقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تحت عنوان
" دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات الالكترونية في المؤسسات المالية"
يسعدني سيدي/سيدتي اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع وإبداء آراءكم كأكاديميين
ومهنيين، فناعة منا بموضوعيتكم وكونكم ستولون كل الاهتمام لهذه الأسئلة، ونؤكد لكم أن جميع المعلومات التي
يتم الحصول عليها محاطة بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
شكراً لتعاونكم وحسن استجابتكم...

الباحث: محمد الأمين معزوزي " maz.mohamed@univ-adrar.edu.dz "

القسم الأول: معلومات عامة: الرجاء وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة

1- الصنف الاجتماعي:

ذكر أنثى

1- المؤهل العلمي:

ليسانس ماجستير دكتوراه شهادة مهنية

2- الوظيفة الحالية:

أمر بالصرف مراقب مالي محاسب عمومي مكلف بالزبائن

3- سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات من 5 إلى 15 سنة أكثر من 15 سنة

الملاحق

القسم الثاني: متعلق بموضوع الدراسة: الرجاء وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة

المحور الأول: محور التكنولوجيا المالية

الرقم	البيانات	طبيعة الرأي			
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	تسعى المؤسسة لمواكبة أحدث الابتكارات التكنولوجية وتوظيفها في مجال تقديم الخدمات				
2	تزداد التطبيقات البنكية على الهاتف المحمول بكل ما هو جديد عن الخدمات				
3	يمتاز التطبيق الإلكتروني للمؤسسة على الهاتف بالوضوح والدقة				
4	يمكن إجراء أي معاملات بنكية عن طريق التطبيق الإلكتروني الخاص بالمؤسسة				
5	تملك المؤسسة بطاقات اعتماد للدفع الإلكتروني				
6	تمتلك المؤسسة موقع الكتروني مميز يقدم أفضل الخدمات لجميع العملاء				
7	يتم تحديث البيانات المتوفرة على صفحة المؤسسة بشكل مستمر لاطلاع العملاء بكل ما هو جديد بالخدمات				
8	تعتمد المؤسسة أجهزة الدفع الإلكتروني "TPE" في مختلف المكاتب				
9	يتم التعامل مع العملاء عبر تقنيات التواصل الإلكترونية				
10	توفر المؤسسة خدمات الدفع الإلكتروني للأفراد				
11	تساهم المؤسسة في تقريب المصرف للمواطن بالتعامل إلكترونياً.				
12	تعتمد المؤسسة آلية الدفع باستخدام الهاتف الذكي				
13	يتم زيادة قيمة التحويلات المالية نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المالية.				
14	تسعى المؤسسة إلى تكثيف التواجد المالي من أجل ضمان خدمة جوارية حقيقية لتسهيل استعادة جميع المواطنين من الخدمة الشمولية (المؤسسات البريدية المتنقلة، الشبائك البنكية الآلية،...)				
15	تقوم المؤسسة بتطوير وتحديث وتحسين الوسائل والتقنيات التي تستخدمها بشكل مستمر				
16	تعتمد المؤسسة خدمة مبنية على تكنولوجيا تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد. (التقنية المعروفة باسم كيو. ار. كود أي بمعنى رمز الإجابة السريع).				

					17	تتيح المؤسسة استخدام الهاتف النكي في التعاملات المالية (كشف الحساب، تحويلات الأموال...)
					18	يتم تبادل المعلومات والخدمات داخل وخارج المؤسسة رقميا
					19	تقوم المؤسسة المالية بمضاعفة حماية زبائننا من خلال التكنولوجيا المالية.
					20	رغبة ومقدرة المؤسسة على العمل باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة
					21	تقوم المؤسسة بدورات تكوينية وأيام دراسية دورية فيما يخص كل جديد في مجال التكنولوجيا
					22	تؤثر التكنولوجيا المالية المعتمدة في المؤسسة على أساليب التمويل التقليدي
					23	تؤدي المؤسسة أعمال التكنولوجيا المالية وفق اللوائح التنظيمية القانونية.
					24	تحرص المؤسسة على إرشاد المتعاملين معها وتوجيههم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة
					25	الوسائل التكنولوجية الحديثة توفر السرية في التعامل مع المؤسسة

المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

الرقم	البيان	طبيعة الرأي			
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
1	توجد لدى المؤسسة استراتيجية واضحة للتحول نحو تطبيق المعاملات الإلكترونية.				
2	أعتمد على المعاملات الإلكترونية في حياتي اليومية				
3	توفر المؤسسة الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المعاملات الإلكترونية.				
4	تقوم المؤسسة بمراجعة إجراءات الخدمات وإعادة هندستها قبل تحويلها إلى خدمات إلكترونية.				
5	تتوفر المؤسسة على بيئة قانونية وتشريعية حكومية تتوافق مع متطلبات العمل الإلكتروني.				
6	تلتزم المؤسسة بالاعتراف بتوقيع المستفيدين إلكترونياً عند الحصول على الخدمات الإلكترونية.				
7	تستخدم المؤسسة تقنيات مناسبة للتأكد من سلامة المعاملات الإلكترونية من التزوير والتلاعب.				
8	أقوم بمختلف المعاملات الإلكترونية مثل التسوق عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت... بشكل رئيسي				
9	أشعر بعدم الأمان أو القلق بشأن استخدامي للمعاملات الإلكترونية				
10	المعاملات الإلكترونية توفر مستوى أعلى من الراحة والسهولة مقارنة بالمعاملات الورقية				
11	يتوفر في المؤسسة بيئة فنية احتياطية لضمان استمرار تقديم الخدمات الإلكترونية.				
12	تتوفر في المؤسسة قواعد بيانات متكاملة و مترابطة يتم الاعتماد عليها في التطبيقات والمعاملات الإلكترونية.				
13	توفر المؤسسة نظام خاص بالدفع الإلكتروني لتسهيل تقديم المعاملات التي تحتاج إلى رسوم مالية.				
14	يتم الإعلان عن المعاملات الإلكترونية بشكل مناسب عبر الوسائل التسويقية والإعلانية المختلفة				
15	تساعد المعاملات الإلكترونية في سرعة إنجاز العمل.				
16	يتم التغلب على العقبات التي تؤثر سلباً على مستوى الأداء من خلال تطبيق				

الملاحق

					المعاملات الإلكترونية.
					17 تقلل المعاملات الإلكترونية من تكاليف العمل اليومي (الورق، نقل البريد، عدد الموظفين).
					18 تطبيق المعاملات الإلكترونية يقلل من معدلات الأخطاء أثناء تقديم الخدمات.
					19 أواجه مشاكل وتحديات أثناء استخدام المعاملات الإلكترونية
					20 توفر المؤسسة للفئات المستفيدة إمكانية أداء ومتابعة المعاملات الإلكترونية عن بعد.
					21 يتوفر في المؤسسة دليل لقواعد الممارسة الصحيحة للتطبيقات والمعاملات الإلكترونية.
					22 تساعد المعاملات الإلكترونية على تقليل وقت تقديم طلبات الحصول على الخدمات المقدمة. (وقت التقديم).
					23 يتم تسليم الخدمة المقدمة من خلال المعاملات الإلكترونية للعملاء في الموعد المحدد (دقة التسليم).
					24 تعمل المعاملات الإلكترونية على إنجاز جميع جوانب الخدمة بشكل كامل (الإتمام).
					25 تتوفر إمكانية الحصول على الخدمة من خلال المعاملات الإلكترونية بشكل سهل ويسير (سهولة المنال).
					26 أقوم بإجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت عدة مرات في الشهر
					27 تساعد المعاملات الإلكترونية في تقليل الجهد لفهم حاجات العملاء وتحديد أولوياتهم (الفهم).
					28 تزيد المعاملات الإلكترونية من رضا العملاء على عمل المؤسسة (الرضا).
					29 استخدم التقنيات الحديثة مثل الدفع بالهواتف الذكية أو تطبيقات الدفع الإلكترونية
					30 تقلل المعاملات الإلكترونية من ازدحام العملاء في طوابير للحصول على الخدمات.
					31 يستفيد العملاء من الخدمات الإلكترونية عن بعد من خلال شبكة الانترنت.
					32 أقوم بترويج تبنى تكنولوجيا مالية والتعاملات الإلكترونية أكثر في المستقبل

الملحق 03 * الثبات والموثوقية

```
RELIABILITY
/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 A15 A16 A17 A18 A19 A20
A21 A22 A23 A24
A25
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.823	25

```
RELIABILITY
/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 B16 B17 B18 B19 B20
B21 B22 B23 B24
B25 B26 B27 B28 B29 B30 B31 B32
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.855	32

RELIABILITY

```

/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 A15 A16 A17 A18 A19 A20
A21 A22 A23 A24
A25 B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 B16 B17 B18 B19 B20 B21
B22 B23 B24 B25 B26
B27 B28 B29 B30 B31 B32
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
    
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.879	57

الملحق 04 * الارتباط بين عبارات المحاور لقياس الاتساق الداخلي

NONPAR CORR

```

/VARIABLES=X A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14
A15 A16 A17 A18 A19 A20 A21 A22 A23 A24 A25
/PRINT=SPEARMAN
TWOTAIL NOSIG FULL
/MISSING=PAIRWISE.
    
```

Correlations

		المحور الأول: التكنولوجيا المالية
Spearman's rho	المحور الأول: التكنولوجيا المالية	Correlation Coefficient 1.000
	تسعى المؤسسة لمواكبة أحدث الابتكارات التكنولوجية وتوظيفها في مجال تقديم الخدمات	Correlation Coefficient .328**
	تزداد التطبيقات البنكية على الهاتف المحمول بكل ما هو جديد عن الخدمات	Correlation Coefficient .555**
	يمتاز التطبيق الإلكتروني للمؤسسة على الهاتف بالوضوح والدقة	Correlation Coefficient .432**
	يمكن إجراء أي معاملات بنكية عن طريق التطبيق الإلكتروني الخاص بالمؤسسة	Correlation Coefficient .544**
	تملك المؤسسة بطاقات اعتماد للدفع الإلكتروني	Correlation Coefficient .445**
	تمتلك المؤسسة موقع الكتروني مميز يقدم أفضل الخدمات لجميع العملاء	Correlation Coefficient .566**
	يتم تحديث البيانات المتوافرة على صفحة المؤسسة بشكل مستمر لاطلاع العملاء بكل ما هو جديد بالخدمات	Correlation Coefficient .535**
	تعتمد المؤسسة أجهزة الدفع الإلكتروني "TPE" في مختلف المكاتب	Correlation Coefficient .560**

الملاحق

يتم التعامل مع العملاء عبر تقنيات التواصل الإلكترونية	Correlation Coefficient	.568**
توفر المؤسسة خدمات الدفع الإلكتروني للأفراد	Correlation Coefficient	.625**
تساهم المؤسسة في تقريب المصرف للمواطن بالتعامل إلكترونياً.	Correlation Coefficient	.555**
تعتمد المؤسسة آلية الدفع باستخدام الهاتف الذكي	Correlation Coefficient	.530**
يتم زيادة قيمة التحويلات المالية نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المالية.	Correlation Coefficient	.566**
تسعى المؤسسة إلى تكثيف التواجد المالي من أجل ضمان خدمة جوارية حقيقية (المؤسسات البريدية المتنقلة، الشبائيك البنكية الآلية، ...)	Correlation Coefficient	.521**
تقوم المؤسسة بتطوير وتحديث وتحسين الوسائل والتقنيات التي تستخدمها بشكل مستمر	Correlation Coefficient	.496**
تعتمد المؤسسة خدمة مبنية على تكنولوجيا تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد (تقنية كيو. ار. كود أي بمعنى رمز الإجابة السريع).	Correlation Coefficient	.546**
تتيح المؤسسة استخدام الهاتف الذكي في التعاملات المالية (كشف الحساب، تحويلات الأموال...)	Correlation Coefficient	.487**
يتم تبادل المعلومات والخدمات داخل وخارج المؤسسة رقمياً	Correlation Coefficient	.604**
تقوم المؤسسة المالية بمضاعفة حماية زبائنها من خلال التكنولوجيا المالية.	Correlation Coefficient	.558**
رغبة ومقدرة المؤسسة على العمل باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة	Correlation Coefficient	.125*
تقوم المؤسسة بدورات تكوينية وأيام دراسية دورية فيما يخص كل جديد في مجال التكنولوجيا	Correlation Coefficient	.153**
تؤثر التكنولوجيا المالية المعتمدة في المؤسسة على أساليب التمويل التقليدي	Correlation Coefficient	.202**
تؤدي المؤسسة أعمال التكنولوجيا المالية وفق اللوائح التنظيمية القانونية.	Correlation Coefficient	0.069
تحرص المؤسسة على إرشاد المتعاملين معها وتوجيههم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة	Correlation Coefficient	.211**
الوسائل التكنولوجية الحديثة توفر السرية في التعامل مع المؤسسة	Correlation Coefficient	0.092

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

```
NONPAR CORR
/VARIABLES=Y B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 B13 B14
B15 B16 B17 B18 B19 B20 B21 B22 B23
B24 B25 B26 B27 B28 B29 B30 B31 B32
/PRINT=SPEARMAN
TWOTAIL NOSIG FULL
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

		المحور الثاني: المعاملات الإلكترونية	
Spearman's rho	المحور الثاني: المعاملات الإلكترونية	Correlation Coefficient	1.000
	توجد لدى المؤسسة استراتيجية واضحة للتحويل نحو تطبيق المعاملات الإلكترونية.	Correlation Coefficient	.317**
	أعتمد على المعاملات الإلكترونية في حياتي اليومية	Correlation Coefficient	.390**
	توفر المؤسسة الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المعاملات الإلكترونية.	Correlation Coefficient	.349**
	تقوم المؤسسة بمراجعة إجراءات الخدمات وإعادة هندستها قبل تحويلها إلى خدمات إلكترونية.	Correlation Coefficient	.415**
	تتوفر المؤسسة على بيئة قانونية وتشريعية حكومية تتوافق مع متطلبات العمل الإلكتروني.	Correlation Coefficient	.450**

الملاحق

تلتزم المؤسسة بالاعتراف بتوقيع المستفيدين إلكترونياً عند الحصول على الخدمات الإلكترونية.	Correlation Coefficient	.356**
تستخدم المؤسسة تقنيات مناسبة للتأكد من سلامة المعاملات الإلكترونية من التزوير والتلاعب.	Correlation Coefficient	.380**
أقوم بمختلف المعاملات الإلكترونية مثل التسوق عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت،.. بشكل رئيسي	Correlation Coefficient	.411**
أشعر بعدم الأمان أو القلق بشأن استخدامي للمعاملات الإلكترونية	Correlation Coefficient	.378**
المعاملات الإلكترونية توفر مستوى أعلى من الراحة والسهولة مقارنة بالمعاملات الورقية	Correlation Coefficient	.344**
يتوفر في المؤسسة بيئة فنية احتياطية لضمان استمرار تقديم الخدمات الإلكترونية.	Correlation Coefficient	.438**
تتوفر في المؤسسة قواعد بيانات متكاملة و مترابطة يتم الاعتماد عليها في التطبيقات والمعاملات الإلكترونية.	Correlation Coefficient	.223**
توفر المؤسسة نظام خاص بالدفع الإلكتروني لتسهيل تقديم المعاملات التي تحتاج إلى رسوم مالية.	Correlation Coefficient	.292**
يتم الإعلان عن المعاملات الإلكترونية بشكل مناسب عبر الوسائل التسويقية والإعلانية المختلفة	Correlation Coefficient	.422**
تساعد المعاملات الإلكترونية في سرعة إنجاز العمل.	Correlation Coefficient	.226**
يتم التغلب على العقبات التي تؤثر سلباً على مستوى الأداء من خلال تطبيق المعاملات الإلكترونية.	Correlation Coefficient	.246**
تقلل المعاملات الإلكترونية من تكاليف العمل اليومي (الورق، نقل البريد، عدد الموظفين).	Correlation Coefficient	.193**
تطبيق المعاملات الإلكترونية يقلل من معدلات الأخطاء أثناء تقديم الخدمات.	Correlation Coefficient	.292**
أواجه مشاكل و تحديات أثناء استخدام المعاملات الإلكترونية	Correlation Coefficient	.374**
توفر المؤسسة للفئات المستفيدة إمكانية أداء ومتابعة المعاملات الإلكترونية عن بعد.	Correlation Coefficient	.483**
يتوفر في المؤسسة دليل لقواعد الممارسة الصحيحة للتطبيقات والمعاملات الإلكترونية.	Correlation Coefficient	.534**
تساعد المعاملات الإلكترونية على تقليل وقت تقديم طلبات الحصول على الخدمات المقدمة. (وقت التقديم).	Correlation Coefficient	.548**
يتم تسليم الخدمة المقدمة من خلال المعاملات الإلكترونية للعملاء في الموعد المحدد (دقة التسليم).	Correlation Coefficient	.494**
تعمل المعاملات الإلكترونية على إنجاز جميع جوانب الخدمة بشكل كامل (الإتمام).	Correlation Coefficient	.495**
تتوفر إمكانية الحصول على الخدمة من خلال المعاملات الإلكترونية بشكل سهل ويسير (سهولة المنال).	Correlation Coefficient	.474**
أقوم بإجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت عدة مرات في الشهر	Correlation Coefficient	.598**
تساعد المعاملات الإلكترونية في تقليل الجهد لفهم حاجات العملاء وتحديد أولوياتهم (الفهم).	Correlation Coefficient	.604**
تزيد المعاملات الإلكترونية من رضا العملاء على عمل المؤسسة (الرضا).	Correlation Coefficient	.543**
أستخدم التقنيات الحديثة مثل الدفع بالهواتف الذكية أو تطبيقات الدفع الإلكترونية	Correlation Coefficient	.539**
تقلل المعاملات الإلكترونية من ازدحام العملاء في طوابير للحصول على الخدمات.	Correlation Coefficient	.573**
يستفيد العملاء من الخدمات الإلكترونية عن بعد من خلال شبكة الانترنت.	Correlation Coefficient	.522**
أقوم بترويج تبني تكنولوجيا مالية و التعاملات الإلكترونية أكثر في المستقبل	Correlation Coefficient	.455**

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق 05 * البيانات الشخصية الوصفية

Frequency Table

		الصف_ الاجتماعي			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	ذكر	284	85.5	85.5	85.5
	أنثى	48	14.5	14.5	100.0
Total		332	100.0	100.0	

		الصفة (وحدة المعاينة)			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	موظف	119	35.8	35.8	35.8
	زبون (متعامل)	213	64.2	64.2	100.0
Total		332	100.0	100.0	

		المؤهل العلمي			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تقني سامي فأقل	88	26.5	26.5	26.5
	جامعي ما قبل التدرج (ليسانس – ماستر)	206	62.0	62.0	88.6
	دراسات عليا ما بعد التدرج (ماجستير – دكتوراه)	38	11.4	11.4	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

		العمر			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	25 سنة فأقل	23	6.9	6.9	6.9
	من 26 إلى 35 سنة	263	79.2	79.2	86.1
	من 36 إلى 45 سنة	18	5.4	5.4	91.6
	46 سنة فما فوق	28	8.4	8.4	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

الملاحق

Frequencies

الصفة الوظيفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مكلف بالزبائن	45	13.6	13.6	13.6
	مراقب	22	6.6	6.6	20.2
	مكلف بالدراسات	11	3.3	3.3	23.5
	رئيس مصلحة	16	4.8	4.8	28.3
	مشرف	13	3.9	3.9	32.2
	متعامل (زبون غير موظف في المؤسسات محل الدراسة)	213	64.2	64.2	96.4
	أخرى	12	3.6	3.6	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

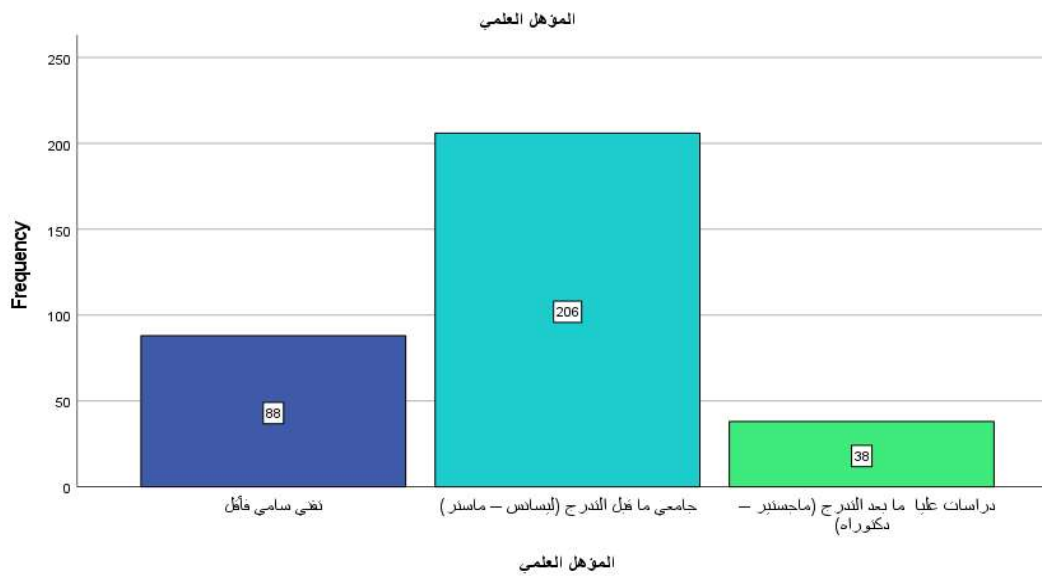
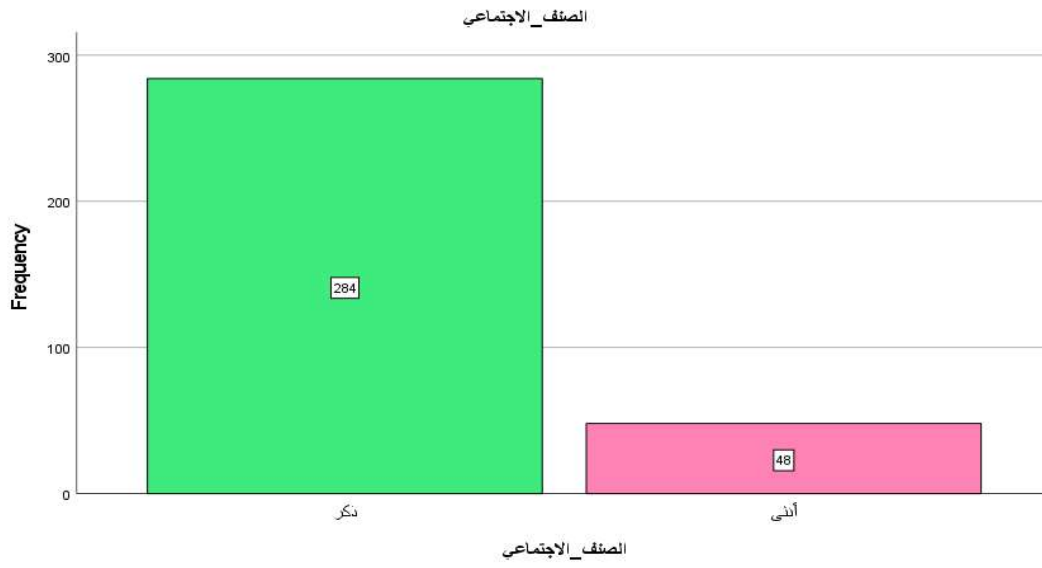
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	5 سنوات فأقل	23	6.9	6.9	6.9
	من 06 إلى 15 سنة	68	20.5	20.5	27.4
	16 سنة فما فوق	28	8.4	8.4	35.8
	متعامل (زبون غير موظف في المؤسسات محل الدراسة)	213	64.2	64.2	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

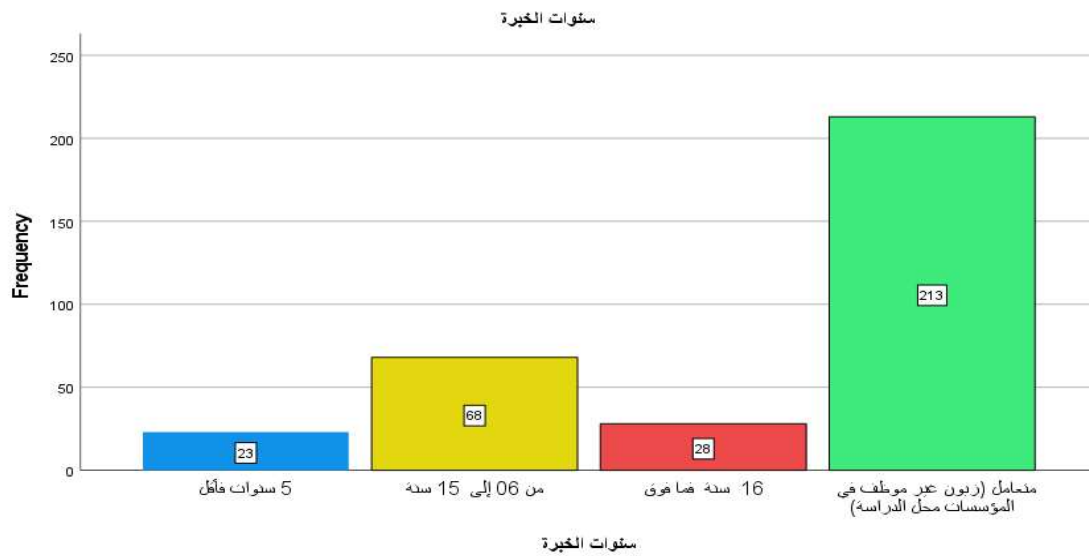
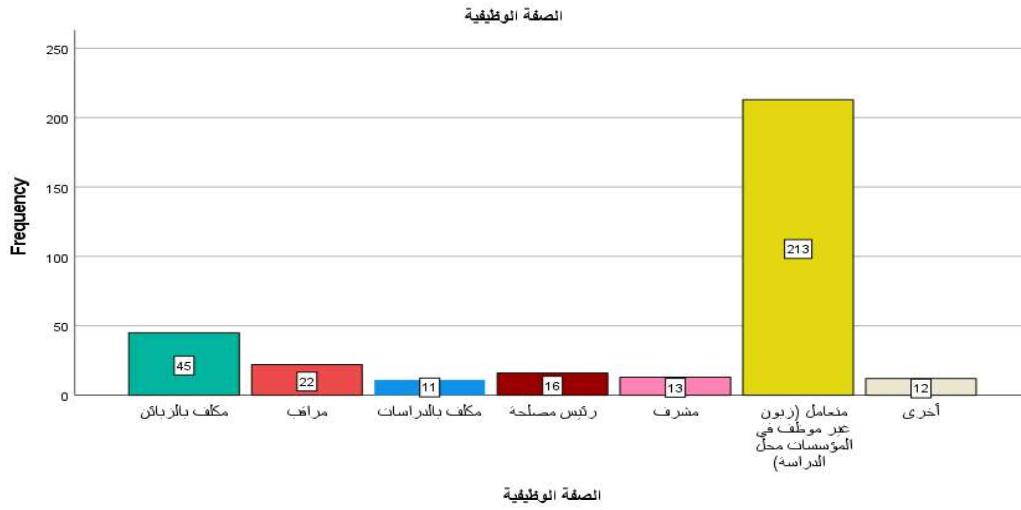
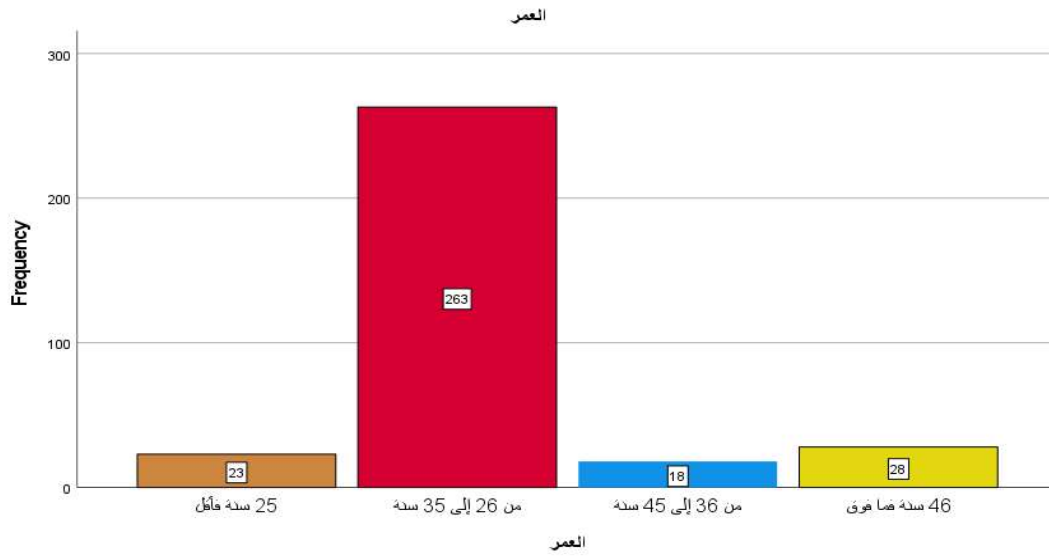
الهيئة المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مصرف السلام - الجزائر Alsalam Bank Alger	8	2.4	2.4	2.4
	البنك الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque)	8	2.4	2.4	4.8
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	28	8.4	8.4	13.3
	بريد الجزائر Algérie Poste	60	18.1	18.1	31.3
	البنك الوطني الجزائري BNA	15	4.5	4.5	35.8
	متعامل (زبون غير موظف في المؤسسات محل الدراسة)	213	64.2	64.2	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

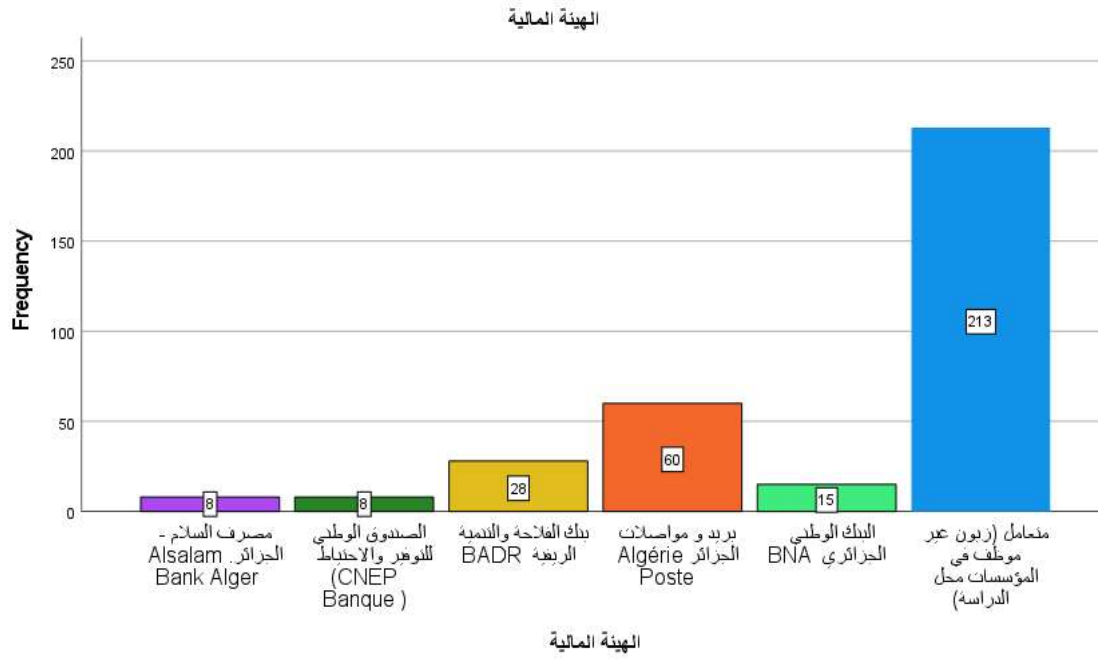
Bar Chart

الملاحق





الملاحق



الملحق 06 * مستوى الاستجابة والأهمية النسبية

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Range	Mean	Std. Deviation	Skewness	
					Statistic	Std. Error
تسعى المؤسسة لمواكبة أحدث الابتكارات التكنولوجية وتوظيفها في مجال تقديم الخدمات	332	4	2.98	1.223	-.159-	.134
تزداد التطبيقات البنكية على الهاتف المحمول بكل ما هو جديد عن الخدمات	332	4	3.53	1.122	-.604-	.134
يمتاز التطبيق الإلكتروني للمؤسسة على الهاتف بالوضوح والدقة	332	4	3.31	1.155	-.432-	.134
يمكن إجراء أي معاملات بنكية عن طريق التطبيق الإلكتروني الخاص بالمؤسسة	332	4	3.32	1.186	-.502-	.134
تملك المؤسسة بطاقات اعتماد للدفع الإلكتروني	332	4	3.28	1.193	-.529-	.134
تمتلك المؤسسة موقع الكتروني مميز يقدم أفضل الخدمات لجميع العملاء	332	4	3.07	1.225	-.206-	.134
يتم تحديث البيانات المتوفرة على صفحة المؤسسة بشكل مستمر لاطلاع العملاء بكل ما هو جديد بالخدمات	332	4	3.08	1.124	-.155-	.134
" في مختلف المكاتب TPE تعتمد المؤسسة أجهزة الدفع الإلكتروني "	332	4	3.27	1.118	-.492-	.134
يتم التعامل مع العملاء عبر تقنيات التواصل الإلكترونية	332	4	3.30	1.159	-.426-	.134
توفر المؤسسة خدمات الدفع الإلكتروني للأفراد	332	4	3.33	1.118	-.433-	.134
تساهم المؤسسة في تقريب المصرف للمواطن بالتعامل إلكترونيا.	332	4	3.34	1.148	-.357-	.134
تعتمد المؤسسة آلية الدفع باستخدام الهاتف الذكي	332	4	3.33	1.213	-.427-	.134
يتم زيادة قيمة التحويلات المالية نتيجة لاستخدام التكنولوجيا المالية	332	4	3.34	1.164	-.452-	.134
المؤسسات البريدية (تسعى المؤسسة إلى تكثيف التواجد المالي من أجل ضمان خدمة جوارية حقيقية (...المتنقلة، الشبائيك البنكية الآلية،	332	4	3.05	1.235	-.063-	.134
تقوم المؤسسة بتطوير وتحديث وتحسين الوسائل والتقنيات التي تستخدمها بشكل مستمر	332	4	3.25	1.193	-.370-	.134

الملاحق

تعتمد المؤسسة خدمة مبنية على تكنولوجيا تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد (تقنية كيو. ار. كود أي بمعنى رمز الإجابة السريع)..	332	4	2.99	1.203	-.024-	.134
تتيح المؤسسة استخدام الهاتف الذكي في التعاملات المالية (كشف الحساب، تحويلات الأموال...)	332	4	3.08	1.228	-.105-	.134
يتم تبادل المعلومات والخدمات داخل وخارج المؤسسة رقمياً	332	4	2.91	1.288	.110	.134
تقوم المؤسسة المالية بمضاعفة حماية زبائننا من خلال التكنولوجيا المالية.	332	4	3.10	1.194	-.171-	.134
رغبة ومقدرة المؤسسة على العمل باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة	332	4	3.43	1.168	-.563-	.134
تقوم المؤسسة بدورات تكوينية وأيام دراسية دورية فيما يخص كل جديد في مجال التكنولوجيا	332	4	3.41	1.127	-.582-	.134
تؤثر التكنولوجيا المالية المعتمدة في المؤسسة على أساليب التمويل التقليدي	332	4	3.48	1.109	-.596-	.134
تؤدي المؤسسة أعمال التكنولوجيا المالية وفق اللوائح التنظيمية القانونية.	332	4	3.43	1.071	-.554-	.134
تحرص المؤسسة على إرشاد المتعاملين معها وتوجيههم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة	332	4	3.55	1.150	-.648-	.134
الوسائل التكنولوجية الحديثة توفر السرية في التعامل مع المؤسسة	332	4	3.60	1.074	-.644-	.134
المحور الأول: التكنولوجيا المالية	332	4.00	3.2752	.54619	-.102-	.134
Valid N (listwise)	332					

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Std.
							Std. Error
Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic
توجد لدى المؤسسة استراتيجية واضحة للتحويل نحو تطبيق المعاملات الإلكترونية.	332	4	1	3.27	1.198	-.491-	.134
أعتمد على المعاملات الإلكترونية في حياتي اليومية	332	4	1	3.27	1.251	-.357-	.134
توفر المؤسسة الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المعاملات الإلكترونية.	332	4	1	3.10	1.277	-.082-	.134
تقوم المؤسسة بمراجعة إجراءات الخدمات وإعادة هندستها قبل تحويلها إلى خدمات إلكترونية.	332	4	1	3.16	1.211	-.254-	.134
تتوفر المؤسسة على بيئة قانونية وتشريعية حكومية تتوافق مع متطلبات العمل الإلكتروني	332	4	1	3.29	1.224	-.462-	.134
تلتزم المؤسسة بالاعتراف بتوقيع المستفيدين إلكترونياً عند الحصول على الخدمات الإلكترونية	332	4	1	3.28	1.210	-.484-	.134
تستخدم المؤسسة تقنيات مناسبة للتأكد من سلامة المعاملات الإلكترونية من التزوير والتلاعب	332	4	1	3.33	1.204	-.409-	.134
أقوم بمختلف المعاملات الإلكترونية مثل التسوق عبر الإنترنت، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت،.. بشكل رئيسي	332	4	1	3.22	1.248	-.298-	.134
أشعر بعدم الأمان أو القلق بشأن استخدامي للمعاملات الإلكترونية	332	4	1	3.28	1.257	-.376-	.134
المعاملات الإلكترونية توفر مستوى أعلى من الراحة والسهولة مقارنة بالمعاملات الورقية	332	4	1	3.44	1.132	-.505-	.134
يتوفر في المؤسسة بيئة فنية احتياطية لضمان استمرار تقديم الخدمات الإلكترونية	332	4	1	3.64	1.002	-.783-	.134
تتوفر في المؤسسة قواعد بيانات متكاملة ومتراصة يتم الاعتماد عليها في التطبيقات والمعاملات الإلكترونية.	332	4	1	3.10	1.193	-.198-	.134
توفر المؤسسة نظام خاص بالدفع الإلكتروني لتسهيل تقديم المعاملات التي تحتاج إلى رسوم مالية.	332	4	1	3.45	1.121	-.388-	.134
يتم الإعلان عن المعاملات الإلكترونية بشكل مناسب عبر الوسائل التسويقية والإعلانية المختلفة	332	4	1	3.50	1.101	-.595-	.134
تساعد المعاملات الإلكترونية في سرعة إنجاز العمل	332	4	1	3.52	1.061	-.559-	.134
يتم التغلب على العقبات التي تؤثر سلباً على مستوى الأداء من خلال تطبيق المعاملات الإلكترونية.	332	4	1	3.55	1.099	-.714-	.134

الملاحق

تقلل المعاملات الإلكترونية من تكاليف العمل اليومي (الورق، نقل البريد، عدد الموظفين)	332	4	1	3.33	1.213	-492-	.134
تطبيق المعاملات الإلكترونية يقلل من معدلات الأخطاء أثناء تقديم الخدمات	332	4	1	3.44	1.118	-573-	.134
أواجه مشاكل و تحديات أثناء استخدام المعاملات الإلكترونية	332	4	1	3.29	1.286	-478-	.134
توفر المؤسسة للفئات المستفيدة إمكانية أداء ومتابعة المعاملات الإلكترونية عن بعد	332	4	1	3.24	1.288	-432-	.134
يتوفر في المؤسسة دليل لقواعد الممارسة الصحيحة للتطبيقات والمعاملات الإلكترونية	332	4	1	3.36	1.230	-599-	.134
تساعد المعاملات الإلكترونية على تقليل وقت تقديم طلبات الحصول على الخدمات المقدمة. (وقت التقديم)	332	4	1	3.16	1.240	-331-	.134
يتم تسليم الخدمة المقدمة من خلال المعاملات الإلكترونية للعملاء في الموعد المحدد (دقة التسليم)	332	4	1	3.22	1.226	-443-	.134
تعمل المعاملات الإلكترونية على انجاز جميع جوانب الخدمة بشكل كامل (الإتمام)	332	4	1	3.32	1.214	-473-	.134
تتوفر إمكانية الحصول على الخدمة من خلال المعاملات الإلكترونية بشكل سهل وبسيط (سهولة المنال)	332	4	1	3.36	1.320	-615-	.134
أقوم بإجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت عدة مرات في الشهر	332	4	1	3.08	1.300	-273-	.134
تساعد المعاملات الإلكترونية في تقليل الجهد لفهم حاجات العملاء وتحديد أولوياتهم (الفهم)	332	4	1	3.16	1.336	-364-	.134
تزيد المعاملات الإلكترونية من رضا العملاء على عمل المؤسسة (الرضا)	332	4	1	3.20	1.305	-461-	.134
أستخدم التقنيات الحديثة مثل الدفع بالهواتف الذكية أو تطبيقات الدفع الإلكترونية	332	4	1	3.13	1.328	-380-	.134
تقلل المعاملات الإلكترونية من ازدحام العملاء في طوابير للحصول على الخدمات	332	4	1	3.16	1.321	-346-	.134
يستفيد العملاء من الخدمات الإلكترونية عن بعد من خلال شبكة الانترنت	332	4	1	3.27	1.269	-473-	.134
أقوم بترويج تبني تكنولوجيا مالية و التعاملات الإلكترونية أكثر في المستقبل	332	4	1	3.20	1.239	-539-	.134
المحور الثاني: المعاملات الإلكترونية	332	2.84	1.81	3.2751	.52999	-183-	.134
Valid N (listwise)	332						

الملحق 07 * فرضية العلاقة الارتباطية

Nonparametric Correlations

Correlations

		المحور الأول: التكنولوجيا المالية	المحور الثاني: المعاملات الإلكترونية
Spearman's rho	المحور الأول: التكنولوجيا المالية	Correlation Coefficient	1.000
		Sig. (2-tailed)	.378**
		N	.000
	المحور الثاني: المعاملات الإلكترونية	Correlation Coefficient	1.000
		Sig. (2-tailed)	.378**
		N	.000
		N	332
			332

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق 08 * فرضية الانحدار والأثر

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المحور الأول: التكنولوجيا المالية ^b		Enter

a. Dependent Variable: المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.377 ^a	.142	.139	.49165

a. Predictors: (Constant), المحور الأول: التكنولوجيا المالية

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.207	1	13.207	54.638	.000 ^b
	Residual	79.768	330	.242		
	Total	92.975	331			

a. Dependent Variable: المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

b. Predictors: (Constant), المحور الأول: التكنولوجيا المالية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.077	.164		12.645	.000
	المحور الأول: التكنولوجيا المالية	.366	.049	.377	7.392	.000

a. Dependent Variable: المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

الملحق 09 * اختبار اعتدالية التوزيع (التوزيع الطبيعي)

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		المحور الأول: التكنولوجيا المالية	المحور الثاني: المعاملات الإلكترونية	
N		332	332	
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	3.2752	3.2751	
	Std. Deviation	.54619	.52999	
Most Extreme Differences	Absolute	.045	.034	
	Positive	.042	.020	
	Negative	-.045-	-.034-	
Test Statistic		.045	.034	
Asymp. Sig. (2-tailed) ^c		.200 ^d	.200 ^d	
Monte Carlo Sig. (2-tailed) ^e	Sig.	.105	.480	
	99% Confidence Interval	Lower Bound	.097	.467
		Upper Bound	.113	.493

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

d. This is a lower bound of the true significance.

e. Lilliefors' method based on 10000 Monte Carlo samples with starting seed 2000000.

Explore

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
المحور الأول: التكنولوجيا المالية	332	100.0%	0	0.0%	332	100.0%

Descriptives

		Statistic	Std. Error	
المحور الأول: التكنولوجيا المالية	Mean	3.2752	.02998	
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.2162	
		Upper Bound	3.3341	
	5% Trimmed Mean	3.2822		
	Median	3.2800		
	Variance	.298		
	Std. Deviation	.54619		
	Minimum	1.44		
	Maximum	5.44		
	Range	4.00		
	Interquartile Range	.68		
	Skewness	-.102-	.134	
	Kurtosis	.644	.267	

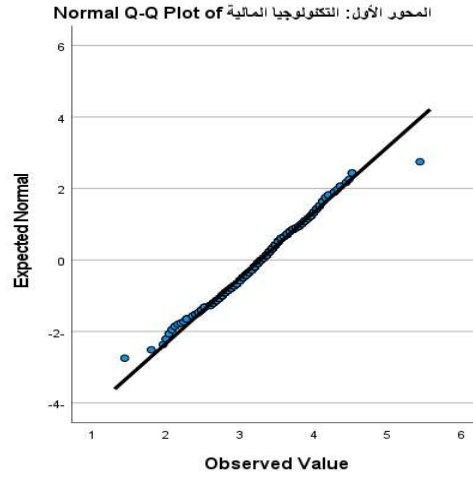
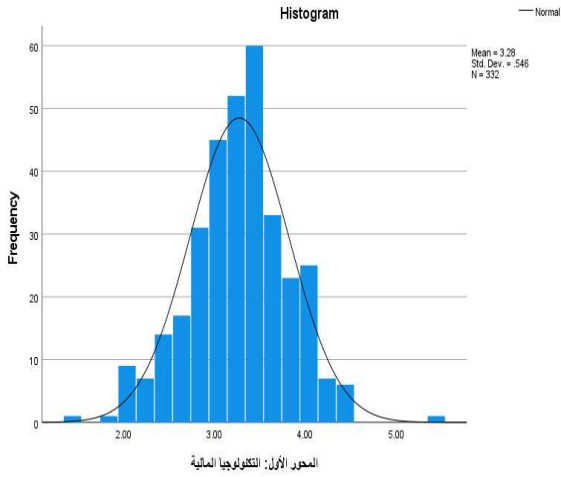
Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحور الأول: التكنولوجيا المالية	.045	332	.200*	.992	332	.073

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

المحور الأول: التكنولوجيا المالية



Explore

Case Processing Summary

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
المحور الثاني: المعاملات الإلكترونية	332	100.0%	0	0.0%	332	100.0%

Descriptives

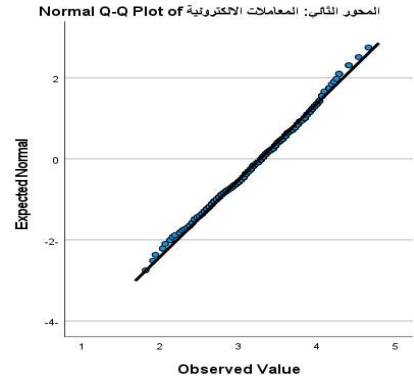
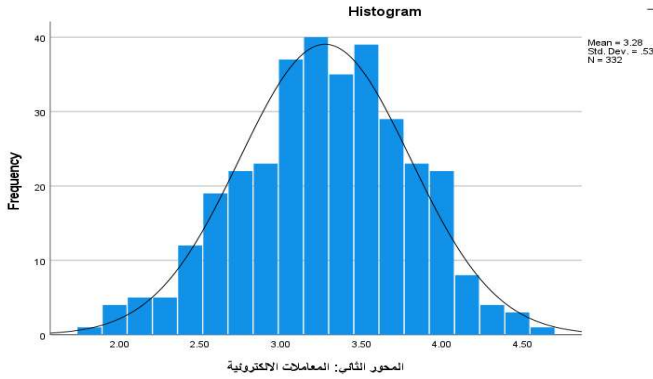
	Statistic	Std. Error	
المحور الثاني: المعاملات الإلكترونية	Mean	3.2751	.02909
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.2179
		Upper Bound	3.3324
	5% Trimmed Mean	3.2827	
	Median	3.2813	
	Variance	.281	
	Std. Deviation	.52999	
	Minimum	1.81	
	Maximum	4.66	
	Range	2.84	
	Interquartile Range	.71	
	Skewness	-.183	.134
	Kurtosis	-.265	.267

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحور الثاني: المعاملات الالكترونية	.034	332	.200*	.995	332	.355

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction



الملحق 10 * اختبار التباين

```
ONEWAY X BY الصنف_الاجتماعي
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).
```

Oneway

ANOVA

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.069	1	.069	.232	.630
Within Groups	98.675	330	.299		
Total	98.744	331			

```
ONEWAY X BY الصفة
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).
```

Oneway

ANOVA

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.143	1	.143	.479	.489
Within Groups	98.601	330	.299		
Total	98.744	331			

ONEWAY X BY المؤهل_العلمي
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).

Oneway

ANOVA

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.429	2	.214	.718	.489
Within Groups	98.315	329	.299		
Total	98.744	331			

ONEWAY X BY العمر
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).

Oneway

ANOVA

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.645	3	.548	1.852	.138
Within Groups	97.099	328	.296		
Total	98.744	331			

ONEWAY X BY الصفة_الوظيفية
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).

Oneway

ANOVA

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.215	6	.202	.675	.670
Within Groups	97.529	325	.300		
Total	98.744	331			

ONEWAY X BY سنوات_الخبرة
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).

Oneway

ANOVA

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.673	3	.224	.750	.523
Within Groups	98.072	328	.299		
Total	98.744	331			

ONEWAY X BY الهيئة_المالية
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95) .

Oneway

ANOVA

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.832	5	.166	.554	.735
Within Groups	97.912	326	.300		
Total	98.744	331			

ONEWAY Y BY الصنف_الاجتماعي
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95) .

Oneway

ANOVA

المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.560	1	.560	1.998	.158
Within Groups	92.415	330	.280		
Total	92.975	331			

ONEWAY Y BY الصنف
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95) .

Oneway

ANOVA

المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.766	1	.766	2.741	.099
Within Groups	92.209	330	.279		
Total	92.975	331			

ONEWAY Y BY المؤهل_العلمي
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95) .

Oneway

ANOVA

المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.928	2	.464	1.658	.192
Within Groups	92.047	329	.280		
Total	92.975	331			

ONEWAY Y BY العمر
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).

Oneway

ANOVA

المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.101	3	.367	1.311	.271
Within Groups	91.874	328	.280		
Total	92.975	331			

ONEWAY Y BY الصفة_الوظيفية
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).

Oneway

ANOVA

المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.989	6	.165	.582	.744
Within Groups	91.986	325	.283		
Total	92.975	331			

ONEWAY Y BY سنوات الخبرة
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).

Oneway

ANOVA

المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.271	3	.090	.319	.811
Within Groups	92.704	328	.283		
Total	92.975	331			

ONEWAY Y BY الهيئة_المالية
/MISSING ANALYSIS
/CRITERIA=CILEVEL(0.95).

Oneway

ANOVA

المحور الثاني: المعاملات الالكترونية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.506	5	.101	.357	.878
Within Groups	92.469	326	.284		
Total	92.975	331			